



CFS

لجنة
الأمن الغذائي
العالمي

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية

النسخة الخامسة – 2016

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. وتتمثل الركائز الأربع للأمن الغذائي في: توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها واستخدامها، واستقرار الإمدادات منها. والبعد التغذوي جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي ومن عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي. (وثيقة إصلاح اللجنة)



بيان المحتويات

| | |
|----|--|
| 5 | الفصل الأول: مقدمة ومعلومات أساسية |
| 5 | ألف- إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، ورؤيتها، والأدوار المنوطة بها |
| 6 | باء- طبيعة الإطار الاستراتيجي العالمي وغرضه وعملية بلورته |
| 8 | جيم- التعريفات |
| 9 | الفصل الثاني: الأسباب الجذرية للجوع، والدروس المستفادة، والتحديات المقبلة |
| 9 | ألف- الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية |
| 11 | باء- التجارب السابقة والدروس المستفادة |
| 12 | جيم- التحديات الناشئة والتطلع إلى المستقبل |
| 14 | الفصل الثالث: الأسس والأطر الشاملة |
| 14 | ألف- الأهداف الإنمائية للألفية |
| | باء- الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن دعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني |
| 14 | جيم- مبادئ روما الخمسة بشأن الأمن الغذائي العالمي المستدام |
| 15 | دال- الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني |
| 15 | هاء- المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية |
| 16 | واو- إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة |
| 16 | زاي- المنتديات رفيعة المستوى المعنية بفعالية المعونة |
| 17 | حاء- إطار العمل الشامل المُحدث للأمم المتحدة |
| 17 | طاء- أطر ووثائق أخرى |
| 19 | الفصل الرابع: توصيات للسياسات والبرامج وتوصيات أخرى |
| 19 | ألف- النهج المزدوج المسار |
| 21 | باء- تعزيز الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية |
| 23 | جيم- زيادة الاستثمارات التي تراعي أحوال أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة مواز مبيق: وكالات الأمم المتحدة تضافر جهودها لمساعدة المزارعين |
| 25 | دال- مواجهة النقلب المفرد في أسعار الأغذية |
| 26 | ما هو نظام معلومات الأسواق الزراعية؟ |
| 29 | هاء- التصدي لقضايا المساواة بين الجنسين في مجالي الأمن الغذائي والتغذية |
| 31 | تحسين حصول المرأة على التمويل في اليمن |



- واو- زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي بطريقة مستدامة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية
- 32.....
- 34..... زاي- التغذية
- 36..... شراكة الأمم المتحدة للقضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال (ريتش): حالة بنغلاديش
- 37..... حاء- حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات
- 39..... حوكمة حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات
- 40..... طاء- معالجة الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة
- 41..... ياء- الحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية
- 44..... كاف- الأمن الغذائي وتغير المناخ
- 47..... لام- الوقود البيولوجي والأمن الغذائي
- 50..... ميم- الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية
- 54..... نون- الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق نظم الأغذية المستدامة
- 59..... سين- مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية
- 64..... عين- المياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية
- 69..... الفصل الخامس: الاتحاد والتنظيم لمحاربة الجوع
- 69..... ألف- الإجراءات الأساسية على المستوى القطري
- البرازيل - قصة نجاح في إعطاء الطابع المؤسسي للتنسيق بين وزارات متعددة ومشاركة المجتمع المدني لمواجهة انعدام الأمن الغذائي، وتعزيز الحق في الغذاء
- 72.....
- 73..... باء- تحسين الدعم الإقليمي للتدابير الوطنية والمحلية
- البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا
- 75.....
- 75..... جيم- تحسين الدعم العالمي للتدابير الإقليمية والوطنية، والاستجابة للتحديات العالمية
- 78..... دال- لكي يحدث ذلك: ربط السياسات والبرامج بالموارد
- البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي
- 79.....
- 80..... هاء- الرصد والمتابعة
- 84..... الفصل السادس: المسائل التي قد تستوجب مزيداً من الاهتمام
- 85..... حواشي ختامية



الفصل الأول: مقدمة ومعلومات أساسية

في ما يتعلق بالفترة 2014-2016، أشارت التقديرات إلى أن ما مجموعه 795 مليون شخص – أي ما يزيد عن شخص واحد من أصل تسعة أشخاص في العالم – يعانون من الجوع المزمن، وهو ما يعني أنهم لا يحصلون على ما يكفي من الأغذية للعيش حياة مفعمة بالنشاط. وقد أدت الأزمة الغذائية في الفترة 2007-2008، وما أعقبها من أزمة مالية واقتصادية في 2009، والتي استمرت في 2012، إلى استرعاء الاهتمام البالغ للتحديات اليومية التي تواجهها ملايين الأسر في مختلف أنحاء العالم في محاولتها التغلب على الجوع والفقر، والبحث عن سبل معيشة مستقرة تكفل لها حياة عادلة وكريمة² وبرغم الجهود التي بذلها كثيرون، والتزام المجتمع الدولي في إعلان الألفية بخفض نسبة الأشخاص المتضررين من الجوع إلى النصف بحلول 2015، لا يزال الجوع وسوء التغذية المستمران يمثلان القاسم المشترك للملايين من البشر.

أف- إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، ورؤيتها، والأدوار المنوطة بها

وفي مواجهة تصاعد معدلات الجوع وتجزؤ حوكمة الأمن الغذائي والتغذية، اتفقت الدول الأعضاء في لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) أثناء الدورة الرابعة والثلاثين في أكتوبر/تشرين الأول 2008 على الشروع في عملية إصلاح طموحة. وهذا الإصلاح الذي صادقت عليه جميع الدول الأعضاء في لجنة الأمن الغذائي عام 2009³، يعيد تحديد رؤية اللجنة والأدوار المنوطة بها، بهدف تشكيل "المنتدى الدولي والحكومي الدولي الشمولي الأول لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة الملزمين من أجل العمل معاً بصورة منسقة لدعم العمليات القطرية بغية القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للإنسانية جمعاء".

وعضوية لجنة الأمن الغذائي مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي أو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أو الدول غير الأعضاء في المنظمة المدرجة في عداد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويشمل المشاركون فيها: ممثلين عن وكالات وأجهزة الأمم المتحدة ذات ولاية محددة في مجال الأمن الغذائي والتغذية؛ والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وشبكاتهما؛ ونظم البحوث الزراعية الدولية؛ والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية؛ وممثلين عن اتحادات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية الخاصة. ويتم اعتماد قرارات اللجنة على أساس توافق بين الدول الأعضاء التي تتمتع وحدها بحقوق التصويت.

وتتمثل رؤية اللجنة بعد عملية الإصلاح في "السعي إلى بناء عالم متحرر من الجوع تقوم فيه البلدان بتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني"⁴ وقد تم تعريف الأدوار الرئيسية المنوطة باللجنة، والمقرر تنفيذها بصورة تدريجية، بتوفير منبر للتشجيع على تنسيق أفضل على المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني؛ وتعزيز التقارب بين السياسات؛ وتيسير الدعم وتقديم المشورة إلى البلدان والأقاليم؛ وتعزيز المساواة وتقاسم الممارسات الفضلى على مختلف الأصعدة⁵.

وتدعم المناقشات وعملية اتخاذ القرارات في لجنة الأمن الغذائي خبرة منظمة من خلال إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى بحيث تكون قرارات اللجنة وتوصياتها مبنية على أدلة متينة وعلى أحدث المعارف. وأنشأ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة لجنة الأمن الغذائي العالمي كجنة تستضيفها المنظمة، مع أمانة مشتركة تتألف من المنظمة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي.



وقد دعيت الجهات الفاعلة غير الحكومية إلى تنظيم نفسها بصورة مستقلة من أجل تسهيل تفاعلها وعملها مع اللجنة، وهذا ما أدى إلى إنشاء آلية المجتمع المدني، وآلية القطاع الخاص. وفي الوقت ذاته، تجري بلدان، ومنظمات إقليمية، وآليات عديدة مناقشات نشطة بشأن سبل تعميق التزامها وارتباطها بمبادرات اللجنة ومداواتها.

باء- طبيعة الإطار الاستراتيجي العالمي وغرضه وعملية بلورته

إن الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية وثيقة واحدة حية، تصادق عليها سنويا الجلسة العامة للجنة. ويتمثل غرضها في تحسين التنسيق، وتوجيه العمل المنسق الذي تقوم به مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وسيُتسم الإطار الاستراتيجي العالمي بالمرونة بحيث يتكيف مع الأولويات المتغيرة. وتتمثل القيمة المضافة الرئيسية للإطار الاستراتيجي العالمي في إتاحة إطار شامل ووثيقة مرجعية مفردة تتضمن توجيهات عملية حول التوصيات الأساسية بشأن الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، والتي تمت المصادقة عليها من خلال الملكية الواسعة، والمشاركة والمشاورات بشأنها التي أتاحتها اللجنة.

والإطار الاستراتيجي العالمي صك غير ملزم قانوناً. وهو يوفر خطوطاً توجيهية وتوصيات لتحفيز العمل المتسق على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية من جانب طائفة كاملة من أصحاب المصلحة، مع التأكيد في نفس الوقت على المسؤولية الأولية التي تقع على كاهل الحكومات، والدور المركزي للملكية القطرية لبرامج مكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

ويشدد الإطار الاستراتيجي العالمي على اتساق السياسات، وهو موجه إلى صانعي القرارات وواضعي السياسات المسؤولين عن مجالات السياسات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الأمن الغذائي والتغذية، مثل التجارة والصحة والموارد الطبيعية والسياسات الاقتصادية والاستثمارية. وينبغي تفسير وتطبيق هذه الخطوط التوجيهية والتوصيات بما يتفق مع السياسات والنظم القانونية، والمؤسسات الوطنية. كما يعتبر الإطار الاستراتيجي العالمي أداة مهمة لتزويد التدابير التي يتخذها صانعو السياسات والقرارات، والشركاء في الموارد، ووكالات التنمية والوكالات الإنسانية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات المالية، ومؤسسات البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين العاملين في مجالي الأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.

ويوحد الإطار الاستراتيجي العالمي التوصيات ذات الصلة التي تم اعتمادها في الجلسة العامة للجنة، ويأخذ في الاعتبار أطراً، وخطوطاً توجيهية، وعمليات تنسيق أخرى قائمة على جميع المستويات؛ والخبرات والجرد على الصعيد القطري؛ والممارسات الفضلى، والدروس المستفادة، والمعارف المبنية على إثباتات. وهو يهدف إلى أن يعكس - على نحو غير شامل - حالة التوافق القائمة بين الحكومات، مع مدخلات من جانب الطائفة الكاملة من أصحاب المصلحة في اللجنة، بما في ذلك الشركاء في الموارد، والمنظمات الدولية، والأوساط الأكاديمية، ومصارف التنمية، والمؤسسات، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويخضع الإطار الاستراتيجي العالمي، بصفته صكاً ديناميكياً، للتحديث كل سنة لإدراج القرارات والتوصيات التي تعتمدها الجلسة العامة للجنة، حسب الاقتضاء.



وتماشياً مع الولاية الممنوحة للجلسة العامة للجنة، فإن الإطار الاستراتيجي العالمي يستفيد من عدد من الأطر السابقة لغرض استكمالها وضمان الاتساق فيما بينها. وهو يستفيد بصفة خاصة من خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وإعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي⁶، والإعلان الختامي للقمة العالمية للأمن الغذائي 2009⁷، والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني⁸ والخطوط التوجيهية الطوعية للحكومة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني⁹، والمبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية¹⁰، وإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة¹¹.

وتشمل الوثائق الأخرى التي أسهمت في إعداد الإطار الاستراتيجي العالمي ما يلي، دون أن تقتصر عليه: إطار الأمم المتحدة للعمل الشامل المحدث¹²، وبيان لاكويلا المشترك لمجموعة الثمانية (G-8) بشأن الأمن الغذائي العالمي¹³، والتقييم الدولي للمعرفة والعلم والتكنولوجيا في المجال الزراعي من أجل التنمية¹⁴، وإطار وخارطة طريق تحسين الاستفادة من التغذية¹⁵ والإعلان الختامي للمؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية¹⁶. وبالإضافة إلى الأطر العالمية، فقد أسهم عدد من الأطر الإقليمية مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا¹⁷ أيضاً في إعداد الإطار الاستراتيجي العالمي.



الأمن الغذائيⁱⁱ

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوفر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. وتتمثل الركائز الأربع للأمن الغذائي في: توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها، واستقرار الإمدادات منها. والبعد التغذوي جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي ومن عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي¹⁸.

الحق في الحصول على غذاء كاف

أقرت الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية¹⁹ لعام 1966:

"... بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء (...). وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية" (الفقرة 1 من المادة 11)، وكذلك "بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع" (الفقرة 2 من المادة 11).

وقد أعطت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية²⁰ تعريفاً للحق في غذاء كافٍ على النحو التالي:

"يتحقق الحق في غذاء كافٍ عندما يتمكن كل رجل وامرأة وطفل، بمفردهم أو مع آخرين، من الحصول المادي والاقتصادي في جميع الأوقات على غذاء كافٍ أو على وسائل شرائه. وفحوى الحق في الغذاء الكافي يقتضي (...) توافر الأغذية كمّاً ونوعاً بدرجة تكفي لتلبية الحاجات التغذوية للأفراد، على أن تكون خالية من المواد الضارة، ومقبولة من الناحية الثقافية، وإمكانية الحصول على تلك الأغذية بطرق مستدامة لا تتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى (...). وتشمل إمكانية الحصول عليه إمكانية الاقتصادية والمادية على السواء".

الفصل الثاني: الأسباب الجذرية للجوع، والدروس المستفادة، والتحديات المقبلة

ألف- الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية

ⁱ لأغراض هذه الوثيقة، يتمثل الهدف من الإشارة إلى صغار منتجي الأغذية أو صغار المزارعين في شمل صغار المزارعين، وصاندي السمك الحرفيين، والرعاة، والشعوب الأصلية، والمعدمين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب (الفقرة 11(2) من وثيقة إصلاح الأمن الغذائي العالمي CFS: 2009/2 Rev.2)

ⁱⁱ في انتظار قرار بشأن تنسيق استخدام عبارات "الأمن الغذائي" و"الأمن التغذوي" و"الأمن الغذائي والتغذية"، فإن هذه النسخة من الإطار ستستخدم عبارة "الأمن الغذائي والتغذية"، على أن يتم تحديثه باستمرار في مختلف أجزاء الوثيقة في النسخ القادمة في حال كان ذلك ضرورياً.



من الضروري فهم الأسباب الهيكلية والأساسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من أجل تحديد ووضع أولويات التدابير اللازمة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والحق في غذاء كاف لجميع الناس. وترد أدناه قائمة دلالية، وغير شاملة، للعوامل التي قد تساهم في الجوع وسوء التغذية والتي تم جمعها من مجموعة واسعة من المصادر²¹:

(أ) الحوكمة

- (1) غياب هيكليات الحوكمة الملائمة لضمان الاستقرار المؤسسي، والشفافية، والمساءلة، وحكم القانون، وعدم التمييز، ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات فاعلة ويدعم الحصول على الأغذية والوصول إلى مستويات معيشة أعلى؛
- (2) الحروب، والنزاعات، وغياب الأمن وهي عوامل تؤدي دوراً رئيسياً في تعميق الجوع وانعدام الأمن الغذائي؛ وفي الدول الهشة، تعمل النزاعات، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف المؤسسات على تفاقم انعدام الأمن الغذائي؛
- (3) عدم وجود التزام سياسي رفيع المستوى على نحو ملائم، وعدم ترتيب أولويات مكافحة الجوع وسوء التغذية على نحو ملائم، بما في ذلك الفشل في تنفيذ التعهدات والالتزامات السابقة، ومساءلة غير كافية؛
- (4) انساق غير ملائم في مجال وضع السياسات وترتيب الأولويات في السياسات، والخطط، والبرامج، والتمويل لمواجهة الجوع، وسوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي، مع التركيز بصورة خاصة على السكان الأضعف والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي؛
- (5) خدمات حكومية غير ملائمة في المناطق الريفية، ومشاركة غير كافية من جانب ممثلي المجتمعات المحلية في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر على سبل المعيشة فيها؛
- (6) تجزؤ التعاون والتمويل، وتشتت المساعدة في عدد كبير من المشاريع التي تفتقر إلى الحجم لتؤثر بشكل ملحوظ، وتثقل تكاليف الإدارة المرتفعة.

(ب) المسائل الاقتصادية وقضايا الإنتاج

- (1) الفقر وعدم إمكانية الوصول إلى الغذاء، غالباً نتيجة ارتفاع البطالة والافتقار إلى العمل اللائق؛ وغياب نظم الحماية الاجتماعية؛ والتوزيع غير المنصف للموارد الإنتاجية كالأرض، والمياه، والائتمان، والمعرفة؛ والقوة الشرائية غير الكافية لدى العمال ذوي الأجور المنخفضة وفقراء الريف والحضر؛ وانخفاض إنتاجية الموارد؛
- (2) نمو غير كاف في الإنتاج الزراعي؛
- (3) إن عدم وجود نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح، وغير تمييزي، ومنصف، وخالي من الممارسات المخالفة، وشفاف يشجع الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية، قد يساهم في انعدام الأمن الغذائي في العالم؛
- (4) انعدام الأمن المستمر لحيازة الأراضي والحصول على الأراضي، والمياه، وغيرها من الموارد الطبيعية، خاصة بالنسبة للنساء المزارعات؛
- (5) عدم كفاية الاستثمارات الدولية والوطنية في القطاع الزراعي والبنية التحتية الريفية، لا سيما بالنسبة لصغار منتجي الأغذية؛
- (6) عدم كفاية فرص وصول المنتجين إلى التكنولوجيات، والمدخلات، والمؤسسات ذات الصلة؛
- (7) عدم كفاية التركيز على الإنتاج الحيواني في النظم الزراعية؛



- (8) عدم وجود بنية تحتية ملائمة لتقليص خسائر ما بعد الحصاد، وتوفير النفاذ إلى الأسواق؛
- (9) مستويات عالية من هدر الأغذية؛
- (10) غياب المساعدة الفنية الشاملة الموجهة إلى منتجي الأغذية.

(ج) المسائل الديموغرافية والاجتماعية

- (1) عدم إيلاء اهتمام كافٍ إلى دور المرأة ومساهمتها، ونقاط ضعفها الخاصة في ما يتعلق بسوء التغذية، ومختلف أشكال التمييز القانوني والثقافي التي تعاني منها؛ وهي تشمل أوجه الضعف التغذوي للنساء والأطفال، والتي قلما تُعالج بصورة ملائمة؛
- (2) التغيرات الديموغرافية: النمو السكاني، والتوسع العمراني، والهجرة من الريف إلى الحضر، والعمالة الريفية، وغياب الفرص لتنويع سبل المعيشة؛ وتزايد عدم التكافؤ بين فئات السكان داخل البلدان؛
- (3) الافتقار إلى نظم حماية اجتماعية فعالة، بما في ذلك شبكات الأمان؛
- (4) التهميش والتمييز ضد الفئات الضعيفة مثل السكان الأصليين، والمشردين داخلياً أو اللاجئين، والاستبعاد الاجتماعي والثقافي الذي يتعرض له معظم ضحايا انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- (5) المحددات الاجتماعية لسوء التغذية، بما في ذلك الحصول على المياه الآمنة والتصاح، ورعاية الأم والطفل، والرعاية الصحية الجيدة؛
- (6) الوقاية من الأمراض المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي والتغذوي وعلاجها: الاستهلاك غير المناسب والاستهلاك المفرط للأغذية الذي غالباً ما يصاحبه غياب المغذيات الدقيقة الأساسية، يمكن أن يسبب مشاكل خطيرة للصحة، بما في ذلك سوء التغذية والبدانة؛
- (7) انخفاض مستويات التعليم والإلمام بالكتابة والقراءة وتأثيره على سوء التغذية، بما في ذلك طريقة التغذية الضارة/الممارسات السلوكية؛
- (8) عدم كفاية الدعم المكرس لحماية الممارسات الفضلى المتصلة بتغذية الرضع والطفولة المبكرة.

(د) المناخ/البيئة

- (1) إن عدم التأهب على نحو ملائم لمواجهة الكوارث والاستجابة إليها هو عامل يساهم في الجوع، ما يؤثر على جميع أبعاد الأمن الغذائي. ويتعرض أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وكثير منهم يعيشون في مناطق مهمشة، للأخطار الطبيعية بصورة غير متناسبة، وهم الأقل قدرة على مواجهة آثارها؛
- (2) تدهور النظم الإيكولوجية واستنفاد الموارد الطبيعية، وبخاصة التنوع البيولوجي؛
- (3) آثار تغير المناخ على الزراعة، بما في ذلك تدهور الأراضي، وتزايد عدم اليقين بشأن غلات المحاصيل، واشتداد الفيضانات وحالات الجفاف؛ وتأثيراته أيضاً على الفئات السكانية الأضعف؛
- (4) استخدام الموارد الطبيعية على نحو غير مستدام؛
- (5) عدم إيلاء انتباه كافٍ إلى إدارة مصائد الأسماك المستدامة، وإدارة الغابات وصونها، كعامل للحفاظ على مساهمتها في الأمن الغذائي.

باء- التجارب السابقة والدروس المستفادة



يتضح من النتائج التي تحققت على مدى عدة عقود أن انتشار قصور التغذية وعدد الأشخاص الذين يعانون منها قد تدينا. فقد انخفض انتشار قصور التغذية على الصعيد العالمي من 18.6 في المائة في الفترة 1990-1992 إلى 10.9 في المائة في الفترة 2014-2016 فيما تدي في البلدان النامية من 23.3 في المائة إلى 12.9 في المائة خلال الفترة نفسها، وهذا يعني أن الأقاليم النامية ككل قد حققت تقريبا الغاية 1- جيم المتعلقة بالجوع من غايات الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية.

إلا أن معدل خفض عدد الذين يعانون من قصور التغذية أقل من معدل انتشار قصور التغذية. فإن عدد الأشخاص الذين يعانون من قصور التغذية في البلدان النامية قد تراجع من 990.7 مليون شخص في الفترة 1990-1992

إلى 779.9 ملايين شخص في الفترة 2014-2016 وهذا معدل بعيد عن الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية والمتمثل في خفض العدد إلى 515 مليون شخص بحلول عام 2015²². وهذا يُبرز الحاجة إلى تركيز أكثر فاعلية من جانب كافة الأطراف الفاعلة على التحديات الأكثر إلحاحاً؛ وهي عملية قد صُمم الإطار الاستراتيجي العالمي لدعمها. ويحتاج جميع أصحاب المصلحة إلى الاستعانة بالدروس المستفادة، واستخلاص العبر العميقة التي يمكن وضعها في الاعتبار عند وضع استراتيجيات أكثر فاعلية للأمن الغذائي والتغذية. وتشمل هذه الدروس ما يلي، من دون أن تقتصر عليه:

- (أ) يجب أن تكون البرامج الإنمائية مملوكة للبلد وخاضعة لتوجيهه؛
- (ب) النظم الفعالة للحكومة ضرورية على المستوى القطري، على أن يشارك فيها أصحاب المصلحة على جميع المستويات، وأن تضم مؤسسات وهيكلية، وعمليات لاتخاذ القرارات تكون فعالة، ومسؤولة، وشفافة لضمان السلام وحكم القانون، وهي عناصر أساسية في بيئة مؤاتية للأعمال؛
- (ج) يجب تأكيد مشاركة النساء كعناصر فاعلة رئيسية في الزراعة، نظرا لمساهمتها المحتملة في إنتاج الأغذية التي تستهلكها البلدان النامية، مع الإنهاء في نفس الوقت للتمييز الذي يعانون منه بحرمانهم من الحصول على الأصول الإنتاجية وعلى المعرفة عن طريق خدمات الإرشاد الزراعي، والخدمات المالية التي تسفر عن انخفاض الإنتاجية وتوسيع نطاق الفقر؛
- (د) ضرورة الحؤول دون انتقال الجوع وسوء التغذية من جيل إلى جيل، بما في ذلك من خلال التعليم وتشجيع تعلم القراءة والكتابة في صفوف النساء والفتيات؛
- (هـ) ضرورة تكثيف مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، على المستويات الوطنية، والإقليمية، والعالمية؛
- (و) ضرورة تقليص المستويات العالية من خسائر ما بعد الحصاد وهدر الأغذية من خلال الاستثمار في تحسين البنية التحتية الريفية، بما فيها الاتصالات، والنقل، والتخزين، وكفاية الطاقة، وإعادة تدوير النفايات على امتداد سلسلة القيمة؛ وتقليص هدر الأغذية من جانب المستهلك؛
- (ز) إن جودة الأغذية المستهلكة، وسلامتها، وتنوعها هي عناصر مهمة، وكذلك محتواها من السعرات الحرارية؛
- (ح) إن ضمان حصول الفقراء والفئات الضعيفة على الغذاء في كل الأوقات أمر يحتاج إلى برامج حماية اجتماعية موجهة وجيدة الصياغة، وإلى شبكات أمان.
- (ط) ضرورة إشراك المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية بصورة وثيقة في تصميم وتخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع بما في ذلك برامج البحوث؛



الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية

- (ي) ضرورة الإقرار بأهمية زيادة الاستثمارات المسؤولة من جانب القطاع الخاص في الزراعة كنشاط اقتصادي، وبخاصة دور صغار منتجي الأغذية كمستثمرين، وتعزيزها؛
- (ك) من أجل عكس التراجع في نمو الإنتاجية الزراعية، وفي الوقت نفسه تفادي الانعكاسات السلبية على الاستدامة البيئية، ثمة ضرورة لتطوير التكنولوجيا ونقلها؛ وللبحوث والتطوير في القطاعين العام والخاص؛ ولخدمات الإرشاد؛
- (ل) أثبتت الإدارة السليمة للنظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية وكذلك الممارسات الزراعية الإيكولوجية أنها مهمة في تحسين الاستدامة الزراعية، وزيادة دخول منتجي الأغذية، وصمودهم في مواجهة تغير المناخ²³؛
- (م) أهمية المعارف المحلية في الترويج للأمن الغذائي، وبخاصة أن الأخير يتأثر بالقدرة على إدارة الأصول الطبيعية والتنوع البيولوجي ويتكيف مع التأثيرات المحلية لتغير المناخ.



جيم- التحديات الناشئة والتطلع إلى المستقبل

من خلال التطلع إلى المستقبل، سيكون من الضروري مواجهة عدد من التحديات الناشئة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية. وتشمل هذه التحديات بصورة خاصة:

- تلبية الحاجات الغذائية والتغذوية لدى سكان الحضر والريف الذين تتزايد أعدادهم، ولديهم أفضليات غذائية متغيرة؛
- زيادة الإنتاج الزراعي المستدام والإنتاجية؛
- تعزيز القدرة على مواجهة تغيّر المناخ؛
- إيجاد حلول مستدامة للتنافس المتنامي على الموارد الطبيعية.



الفصل الثالث: الأسس والأطر الشاملة

يقدم عدد من الأطر الشاملة مبادئ واستراتيجيات رئيسية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وهي تشمل خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية وإعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي²⁴، والإعلان الختامي للقمة العالمية للأمن الغذائي²⁵ 2009، والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، والخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، والمبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، وإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة، وكذلك إطار العمل الشامل التابع للأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي أقرّ الحق الإنساني في غذاء كافٍ، وجميع القوانين الدولية السارية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية وحقوق الإنسان. وتتمتع أطر العمل التالية بأهمية خاصة لاتصالها بصفة خاصة بالأمن الغذائي والتغذية:

ألف- الأهداف الإنمائية للألفية²⁶

توفر الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة إطاراً يشمل ثمانية أهداف إنمائية شاملة ومحددة يتوجب تنفيذها بحلول 2015 للتصدي للفقر المدقع والحرمان. وتشمل الأهداف الإنمائية للألفية غايات وأهدافاً للقضاء على الفقر المدقع والجوع؛ وتعميم التعليم الابتدائي؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وخفض معدل وفيات الأطفال؛ وتحسين الصحة النفاسية؛ ومكافحة مرض الإيدز/ فيروس نقص المناعة البشرية، والملاريا، وأمراض أخرى؛ وكفالة الاستدامة البيئية، وتطوير شراكات دولية من أجل التنمية. والأهداف الإنمائية للألفية مترابطة. ذلك أن خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع (الغاية جيم من الهدف 1) يساهم بصورة رئيسية في تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

باء- الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن دعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ

في سياق الأمن الغذائي الوطني

توفر الخطوط التوجيهية الطوعية إطاراً شاملاً لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية. فهي تدعو إلى أن يكون الحق في غذاء كافٍ هو الهدف الرئيسي لسياسات الأمن الغذائي، وبرامجه، واستراتيجياته، وتشريعاته؛ وأن مبادئ حقوق الإنسان (المشاركة، والمساءلة، وعدم التمييز، والشفافية، والكرامة الإنسانية، والتمكين، وسيادة القانون) هي التي توجه الأنشطة المُصمّمة لتحسين الأمن الغذائي؛ وأنه يلزم أن تعمل السياسات، والبرامج، والاستراتيجيات، والتشريعات على تعزيز تمكين أصحاب الحقوق ومساءلة من تقع عليهم مسؤولية أداء الواجب، بما يعزز مبادئ الحقوق والالتزامات وليس الإحسان والصدقات.



جيم- مبادئ روما الخمسة بشأن الأمن الغذائي العالمي المستدام

توفر مبادئ روما الخمسة بشأن الأمن الغذائي العالمي المستدام، التي اعتمدها القمة العالمية للأمن الغذائي في روما في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، دعامة استراتيجية قوية للعمل المنسق من جانب جميع أصحاب المصلحة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، بينما تتبنى النهج المزوج المسار تجاه محاربة الجوع:

المبدأ 1: الاستثمار في الخطط ذات الملكية القطرية، والرامية إلى توجيه الموارد إلى برامج وشراكات جيدة التصميم ومستندة إلى النتائج.

المبدأ 2: تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتحسين الحوكمة، وتشجيع توزيع الموارد على نحو أفضل، وتلافي الازدواجية في الجهود، وتحديد الثغرات على صعيد الاستجابة.

المبدأ 3: بذل قصارى الجهد لإتباع نهج مزوج المسار وشامل للأمن الغذائي يتألف مما يلي: (1) إجراءات مباشرة للمكافحة الفورية للجوع في صفوف الفئات السكانية الأضعف؛ (2) وبرامج متوسطة وطويلة الأجل في ميادين الزراعة المستدامة، والأمن الغذائي، والتغذية، وبرامج التنمية الريفية لاستئصال الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بما في ذلك الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ.

المبدأ 4: ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دوراً قوياً من خلال إدخال تحسينات مستدامة على صعيد كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف، وقدرتها على الاستجابة والتنسيق، وفعاليتها.

المبدأ 5: ضمان التزام جميع الشركاء التزاماً مستداماً وكبيراً بالاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، مع توفير الموارد اللازمة في التوقيت المناسب وبصورة موثوقة، والموجهة للخطط والبرامج المتعددة السنوات.

دال- الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

صادقت اللجنة، في دورتها الخاصة الثامنة والثلاثين في مايو/أيار 2012، على الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي. وهي توفر مرجعاً وتوجيهات لتحسين حوكمة حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات لتحقيق الأمن الغذائي للجميع، ودعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني (انظر الجزء الرابع).

هاء- المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية

أقرت اللجنة، في دورتها الحادية والأربعين التي عقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2014، المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية.

وتعالج هذه المبادئ جميع أنواع الاستثمارات في الزراعة ونظم الأغذية- العامة والخاصة والكبيرة والصغيرة - وعلى امتداد نظم الأغذية من إنتاج السلع وتجهيزها وتسويقها وبيعها بالتجزئة واستهلاكها والتخلص منها. وتتيح إطاراً يمكن لجميع أصحاب المصلحة استخدامها عند تشجيع الاستثمار في الزراعة ونظم الأغذية من خلال وضع سياسات وبرامج وأطر تنظيمية وطنية،



وبرامج للمسؤولية الاجتماعية للشركات، واتفاقات أو عقود فردية (انظر القسمين باء وجيم من الجزء الرابع).

واو- إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة

تمت المصادقة على إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة خلال الدورة الثانية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2015.

ويعرض هذا الإطار كيفية معالجة التجليات الحرجة لانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، وبناء القدرة على الصمود في الأزمات الممتدة بطريقة تتناسب مع التحديات المحددة لهذه الحالات وتنقادي تقاوم الأسباب الجذرية، وحيثما توجد فرص، تساهم في حلها. ويهدف إطار العمل إلى توجيه عملية وضع السياسات والإجراءات الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمات الممتدة، وتنفيذها ورصدها.

زاي- المنتديات رفيعة المستوى المعنية بفعالية المعونة

- يستند إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكر²⁷ إلى سلسلة من خمسة مبادئ أساسية، وهي تنطبق على البلدان التي التزمت بها:
- **الملكية:** يجب أن تضع البلدان النامية سياساتها واستراتيجياتها التنموية الخاصة بها، وأن تدير عملها الخاص في مجال التنمية في الميدان.
 - **المواءمة:** يجب على الجهات المانحة أن توائم معونتها مع الأولويات المحددة في استراتيجيات التنمية الوطنية في البلدان النامية.
 - **التنسيق:** يجب على الجهات المانحة أن تقوم بتنسيق عملها التنموي فيما بينها لتلافي الازدواجية والتكاليف المرتفعة بالنسبة إلى البلدان الفقيرة.
 - **الإدارة لتحقيق النتائج:** يجب أن يركز جميع الأطراف المعنيين بالمعونة على نحو أكبر على نتائج المعونة، والفرق الملموس الذي تحدثه في حياة الفقراء.
 - **المساءلة المتبادلة:** يجب أن تكون الجهات المانحة والبلدان النامية مسؤولة بصورة أكثر شفافية أمام بعضها البعض بالنسبة إلى استخدام أموال المعونة، وأمام مواطنيها وبرلماناتها بالنسبة إلى تأثيرات المعونة.

تحدّد شراكة بوسان لتعاون إنمائي فعال²⁸، بالنسبة إلى الذين التزموا بها، المبادئ التي تمثل الأساس للتعاون الإنمائي الفعال بين الجهات المانحة والبلدان النامية. وتشمل هذه المبادئ ملكية أولويات التنمية من جانب البلدان النامية، والتركيز على النتائج، والشراكات الشاملة من أجل التنمية، والشفافية والمساءلة أمام بعضها البعض. وتتضمن مجالات العمل الفوري تشجيع التنمية المستدامة في حالات النزاع والهشاشة، والشراكات لتعزيز المقاومة، وخفض قابلية التأثر في وجه الأزمات، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة، ومكافحة الفساد والتدفقات غير الشرعية، والقطاع الخاص والتنمية، وتمويل تغيير المناخ.

حاء - إطار العمل الشامل المُحدَّث للأمم المتحدة



إن إطار العمل الشامل المحدث هو نهج منسق على مستوى منظومة الأمم المتحدة لدعم التدابير القطرية التي تؤدي إلى سبل معيشة ريفية مستدامة وصامدة وإلى أمن غذائي وتغذوي. وبهذه الصفة، ليس صكاً متعدد الأطراف أو صكاً حكومياً دولياً. وقد وضع فريق المهام الرفيع المستوى التابع لمنظومة الأمم المتحدة والمعني بالأمن الغذائي العالمي أول إطار عمل شامل في يوليو/تموز 2008، تم تحديثه في 2010، واستكمل عام 2011 بالنسخة الموجزة لإطار العمل الشامل للأمم المتحدة.

ويقدم موجز إطار العمل الشامل المحدث عشرة مبادئ رئيسية للعمل هي: مسارات مزدوجة إزاء الأمن الغذائي والتغذوي؛ الحاجة إلى نهج شامل؛ وجود أصحاب الحيازات الصغيرة وبخاصة النساء في صميم هذه التدابير؛ وزيادة التركيز على قدرة تكيف سبل المعيشة الأسرية؛ ومزيد من الاستثمارات الأفضل في الأمن الغذائي والتغذوي؛ وأهمية وجود أسواق وتجارة مفتوحة وحسنة الأداء؛ وقيمة الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة والمتعددة القطاعات؛ والالتزام السياسي المستدام والحوكمة الجيدة؛ والاستراتيجيات القطرية المتمتعة بدعم إقليمي؛ والمساءلة عن النتائج.

طاء- أطر ووثائق أخرى

إن عدداً من الوثائق، والصكوك، والخطوط التوجيهية، والبرامج الأخرى توفر مبادئ واستراتيجيات قد تكون ذات صلة بتحقيق الأمن الغذائي. وهي تشمل:

- اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989
- المدونة الدولية بشأن تسويق بدائل لبن الأم لعام 1981
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979
- إعلان القضاء على العنف ضد المرأة لعام 1993
- خطة عمل بيجين لضمان حقوق المرأة لعام 1995
- اتفاقيات منظمة العمل الدولية 87، و98، و169
- التقييم الدولي للمعرفة والعلم والتكنولوجيا في المجال الزراعي من أجل التنمية
- الإعلان الختامي الصادر عن المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية
- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية
- إطار وخارطة طريق مبادرة تعزيز التغذية.



الفصل الرابع: توصيات للسياسات والبرامج وتوصيات أخرى

مع مراعاة الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، وفي سياق الأطر الشاملة التي ورد وصفها في الفصل الثالث، ثمة توافق دولي واسع بشأن استجابة السياسات المناسبة إلى الأسباب الكامنة وراء الجوع وسوء التغذية في عدد من المناطق. وتستند التوصيات في هذا الفصل إلى القرارات التي تمّ التوصل إليها في اللجنة، باستثناء الجزأين (واو) و(زاي)، حيث تتأني التوصيات عن مصادر أخرى. لكن هذه القائمة ليست شاملة وسوف تتطور مع مرور الوقت إذ يجري تحديث الإطار الاستراتيجي العالمي بصورة منتظمة بحيث يراعي قرارات اللجنة. أما التوصيات الناتجة عن المناقشات والتي صادقت عليها اللجنة فسوف تُدرج في النسخ المستقبلية من الإطار الاستراتيجي العالمي. ويُدرج الفصل السادس عدداً من المجالات حيث توجد ثغرات معترف بها في توافق الآراء في مسائل السياسات.

أف- النهج المزدوج المسار²⁹

ويحتاج النهج المزدوج المسار، الموحد في ممارسات منظومة الأمم المتحدة والذي تمت المصادقة عليه كجزء من أحد مبادئ روما للأمن الغذائي العالمي المستدام، إلى إيلاء اهتمام محدد وعاجل لكل من التدخلات القصيرة الأجل والأطول أجلاً للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ومن المهم، في هذا النهج، التشديد على أن "الأجل الطويل" لا يعني التدابير التي يجب أن تبدأ في المستقبل، أو بعد الانتهاء من الإجراء القصير الأجل. إنما يجب أن ينطلق هذان النوعان من التدخلات أو "المسارات" في آن واحد وبطريقة متنسقة من أجل النجاح في محاربة الفقر والإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ.

(أ) العمل المباشر من أجل المعالجة الفورية للجوع وسوء التغذية بالنسبة للفئات الأضعف

يجب توجيه الاهتمام إلى الاحتياجات الفورية لأولئك العاجزين عن تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذية، وذلك تماشياً مع الحق الأساسي في التحرر من الجوع. ويمكن أن تشمل الإجراءات الفورية طائفةً من التدخلات، من بينها المساعدة الغذائية الطارئة، ودفع أجور المعيشة للعمال الزراعيين، وتدخلات التغذية والتحويلات النقدية وأدوات الحماية الاجتماعية الأخرى، والحصول على المدخلات، والتدخلات الخاصة بسياسات أسعار الأغذية.

ويجب إيلاء اهتمام خاص لتلبية الاحتياجات التغذوية للنساء، ولا سيما الحوامل والمرضعات، والأطفال دون سنّ السنتين وبخاصة لمنع التقزم. ويُعدّ الأطفال من بين الفئات الأكثر تأثراً بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وفي حالات الأزمات والطوارئ.



(ب) التدابير المتوسطة/الطويلة الأجل لبناء القدرة على المواجهة ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع

- وعلى النحو الذي ورد وصفه في برنامج مكافحة الجوع³⁰، فإن المتطلبات الرئيسية هي:
- تحسين الإنتاجية الزراعية والنهوض بسبل المعيشة والأمن الغذائي والتغذية داخل المجتمعات الريفية الفقيرة؛ وتعزيز الأنشطة الإنتاجية والعمالة اللائقة؛
 - تنمية وصون الموارد الطبيعية؛ وضمان الحصول على الموارد الإنتاجية؛
 - توسيع نطاق البنية التحتية الريفية، بما في ذلك المرافق اللازمة لضمان الأمن الغذائي وصحة الحيوان والنبات؛ وتوسيع سبل ولوج الأسواق؛
 - تعزيز القدرات في مجال توليد المعلومات ونشرها (البحوث، الإرشاد، والتعليم والاتصالات)؛

(ج) ربط المسارين

من الضروري إقامة روابط ملائمة بين مساري التدخلات المباشرة أو الفورية والتدخلات المتوسطة/الطويلة الأجل. ويمكن أن تكون أدوات الحماية الاجتماعية مثل شبكات الأمان - والتي تتوفر أساساً على شكل تحويلات نقدية أو غذائية - بمثابة جسر يربط بين المسارين، فتجعل الانتقال من المساعدة الإنسانية للاحتياجات المزمّنة إلى نهج إنمائية متوقعة، طويلة الأجل بما في ذلك الاستثمارات العامة في البنية التحتية. ويمكن أن ترفع هذه الأدوات من مستويات تغذية الطفل، وتحسّن التنمية المعرفية، والتحصيل المدرسي، وإنتاجية العمل المستقبلي، وبذلك تزيد القدرة على الكسب وتشجّع التنمية. ويمكن لنظم الحماية الاجتماعية أن تسهم أيضاً في اعتماد الخيارات المعيشية التي تنطوي على مخاطرة أعلى ودخل أعلى، وتخفّف من بعض إخفاقات الأسواق. وأخيراً، يمكنها أن تُنفذ بطرق تسهم في الأخرى في تشجيع الإنتاج والأسواق المحلية.

ومع ذلك، فإن عناصر الحماية الاجتماعية تتسم غالباً بعدم التنسيق، وقصر الأجل، والتمويل من الخ

ولا تنعكس بصورة ملائمة في استراتيجيات الأمن الغذائي والحد من الفقر. ويعاني الكثير من العمال الزراعيين، والعمال في إنتاج الأغذية، وأسره من الجوع وسوء التغذية، لأن قوانين العمل الأساسية وسياسات الحد الأدنى للأجور ونظم الضمان الاجتماعي لا تشمل العمال الريفيين. كما أن العمالة الرسمية، وضمان الحد الأدنى للعيش هما عاملان أساسيان بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية للعمال³¹. ويجب كسر حلقة التوكل، والتحول من الدعم القصير الأجل إلى الدعم الأطول أجلاً. وينبغي أن تزد البرامج الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من التشريعات الوطنية لتكفل الاستدامة طويلة الأجل، والقدرة على التنبؤ. وينبغي إدراج الآليات المحلية القائمة لشبكات الأمان بهدف تعزيزها كتدابير لإنقاذ الحياة وسدّ الثغرات حين تجد المجتمعات المحلية نفسها في حالة من الجوع وانعدام الأمن الغذائي. (انظر القسم ياء).

وتفرض البلدان التي تمر بأزمات ممتدة أو متكررة تحديات أكبر بالنسبة لتنفيذ النهج المزدوج المسار، وقد تتطلب اعتبارات خاصة بما في ذلك نهج خاصة بالسياق. (انظر القسم طاء).

باء- تعزيز الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية³²



إن الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية أمر لا غنى عنه لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية ودعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني. وتشمل الزراعة ونظم الأغذية مجموعة كاملة من الأنشطة التي ينطوي عليها إنتاج السلع التي مصدرها الزراعة، بما في ذلك المنتجات الغذائية وغير الغذائية والمائية والرعي وصيد الأسماك، بما في ذلك تربية الأحياء المائية والحراة، وتجهيزها وتسويقها وبيعها بالتجزئة واستهلاكها والتخلص منها؛ والمدخلات اللازمة والمخرجات المحققة في كل خطوة من هذه الخطوات. كما تشمل نظم الأغذية مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والأشخاص والمؤسسات، إضافة إلى البيئة الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والطبيعية التي تتم فيها هذه الأنشطة.

ويمكن للاستثمارات في الزراعة ونظم الأغذية أن تسفر عن آثار مضاعفة بالنسبة إلى القطاعات التكميلية، مثل قطاع الخدمات أو الصناعات التحويلية، مما يسهم كذلك في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الاقتصادية عموماً. وبدون مصاحبة الاستثمارات في السلع والخدمات العامة، مثل البنية التحتية أو تعزيز قدرات الحكومة المحلية على تقديم الخدمات العامة، فإن العديد من الاستثمارات في الزراعة ونظم الأغذية لن يكون ممكناً. إلا أن قدرة الاستثمارات في الزراعة ونظم الأغذية على الاستمرار تتوقف أيضاً على نظم بيئية تعمل بشكل جيد وعلى الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وفي الوقت ذاته، فإن قيمة السلامة والصحة في إيجاد زراعة ونظم أغذية منتجة مسألة مهمة وبالتالي فإن الاستثمار بنجاح يعني اعتماد نهج شامل في ما يتعلق بصحة الإنسان والحيوان وسلامة البيئة والصحة العامة عموماً. وتنطوي الاستثمارات المسؤولة على احترام المساواة بين الجنسين، والعمر، وعدم التمييز، وتتطلب قوانين ولوائح موثوقة ومتناسقة وشفافة.

وإن تشجيع الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني مسؤولية جماعية ملقاة على عاتق جميع أصحاب المصلحة.

وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، والوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة بالأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ وعن احترام حقوق الإنسان لجميع الأفراد وحمايتهم وإعمالها. وينبغي للدول أن تحدد بوضوح توقعها احترام المستثمرين المقيمين في أراضيها و/أو الخاضعين لولايتها القضائية لحقوق الإنسان في مختلف العمليات التي يقومون بها.

وتؤدي الدول دوراً فريداً في تحفيز بيئة مواتية للاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، وفقاً لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية، حسب الاقتضاء، بالنظر إلى وظيفتها المحددة في مجالات التشريع، والسياسة العامة، والإدارة العامة، وتوفير السلع العامة. وتشجع الدول على نهوض بيئة سياسية وقانونية وتنظيمية ومؤسسية تمكينية، بما في ذلك توفير الضمانات المناسبة عند الاقتضاء، لتعزيز الاستثمارات المسؤولة التي تعامل جميع المستثمرين بطريقة عادلة ومنصفة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والمصالح المحددة لأصحاب الحيازات الصغيرة. ويمكن أساس تهيئة بيئة تمكينية في التناسق والاتساق والقدرة على التنبؤ في ما بين السياسات والقوانين واللوائح في مجموعة من المجالات ذات الصلة بالزراعة ونظم الأغذية. ويمكن تعزيز التناسق والاتساق بشكل أكبر من خلال عمليات تخطيط وتنسيق متعددة القطاعات وفيما بينها. ويمكن معالجة اتساق السياسات، المتعلقة بالمعاملات الداخلية والخارجية وجميع أنواع أصحاب المصلحة، من خلال ما يلي:



- (1) تطبيق المبادئ عبر وضع أو تكيف سياسات وقوانين ولوائح شفافة ومستقرة، بما في ذلك من خلال آليات الرصد والمساءلة، حسب الاقتضاء؛
- (2) النهوض بالمشاركة المجدية لأصحاب المصلحة المعنيين في السياسات المتعلقة بالاستثمارات في الزراعة ونظم الأغذية و/ أو صنع السياسات، بما في ذلك عن طريق إقامة منصات متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة شاملة ومنصفة؛
- (3) تعزيز التنسيق والدعم في مختلف مستويات الحكومة؛
- (4) تعزيز الوصول غير التمييزي إلى المعلومات والخدمات والحوافز والموارد والهيئات الحكومية ذات الصلة؛
- (5) الهيئات القضائية والإدارية المحايدة والآليات الملزمة قانونا الخاصة بتسوية المنازعات بطرق غير تمييزية، وتراعي الفوارق بين الجنسين، وعادلة، ومنصفة، وفعالة، وفي المتناول، وبأسعار معقولة، وفي الوقت المناسب، وشفافة؛
- (6) التعهد بالعناية الواجبة داخل نطاق الولاية الوطنية.

ويتحمل جميع أصحاب المصلحة مسؤولية تطبيق المبادئ مع التركيز على التخفيف من حدة المخاطر وإدارتها لتعظيم الآثار الإيجابية وتجنب الآثار السلبية المترتبة على الأمن الغذائي والتغذية، وذات الصلة بسياقهم وظروفهم. كما يتحمل جميع أصحاب المصلحة مسؤولية الامتثال للقوانين واللوائح الوطنية وأي قانون دولي معمول به، والعمل مع بذل العناية الواجبة لتجنب انتهاك حقوق الإنسان.



جيم- زيادة الاستثمارات التي تراعي أحوال أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة³³

من المعروف أن الجزء الأكبر من الاستثمارات في الزراعة يقوم به المزارعون وأصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم، وجمعياتهم التعاونية، والمشروعات الريفية الأخرى، في حين أن بقية الاستثمارات يقوم بها عدد كبير من الجهات الفاعلة الخاصة، الكبيرة والصغيرة، على امتداد سلسلة القيمة، وكذلك جهات من جانب الحكومات. ويؤدي المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة، وكثير منهم من النساء، دوراً رئيسياً في إنتاج معظم الأغذية التي تُستهلك محلياً في العديد من الأقاليم النامية، وهم المستثمرون الرئيسيون في قطاع الزراعة في كثير من البلدان النامية³⁴.

توصي الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بما يلي³⁵:

- (أ) ضمان أن تُعطى الاستثمارات العامة والخدمات والسياسات المتعلقة بالزراعة الأولوية الواجبة لتعزيز ودعم واستكمال استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة المنتجة للأغذية التي تواجه صعوبات معينة، وتحتاج إلى سياسات نوعية، وإلى الدعم؛
- (ب) ضمان أن تُعطي السياسات الزراعية والاستثمار العام الأولوية لإنتاج الأغذية وتحسين مستويات التغذية، خاصة للسكان الأضعف، وزيادة صمود نظم الأغذية المحلية والتقليدية، والتنوع البيولوجي. ويلزم توجيه الاهتمام إلى تعزيز الإنتاج المستدام للأغذية من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة، وتخفيض خسائر ما بعد الحصاد، وزيادة القيمة المضافة بعد الحصاد، وتشجيع أسواق الأغذية المحلية والوطنية والإقليمية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك وسائل النقل، والتخزين، والتجهيز؛
- (ج) ضمان أن تقوم السياسات والاستثمارات العامة بدور محفّز في صياغة شراكات بين المستثمرين الزراعيين، بما في ذلك شراكات بين القطاعين العام والخاص، وشراكات بين تعاونيات المزارعين الخاصة، وشراكات داخل القطاع الخاص، لضمان أن تتلقى مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة الخدمات، وأن تُصان بواسطة تلك الشراكات؛
- (د) تشجيع وتنفيذ السياسات التي تيسر حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على الائتمان، والموارد، والخدمات التقنية وخدمات الإرشاد الزراعي، والتأمين والأسواق؛
- (هـ) توجيه الاهتمام اللائق إلى الأسواق الجديدة، والمخاطر البيئية التي تواجه زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتصميم الخدمات والسياسات الاستثمارية للتخفيف من هذه المخاطر، وتعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة من النساء والرجال على إدارتها (مثلاً، تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من الحصول على الأدوات المالية وأدوات إدارة المخاطر مثل الضمان المحصولي التجديدي، وإدارة مخاطر الأحوال الجوية، وضمان الأسعار ونواتج الائتمان التجديدي)؛
- (و) إشراك المنظمات التي تمثل أصحاب الحيازات الصغيرة من الرجال والنساء والعمال الزراعيين بصورة ناشطة في صياغة، وتنفيذ، وتقييم السياسات الخاصة بالاستثمار في الزراعة، وفي تصميم برامج الاستثمار في الزراعة، وسلاسل القيمة الغذائية.



وقد أُدرجت توصيات أخرى مهمة يمكن أن تُسهم في زيادة الاستثمارات التي تراعي اعتبارات أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة تحت عنوان "تدابير لزيادة إنتاج الأغذية وتوافرها"، في القسم دال ("مواجهة تقلب أسعار الأغذية")، وكذلك في القسم واو ("زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي بأسلوب اجتماعي واقتصادي مستدام بيئياً").

الحوكمة الجيدة للحيازة أمر حاسم لتشجيع الاستثمار الذي يراعي اعتبارات أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة، نظراً إلى أن الحيازة غير المستقرة تثبط الاستثمار، وبخاصة في حالة صغار منتجي الأغذية، الذين غالباً ما تكون حقوق الحيازة لديهم غير مضمونة إلى أبعد حد. لذا، يوصى بشدة بتنفيذ الخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي في سياق زيادة الاستثمارات التي تراعي اعتبارات أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة (انظر القسم حاء).

تقر مبادئ الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية بالدور الحيوي لأصحاب الحيازات الصغيرة وأهمية تعزيز قدرتهم على الاستثمار. وتبرز هذه المبادئ أن الاستثمارات المسؤولة تشمل الاستثمارات ذات الأولوية في أصحاب الحيازات الصغيرة ومن جانبهم ومعهم، بما فيهم صغار المنتجين والمجهزين والرعاة والحرفيون وصيادو الأسماك وأفراد المجتمعات المحلية الذين يعتمدون بشكل وثيق على الغابات والشعوب الأصلية والعمال الزراعيون. ولتعزيز استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة وتأمينها، من الضروري أيضاً إشراك أصحاب المصلحة الآخرين وتعزيز الاستثمارات المسؤولة من جانبهم وفقاً لهذه المبادئ. وتضطلع الدول بدور رئيسي في تمكين استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة ودعمها وتكتملها وتمكينهم من الاستثمار بطريقة مسؤولة من خلال:

- (1) معالجة احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة ومعوقاتهم بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين في السياسات والقوانين واللوائح، ووضع الاستراتيجيات لمعالجة مسألة تنمية القدرات من خلال تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الاستشارية والمالية، بما في ذلك التأمين والتعليم والإرشاد والتدريب والبنية التحتية؛
- (2) تعزيز إمكانية الحصول على المدخلات والتكنولوجيات التي تحسن سلامة إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة وجودته واستدامته وتنوعه؛
- (3) تيسير حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على الخدمات العامة والفوائد المتأتية من السياسات والبرامج العامة، من خلال إنشاء سجلات لأصحاب الحيازات الصغيرة على المستويين الوطني أو الإقليمي؛
- (4) تشجيع الوصول إلى الأسواق ومشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والسعي إلى منع الممارسات المجحفة؛
- (5) دعم تنمية الأسواق بالنسبة إلى الاقتصادات الريفية.

وقد أجرى فريق الخبراء الرفيع المستوى دراسة مقارنة للمعوقات التي تواجه استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة في سياقات مختلفة مستعيناً بخيارات سياساتية لمعالجة هذه المعوقات³⁶، أتاحت المزيد من المعلومات لمداولات وتوجيهات محددة بشكل أكبر للجنة (انظر القسم ميم).



نجحت حكومة موزامبيق في تنفيذ برنامج مشترك بعنوان "بناء سلاسل قيمة للسلع الأساسية وروابط السوق لرابطات المزارعين"، وذلك بدعم من برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ونظام قضايا المرأة في الأمم المتحدة، وقد استفادت منه أكثر من 11 000 أسرة من أسر المزارعين حتى نهاية عام 2011. ويتم تنسيق هذا البرنامج من قبل حكومة موزامبيق بدعم من برنامج الأغذية العالمي، في حين يجري تنفيذه من جانب منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. والبرنامج مرتبط بمبادرة "الشراء من أجل التقدم" التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، والتي تنفذ في 21 بلداً، وتوفّق بين طلب برنامج الأغذية العالمي على الأغذية الأساسية ودعم الشركاء من جهة الإمدادات لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على الإنتاج، ولوج الأسواق، وكسب المزيد. وفي موزامبيق، اضطلعت مؤسسات حكومية من قبيل وزارة الزراعة، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة التخطيط والتنمية، بدور رئيسي في مجال التنسيق على المستويين الوطني والمحلي، في حين وفّرت خدمات المقاطعة للأنشطة الاقتصادية الإرشاد الزراعي للعمال.

وبالنسبة إلى صغار المزارعين مثل إيتالفينا (Etalvinha)، تأتت فوائد عديدة عن هذا البرنامج. وإتالفينا، التي هي من مقاطعة زامبوزا الشمالية، عضوة في إحدى منظمات المزارعين الأربعة عشرة في مولوكوي المشاركة في البرنامج المشترك. وقد تمّ تدريب المزارعين لتحسين أساليب إنتاجهم، وزيادة جودة منتجاتهم من خلال تقنيات تنظيف خاصة متوفرة في منازلهم. "حضرت دورة تدريبية أقامتها منظمة الأغذية والزراعة في مارس/أذار 2010. وعلمنا ذلك التدريب كيف نزرع بذورنا بطرق مختلفة، وكيف نروي محاصيلنا، وكيف نضمن جودة البذور"، تصرّح إيتالفينا. "في الماضي، كنت أحصل على أسعار منخفضة مقابل الذرة التي أبيعها؛ أما الآن، فبات بإمكانني أن أفضل الحبوب وأن أحصل على أسعار أفضل مقابل نوعية أفضل من الذرة".

ووفّر برنامج الأغذية العالمي التمويل لإقامة مستودعات جديدة وسلوات في المزرعة في المجتمعات المحلية، لمساعدة المزارعين على تحسين عملية تخزين محاصيلهم، وتمكينهم من بيع منتجاتهم بأسعار أعلى. وكذلك، وفّرت المستودعات موقعاً لعمليات البيع المختلطة، وبالتالي لتحديد أسعار أكثر ملاءمة. وتمثل دور الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في العمل على إنشاء صندوق ضمانات تتولّى إدارته مؤسسة محلية للتمويل الصغير تستخدم لتغطية مخاطر أي تخلف في تسديد القروض. ويدعم كلّ من الحكومة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية المزارعين والشركاء المخوّلين في إجراء مفاوضات مع المؤسسات المالية لتحديد أفضل الشروط الممكنة، في العقود التي تُبرم بين منظمات المزارعين على أن يشكّل برنامج الأغذية العالمي نوعاً من الكفالة. وتذكّر إيتالفينا بكل فرح قائلة: "إن الدخل الذي جنيته من زيادة مبيعاتي من الذرة والفاصولياء يسمح لي بتوسيع إنتاجي، وتعليم أولادي، وتلبية الاحتياجات الأخرى لأسرتي".

دال- مواجهة التقلب المفرط في أسعار الأغذية³⁸

يعاني السكان الأكثر فقراً بصفة خاصة من تقلبات أسعار الأغذية، وكذلك من تكاليف المدخلات والنقل. كما يتأثر صغار منتجي الأغذية أيضاً بفعل قدر أكبر من عدم اليقين قد ينعكس سلباً على الإنتاج وعلى دخول الأسواق. ويفرض التقلب الشديد للأسعار، الذي قد يأتي نتيجة للتنوع في جانب الإمدادات، تحديات اجتماعية وسياسية بالنسبة إلى السلطات الوطنية. وقد استتبع



الاستجابات لمثل هذه التحديات في بعض الأحيان تدخلات في كل حالة على حدة، وغير منسقة في أسواق الأغذية والزراعة، الأمر الذي قد يفاقم تقلب الأسعار والوضع العالمي للأسواق. وتبرز ضرورة بذل جهود دولية منسقة للتصدي للأسباب الهيكلية للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، ولضمان ألا تقوِّض تأثيراتها الحق في الغذاء الذي يتمتع به المستهلكون والمنتجون الصغار الهامشيون³⁹.

وبإمكان التدفقات التجارية المفتوحة داخل البلدان وبينها، والأسواق الشفافة والفاعلة، أن تؤدي دوراً إيجابياً في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وينبغي السعي إلى تعزيز الفرص في الأسواق الدولية وذلك من خلال مفاوضات تجارية متعددة الأطراف.



لذلك تُوصى الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرون المعنيون بتطوير وتنفيذ التدابير التالية، من بين غيرها من التدابير⁴⁰:

تدابير لزيادة إنتاج الأغذية وتوافرها، ولتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات:

- (أ) زيادة الاستثمار العام والخاص المستقر والمستدام لتعزيز نظم إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة، وتشجيع الإنتاجية الزراعية، ودعم التنمية الريفية، وزيادة القدرة على الصمود، مع إيلاء اهتمام خاص إلى زراعات أصحاب الحيازات الصغيرة؛
- (ب) تشجيع التوسع بدرجة كبيرة في البحوث الزراعية والتنمية وتمويلها، بما في ذلك عن طريق تعزيز أعمال الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية التي تم إصلاحها⁴¹، ودعم نظم البحوث الوطنية، والجامعات العامة، ومؤسسات البحوث، وتشجيع نقل التكنولوجيا، وتقاسم المعرفة والممارسات، بما في ذلك الزراعة الأسرية، وتنمية القدرة عن طريق التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب؛
- (ج) دعم قيام البلدان الأعضاء بوضع أو باستعراض استراتيجيات وطنية شاملة للأمن الغذائي والتغذية تكون مملوكة للبلدان وخاضعة لتوجيهاتها، وتستند إلى الأدلة، وتشمل كافة الشركاء الرئيسيين على المستوى الوطني، وخاصة المجتمع المدني، والمنظمات النسائية ومنظمات المزارعين، وتؤكد تماسك السياسات في القطاعات المعنية، بما في ذلك السياسات الاقتصادية الوطنية، وذلك لمواجهة التقلب المفرط في أسعار الأغذية؛
- (د) بحث الإجراءات والحوافز لتقليل الهدر والخسائر في النظام الغذائي، بما في ذلك مواجهة خسائر ما بعد الحصاد.

إجراءات للحد من تقلب الأسعار

- (هـ) دعم نظام معلومات الأسواق الزراعية⁴² لتحسين المعلومات المتعلقة بأسواق الأغذية وزيادة شفافيتها، وإشراك المنظمات الدولية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والحكومات وذلك لضمان النشر العام لمنتجات المعلومات الرفيعة الجودة والخاصة بالأسواق الغذائية في الوقت الملائم؛
- (و) الإقرار بحاجة البلدان إلى تنسيق استجاباتها بشكل أفضل في أوقات أزمات أسعار الأغذية، بما في ذلك عن طريق منتدى الاستجابة السريعة التابع لنظام معلومات الأسواق الزراعية؛
- (ز) تحسين شفافية أسواق المشتقات الزراعية وتنظيمها والإشراف عليها؛
- (ح) مع الإشارة إلى أهمية وجود نظام تجاري دولي للأغذية يكون متسماً بالشفافية وقابلاً للتوقع من أجل التخفيف من التقلبات المفرطة في الأسعار، ينبغي مواصلة التركيز على إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف، خاضع للمساءلة، وقائم على القواعد، يراعي الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية، وخاصة شواغل أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وفي هذا السياق، دعم الاختتام الطموح والمتوازن والشامل لجولة الدوحة للتنمية، طبقاً لولايتها؛
- (ط) استعراض سياسات الوقود الحيوي – حيثما يتناسب وإذا اقتضت الضرورة – وذلك استناداً إلى تقييمات متوازنة قائمة على العلم، لتحديد الفرص والتحديات التي قد تمثلها هذه السياسات بالنسبة للأمن الغذائي، حتى يتسنى إنتاج الوقود الحيوي حيثما يكون مجدياً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.



تدابير للتخفيف من التأثيرات السلبية لتقلب الأسعار

- (ى) زيادة دور الدولة، حيثما يتناسب، في تخفيف التأثيرات السلبية لتقلب الأسعار، بما في ذلك عن طريق وضع استراتيجيات وشبكات أمان وطنية مستقرة وطويلة الأجل للحماية الاجتماعية، تعنى بشكل خاص بفئات السكان المستضعفة مثل النساء والأطفال، ويمكن مضاعفتها وتوسيعها في أوقات الأزمات؛
- (ك) استخدام شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية والمحلية، وآليات التوريد المحلية، كلما تناسب ذلك، لتقديم المعونة الغذائية، مع الأخذ في الاعتبار لعامل الوقت، والسوق، والإنتاج، والعوامل المؤسسية، وعوامل أخرى ذات الصلة وفقاً لقواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف؛
- (ل) تطوير أدوات إدارة المخاطر، بما في ذلك للتخفيف من تأثير صدمات الأسعار، لإدراجها في الاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالأمن الغذائي، وتركيزها على التخفيف من مخاطر تقلب أسعار الأغذية بالنسبة للفئات الأضعف. وينبغي إيلاء الاهتمام أيضاً إلى إدراج الممارسات الفضلى والدروس المستفادة بالنسبة لصغار منتجي الأغذية المعرضين للصدمات؛
- (م) إزالة القيود أو الضرائب غير العادية على الأغذية التي تمّ شراؤها لأغراض إنسانية غير تجارية من جانب برنامج الأغذية العالمي وعدم فرضها في المستقبل؛
- (ن) الترحيب بمزيد من الدعم الدولي للمساعدة الغذائية، لا سيما في أوقات ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها استناداً إلى الحاجة، بما في ذلك في إطار اتفاقية المعونة الغذائية.

أعمال اللجنة الجارية بشأن التقريب بين السياسات ذات الصلة بهذه المسألة:

لقد عمل فريق الخبراء رفيع المستوى على دراسة تتعلق بالوقود الحيوي والأمن الغذائي، قدمت المزيد من المعلومات لمداولات وتوجيهات محددة للجنة (انظر القسم لام).



توصيات اللجنة على صعيد تقريب أكبر بين السياسات بشأن هذه القضية

أوصت اللجنة بأن تقوم المنظمات الدولية المعنية، من خلال التشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمواصلة تقييم العقبات ومدى فعالية إنشاء احتياطات غذائية، محلية ووطنية وإقليمية، والحفاظ عليها. وطلبت كذلك من المنظمات الدولية، وبالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، بلورة إطار عمل لمسودة مدونة سلوك طوعية خاصة بإدارة احتياطات أغذية الطوارئ الإنسانية.

ما هو نظام معلومات الأسواق الزراعية؟⁴³

إن النظام العالمي لمعلومات الأسواق الزراعية، الذي أطلقته مجموعة العشرين، يهدف إلى تعزيز المعلومات عن توقعات الأسواق بشأن القمح، والذرة، والأرز وفول الصويا من خلال توثيق التعاون والحوار بين البلدان الرئيسية المنتجة، والمصدرة، والمستوردة. ويهدف هذا النظام إلى تحسين المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، والتحاليل، والتوقعات على المستويين الوطني والدولي؛ وتقديم التقارير عن ظروف السوق الدولية، بما فيها أوجه الضعف البنيوي، عند الاقتضاء، وتعزيز القدرة العالمية من حيث الإنذار المبكر بشأن هذه التحركات؛ وجمع المعلومات عن السياسات وتحليلها، وتشجيع الحوار والاستجابات، وتنسيق السياسات الدولية؛ وبناء القدرات لجمع البيانات في البلدان المشاركة. ويضم المشاركون في مجموعة نظام معلومات الأسواق الزراعية بلدان مجموعة العشرين، وإسبانيا، وبلدان من خارج مجموعة العشرين تمتلك حصة ملحوظة من الإنتاج العالمي وتجارة السلع التي يغطيها هذا النظام. ويتألف نظام معلومات الأسواق الزراعية من أمانة، تضم تسع منظمات دولية وحكومية دولية، قادرة على جمع المعلومات وتحليلها، ونشرها بصورة منتظمة فيما يخص حالة الأغذية وتوقعاتها؛ وفريقاً عالمياً معنياً بالمعلومات الخاصة بسوق الأغذية مع ممثلين تقنيين من جميع البلدان الأعضاء؛ ومنتدى الاستجابة السريعة، يتألف من كبار المسؤولين في عواصم البلدان الأعضاء في نظام معلومات الأسواق الزراعية. والروابط القائمة بين نظام معلومات الأسواق الزراعية واللجنة أساسية جداً. وهذا يشمل حواراً بين منتدى الاستجابة السريعة في النظام واللجنة، وبخاصة من خلال تمثيل رئيس اللجنة كمراقب دائم في نظام معلومات الأسواق الزراعية.

هاء- التصدي لقضايا المساواة بين الجنسين في مجالي الأمن الغذائي والتغذية⁴⁴

تساهم المرأة بشكل حيوي في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في البلدان النامية، ولكنها تتمتع دائماً بإمكانية أقل حجماً من الرجل في الحصول على الموارد والفرص باعتبارها من المزارعين الأكثر إنتاجية. وغالباً ما تفتقر المرأة إلى أمن حيازة أراضيها، وإلى الحصول على المدخلات مثل الأسمدة، وسلالات البذور المحسنة، والمعدات الميكانيكية، والتعليم الأساسي المتصل بالأنشطة الزراعية، والحصول المناسب على الائتمان وخدمات الإرشاد الزراعي. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تتعرض للعنف الهيكلي. وطبقاً لتقرير حالة الأغذية والزراعة عام 2011⁴⁵، فإن سد الثغرة بين الرجل والمرأة في الحصول على المدخلات يمكن أن يزيد من غلات مزارع المرأة بنسبة تتراوح من 20 إلى 30 في المائة، وهذا يمكن بدوره أن يزيد من الإنتاج في البلدان النامية بنسبة تتراوح بين 2.5 إلى 4 في المائة، وأن يقلل من انتشار قصور التغذية بنسبة تتراوح من 12 إلى 17 في المائة.



لذلك توصي الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين،
بالقيام بما يلي:

من بين أمور أخرى⁴⁶:

- (أ) تشجيع قيادة المرأة بصورة إيجابية، وتعزيز قدرة المرأة على التنظيم الجماعي، وخاصة في القطاع الريفي؛
- (ب) إشراك المرأة في عملية صنع القرارات في ما يتعلق بالاستجابات الوطنية والدولية للتحديات الوطنية والعالمية التي تواجه الأمن الغذائي والتغذية والبحوث الزراعية؛
- (ج) وضع إطار سياساتي وقانوني ينطوي على رصد الامتثال على نحو مناسب، بغية ضمان حصول المرأة والرجل على الموارد الإنتاجية على قدم المساواة، بما في ذلك ملكية الأرض وتوارثها، والحصول على الخدمات المالية، والتكنولوجيا والمعلومات الزراعية، وتسجيل نشاط الأعمال التجارية وإدارتها، وفرص العمالة، وسنّ القوانين التي تحمي المرأة من جميع أشكال العنف، وإنفاذها. وينبغي للبلدان، حيثما يتناسب، مراجعة جميع القوانين القائمة التي تنطوي على التمييز، وتعديل القوانين التمييزية؛
- (د) اعتماد وتنفيذ تشريعات لحماية الأمومة والأبوة، وما يتصل بذلك من إجراءات تسمح للنساء والرجال بأداء أدوار مقدّمي الرعاية، ومن ثم توفير الاحتياجات التغذوية لأطفالهم وحماية صحتهم، مع القيام في نفس الوقت بحماية أمنهم الوظيفي؛
- (هـ) تصميم خطط وسياسات وبرامج استثمار زراعي توفر للنساء والرجال فرصاً متساوية في الحصول على الخدمات والعمليات البرنامجية، وذلك انطلاقاً من إدراك التزامات النساء والرجال بالاقتصادات المنزلية وتربية الأطفال والاعتراف باحتياجاتهم المختلفة؛
- (و) إدراج تحسين الوضع التغذوي للنساء، والمراهقات، والرضع، والأطفال، بما في ذلك الجوع المستتر، أو حالات نقص المغذيات الدقيقة، والبدانة، باعتبارها مظهراً جديداً من مظاهر سوء التغذية، كغاية واضحة، ونتيجة متوقعة للبرامج المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية، والاستجابات الطارئة، والاستراتيجيات والسياسات، بدءاً من التصميم حتى التنفيذ؛
- (ز) القيام بتحليل في مجال قضايا الجنسين، وإجراء عمليات تقييم بشأن أثر التغذية لتوفير المعلومات اللازمة لوضع سياسات الأمن الغذائي والتغذية، وتصميم البرامج والمشروعات وتنفيذها ورصدها وتقييمها، بما في ذلك استخدام المؤشرات والأهداف والتمويلات الملائمة من حيث المساواة بين الجنسين. أما الإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية فينبغي تجزئتها على أساس الجنس والفئة العمرية؛
- (ح) دعم اعتماد برامج شبكة أمان تشمل التغذية المنتجة داخل المنازل وحدائق المدارس، والتي تشجع حضور الفتيات في المدارس، وتربط بين التمكين الاقتصادي الخاص بالمرأة صاحبة الحيازة الصغيرة، وبين الأمن الغذائي وتغذية الفتيات في المدارس وتحسين نتائج التعليم؛
- (ط) الاعتراف بالتوصيات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة⁴⁷ ومنهاج عمل بيجينغ⁴⁸، وبشكل خاص تلك التدابير الرامية إلى النهوض بالأمن الغذائي للمرأة في إطار الأهداف الاستراتيجية لسياسات الاقتصاد الكلي والتنمية (الف-1)، والتدريب المهني والتعليم المستمر (باء-3)، والصحة (جيم-1)، والحصول على الموارد، والعمالة، والأسواق والتجارة (واو-2) والتنمية المستدامة (كاف-2).

أعمال اللجنة الجارية بشأن التقريب بين السياسات ذات الصلة بهذه المسألة:



مُنح مكتب اللجنة ولاية للاشتراك مع نساء الأمم المتحدة⁴⁹ في وضع مؤشرات محددة، وغايات وجدول زمنية لقياس التقدم المحرز نحو النهوض بالأمن الغذائي للمرأة⁵⁰.

تحسين حصول المرأة على التمويل في اليمن⁵¹

إن مشروع دهامار للتنمية الريفية التشاركية هو مشروع تموّله حكومة اليمن بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويجري تنسيق المشروع وإدارته من جانب وزارة الزراعة والري من خلال مكتب ميداني لإدارة المشاريع على مستوى المحافظة. وقضى أحد الأهداف الأساسية في هذا المشروع بتعبئة أعضاء المجتمع المحلي، وبخاصة النساء والشباب، للمشاركة في أنشطة التخطيط والتنفيذ الخاصة بالمشروع. ومعظم النساء في دهامار أميات، وبالتالي فإن مشاركتهن في الشؤون الاجتماعية والمدنية مقيّدة، وملكيتهن للأراضي أو الأملاك محدودة. وتمثل أحد إنجازات المشروع الكبيرة في تعليم النساء الشبابات والبالغات الكتابة والقراءة، وتمكينهنّ من إدارة أموالهن.

وقد أنجزت أكثر من 6 500 امرأة التدريب الأساسي على الكتابة والقراءة، في حين بدأت 3 000 منهن تقريباً سنتهنّ الثانية. واستناداً إلى هذا الإنجاز، تمّ إنشاء 140 مجموعة للمدّخرات والقروض ومعظمها مجموعات نسائية أنشأتها نساء شاركن في صفوف تعليم الكتابة والقراءة. واكتسبت النساء الشبابات مهارات جديدة مهمة، ما سمح لهنّ بزيادة دخلهن، وتعزيز أمن سبل معيشتهن وقدرتهن على مقاومة انعدام الأمن الغذائي، وكسب احترام جيرانهن، وشغل مناصب مسؤولة في مجتمعاتهن المحلية. وتم نقل نموذج مجموعة المدّخرات والقروض التي أنشأتها النساء إلى مقاطعات أخرى.

واو- زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي بطريقة مستدامة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية⁵²

يتمثل أحد التحديات الكبرى التي تواجه الحكومات في تلبية الطلب المتزايد على أغذية كافية ومغذية، وذلك نظراً للنمو السكاني، وتزايد الدخل، والتغيرات في النظم الغذائية، في مواجهة انخفاض توافر ونوعية الموارد الطبيعية. ويشمل هذا التحدي تزايد الفقر الحضري والفقر في البلدان ذات الدخل المتوسط. وثمة اعتبار آخر هو تأثير تغير المناخ على الإنتاج الزراعي وعلى نظم الأغذية والتغذية، والذي يزيد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي، ولاسيما بالنسبة إلى المنتجين الذين يعيشون في بيئات هامشية، وبالنسبة إلى أسر صغار منتجي الأغذية.

وتستدعي مواجهة التحدي إحداث زيادات في الغلة، ومكاسب في الإنتاجية الكلية للأغذية والزراعة وذلك في سياق زراعة أكثر استدامة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وهي تتطلب أيضاً التركيز على النوعية التغذوية للأغذية وتوسيع سلة الأغذية عن طريق زيادة تنوع النظم الغذائية.

ولا تزال إنتاجية معظم أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم دون ما يمكن تحقيقه بكثير. وهذه "الثغرة المحصولية" تأتي عادة نتيجة لعدم قدرة المزارعين على الحصول على المدخلات والتكنولوجيات التي تعزز الإنتاجية، ووجود فرصة غير آمنة أو غير مناسبة لحصولهم على الأراضي والحيازة، والافتقار إلى فرص المعرفة والتدريب (خاصة بالنسبة للشباب الذين يدخلون أسواق العمل الريفية)، سيما أنهم يتلقون الخدمات من بنية



تحتية تجارية غير كافية، بما في ذلك شبكات قائمة بين الأقاليم، ويواجهون تكاليف سوقية مرتفعة مقابل المدخلات، ويفتقرون إلى المعلومات بشأن خيارات أسعار البيع⁵³. وكذلك، تتأثر الإنتاجية سلباً بفعل عبء المرض الذي غالباً ما يتأتى عن أمراض مثل الملاريا، ومرض الإيدز/ فيروس نقص المناعة البشرية، والسل.

لذلك تُوصى الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، بالقيام بما يلي:

- (أ) تعزيز القدرة المؤسسية لدى البلدان النامية على تنفيذ سياسات فعالة تسمح لصغار منتجي الأغذية بالحصول على التكنولوجيات، والمدخلات، والسلع الرأسمالية، والائتمان والأسواق⁵⁴؛
- (ب) تشجيع فرص أمنة ومتكافئة لحصول المرأة والرجل دون تمييز على الاستخدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأرض والمياه والتنوع البيولوجي⁵⁵؛
- (ج) دعم عملية صون التقاسم العادل والمنصف للمزايا الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية، والوصول إليها، وذلك طبقاً للقانون الوطني والاتفاقات الدولية⁵⁶؛
- (د) عكس الاتجاه التراجعي في التمويل المحلي والدولي للزراعة، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية في البلدان النامية، وتشجيع استثمارات جديدة لزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية على نحو مستدام⁵⁷؛
- (هـ) العمل على زيادة الاستثمارات العامة وتشجيع الاستثمارات الخاصة في خطط تطورها البلد من أجل البنية التحتية الريفية وخدمات الدعم، وتشمل – ولكن لا تقتصر على – الطرق، والتخزين، والري، والمواصلات، والطاقة، والتعليم، والدعم التقني والصحة⁵⁸؛
- (و) تشجيع الاستثمار في زراعات الحيازات الصغيرة، مع التنسيق الوثيق بين استثمارات القطاعين العام والخاص (انظر القسم جيم – "زيادة استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة")؛
- (ز) تعزيز وصول صغار منتجي الأغذية وغيرهم في سلسلة القيمة الغذائية إلى أدوات الإدارة المالية، وإدارة المخاطر، مثل التأمين الابتكاري، وإدارة مخاطر الأحوال الجوية، وآليات التمويل⁵⁹؛
- (ح) تشجيع إحداث توسع كبير في البحوث الزراعية والتنمية، وتمويلها، بما في ذلك عن طريق تعزيز عمل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بعد إصلاحها، ودعم نظم البحوث الوطنية، والجامعات العامة، ومؤسسات البحوث، وتشجيع نقل التكنولوجيا وتقاسم المعارف والممارسات⁶⁰؛
- (ط) البحث عن سبل للنهوض بنقل نتائج البحوث والتكنولوجيات إلى المزارعين، وضمان أن تستجيب أنشطة البحوث لاحتياجاتهم وشواغلهم، وإشراك المزارعين في تلك العملية. وتشجيع نقل التكنولوجيا، وتقاسم المعارف وبناء القدرات عن طريق التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وبلدان الجنوب فيما بينها، والتعاون الثلاثي⁶¹؛
- (ي) تحسين خدمات الإرشاد لدعم نشر المعلومات والمعارف، مع ضمان الإقرار التام باحتياجات النساء المزارعات وتلبيتها؛
- (ك) دعم تنمية وتعزيز قدرات التعاونيات القائمة، ومنظمات المنتجين، ومنظمات سلسلة القيمة، حسبما يتناسب، مع التركيز بصفة خاصة على صغار منتجي الأغذية، وضمان مشاركة النساء المزارعات بصورة كاملة⁶²؛
- (ل) تشجيع زراعة أكثر استدامة تحسّن الأمن الغذائي، وتستأصل الجوع، وتكون قابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الأرض، والمياه،



- والموارد الوراثية والنباتية، والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية⁶³؛
- (م) النظر في إمكانية اتباع نهج النظام الإيكولوجي في الإدارة الزراعية من أجل تحقيق الزراعة المستدامة، بما في ذلك، على سبيل المثال وليس الحصر، الإدارة المتكاملة للآفات، والزراعة العضوية، وغيرها من استراتيجيات التكيف التقليدية والخاصة بالسكان الأصليين التي تشجع تنوع النظم الإيكولوجية الزراعية وأسرة الكربون في التربة⁶⁴؛
- (ن) تحسين خدمات الإنتاج الحيواني، بما في ذلك الخدمات البيطرية⁶⁵؛
- (س) تعزيز التعليم الأساسي والعالي في مجال الزراعة، من خلال تطوير المناهج المهنية أيضاً؛
- (ع) العمل على صون الغابات وتحسينها كنظم إيكولوجية قيمة تساهم في تحسين الإنتاج الزراعي؛
- (ف) استخدام المعايير المتفق عليها دولياً والتي وضعتها وكالات دولية حكومية معنية بوضع المعايير.

أعمال اللجنة الجارية بشأن التقريب بين السياسات المتعلقة بهذه القضية:

وتنطبق هنا أيضاً نتائج أعمال اللجنة بشأن الاستثمارات التي تراعي اعتبارات أصحاب الحيازات الصغيرة

(انظر القسم جيم). وبالإضافة إلى أعمال اللجنة، فالعديد من المبادرات التي تترأسها منظمة الأغذية والزراعة، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وغيرهما من الهيئات مثل (المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية⁶⁶) والشراكة العالمية من أجل التربة⁶⁷، تحاول التصدي للتحديات القائمة في السياسات والبحوث عن طريق فهم أفضل لكيفية زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعيين بصورة مستدامة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ونظر التقييم الدولي للمعرفة الزراعية والعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية في دور المعارف الزراعية والعلوم والتكنولوجيا. وكما هو مناسب، يمكن لأعمال اللجنة في المستقبل أن تُجمَع وتُوفَّق بين النتائج المناسبة ذات الصلة.

زاي- التغذية

تشمل التدابير المحددة لتحسين التغذية الاستثمار في استراتيجيات التنمية التي سوف تساهم في توفير تغذية أفضل لكافة المجتمعات، مقترنة بتعميم الحصول على طائفة من التدخلات المعتمدة والمجربة التي تساهم مباشرة في تخفيض معدلات قصور التغذية، خاصة بين الحوامل والمرضعات، والأطفال دون سن السنتين، والأشخاص الذين يعانون من الأمراض أو الكُرب. وينبغي تناول الشواغل التغذوية من خلال تدخلات مباشرة، وكذلك عن طريق إدماج التغذية في الاستراتيجيات الوطنية، والسياسات والبرامج الخاصة بالزراعة، والأمن الغذائي، والصحة، ونوعية الأغذية والسلامة والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، والتنمية الريفية والتنمية الشاملة⁶⁸. وتشمل هذه التدخلات توسيع نطاق جهود الدولة لمكافحة النقص في التغذية، واعتماد نهج متعدد القطاعات. وتبرز ضرورة اقتصادية كبيرة للاستثمار في التغذية من أجل خفض التكاليف المصاحبة للجوع المستمر والتقرم.

وكما هو وارد في الخطوط التوجيهية لأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، توصي الدول بالقيام بما يلي، من بين أمور أخرى⁶⁹:



- (أ) اتخاذ التدابير، إذا دعت الضرورة، للحفاظ على التنوع التغذوي والعادات الصحية لتناول الطعام وإعداده، والتكيف معها وكذلك الأنماط التغذوية، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية، مع ضمان ألا تؤدي التغييرات في توافر إمدادات الأغذية والحصول عليها إلى تأثيرات سلبية على تركيبة الأغذية أو على المتحصل منها؛
- (ب) تشجع الدول على اتخاذ خطوات، لاسيما من خلال التوعية والمعلومات وقواعد التوسيم، للحماية من الاستهلاك المفرط للأغذية والنظم الغذائية غير المتوازنة التي قد تؤدي إلى سوء التغذية والبدانة والأمراض التنكسية؛
- (ج) إشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وبخاصة المجتمعات المحلية والحكومات المحلية، في تصميم وتنفيذ وإدارة ورصد وتقييم برامج زيادة إنتاج واستهلاك الأغذية الصحية والمغذية، وبخاصة تلك الأغذية الغنية بالمغذيات الدقيقة؛
- (د) مواجهة الاحتياجات الغذائية والتغذية النوعية للسكان الذين يعانون من مرض الإيدز/ فيروس نقص المناعة البشرية، أو من أوبئة أخرى؛
- (هـ) اتخاذ التدابير المناسبة للترويج للرضاعة الطبيعية والتشجيع عليها، تماشياً مع الثقافات، وطبقاً للمدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم⁷⁰ والقرارات التالية الصادرة عن جمعية الصحة العالمية، وذلك طبقاً للتوصيات المشتركة لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛
- (و) نشر المعلومات عن تغذية الرضع والأطفال الصغار بما يتسق ويتفق مع المعارف العلمية المتوافرة حالياً والممارسات المقبولة دولياً؛ فضلاً عن اتخاذ الخطوات الكفيلة بمواجهة المعلومات المضللة بشأن تغذية الرضع. وينبغي للدول أن تبحث بمنتهى العناية القضايا المتعلقة بالرضاعة الطبيعية والإصابة بمرض الإيدز/ فيروس نقص المناعة البشرية، وذلك على أساس أحدث المشورات العلمية الرسمية، ومع الإشارة إلى أحدث الخطوط التوجيهية المشتركة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛
- (ز) اتخاذ تدابير موازية في ميادين الزراعة، والحماية الاجتماعية، والمياه، والصحة، والتعليم والبنية التحتية الصحية، والترويج للتعاون المشترك بين القطاعات، بحيث تتوافر الخدمات والسلع الضرورية للسكان لمساعدتهم على الاستخدام الكامل للقيمة الغذائية في الأغذية التي يتناولونها ومن ثم يحققون الرفاه التغذوي؛
- (ح) اعتماد تدابير لاستئصال أي نوع من الممارسات التمييزية، وبخاصة في ما يتعلق بالعلاقة بين الجنسين، من أجل تحقيق مستويات كافية من التغذية داخل الأسرة؛
- (ط) الإقرار بأن الغذاء جزء حيوي من ثقافة الفرد، ويُشجّع الأفراد على مراعاة الممارسات الفردية والعادات والتقاليد بشأن المسائل المتعلقة بالأغذية؛
- (ي) ومع مراعاة القيم الثقافية للعادات التغذوية وعادات تناول الطعام في الثقافات المختلفة، من الضروري إنشاء طرائق للترويج للسلامة الغذائية، والمتحصّل التغذوي الإيجابي بما في ذلك التوزيع العادل للأغذية داخل المجتمعات المحلية والأسر مع التركيز بصفة خاصة على احتياجات وحقوق كل من الفتيات والفتيان، وكذلك الحوامل والأمهات المرضعات في جميع الثقافات.

أعمال اللجنة الجارية بشأن التقريب بين السياسات المتعلقة بهذه القضية:

قامت اللجنة، في دورتها السادسة والستين، بدمج اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية التابعة للأمم المتحدة في فريقها الاستشاري، بغرض الإدماج بصورة أفضل لسياسات الأمن الغذائي والتغذية. وعلى الرغم من عدم اتصال بعض المبادرات مباشرة باللجنة، فإن مبادرات من قبيل شراكة ("الجهود المتجددة لمكافحة الجوع وقصور التغذية بين الأطفال التابعة للأمم المتحدة")⁷¹ وحركة



تحسين الاستفادة من التغذية ترمي إلى توحيد الشراكات بين البلدان، والجهات المانحة، وأصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل تحسين النواتج التغذوية. وقد صادقت جمعية الصحة العالمية على خطة تنفيذ بشأن تغذية الأمهات، والرضع والأطفال الصغار⁷² والتي تدعو إلى إتباع سياسات شاملة بشأن الأغذية والتغذية. ويمكن لأعمال اللجنة في المستقبل أن تُفعل تلك المبادرات وغيرها للاتفاق على سبل تشجيع تكامل السياسات بصورة أوثق بين الزراعة، والصحة والقطاعات الأخرى لمصلحة الاستراتيجيات والعمليات الشاملة للأمن الغذائي والتغذية على المستوى الوطني (انظر الفصل السادس).

شراكة الأمم المتحدة للقضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال (ريتش): حالة بنغلاديش

إن شراكة "ريتش" للقضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال هي عملية تقودها البلدان للنهوض برزمة مكيفة من الأنشطة التغذوية موجهة للأمهات والأطفال. ومبادرة ريتش هي تجمع بين الوكالات يضم منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، وشركاء من منظمات غير حكومية، وأوساط أكاديمية، والقطاع الخاص. واستناداً إلى منهجية توجهها للبلدان، تعزز مبادرة ريتش القدرة لدى صانعي القرارات وأصحاب المصلحة المحليين من حيث أدوات التشخيص والتحليل، وتقاسم المعارف بشأن كيفية تنفيذ تدابير التغذية وبشأن خيارات فعالة لتخصيص الموارد. ومن خلال العمل عبر الحكومات مع أصحاب مصلحة غير حكوميين، ووكالات الأمم المتحدة، وشركاء تنفيذ وغيرهم، تستفيد مبادرة ريتش من ولايتها الفريدة لربط السياسات المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي بتدابير ملموسة في الميدان. ونهج مبادرة ريتش مكيف لتلبية الاحتياجات المحلية وهو يستند إلى المبادرات والخبرات الموجودة في كل بلد.

وتجري مبادرة ريتش دراسة وتحليلاً معمقين لحالة التغذية في كل بلد، كما تشجع تحسين اتخاذ القرارات والتنسيق بين الشركاء. وتطبق الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة من منظمات غير حكومية أدوات مبادرة ريتش، من قبيل رسم خرائط أصحاب المصلحة، وتحليل الإطار المؤسسي، ورصد مؤشرات مختلف القطاعات، وأدوات أخرى للرصد والتقييم، على الحالة المحلية، كما تضافر جهودها لتحقيق غايات مشتركة. ويشكل بناء القدرات المستدامة مع الشركاء الحكوميين نشاطاً رئيسياً وركيزة جوهرية لتحسين حوكمة التغذية وإدارتها. ويقضي النهج المتعدد القطاعات الذي تعتمده مبادرة ريتش بإشراك جميع الوزارات عبر القطاعات ذات الصلة في تدابير خاصة بالتغذية وتزاعي التغذية وذلك، لتحديد الثغرات وضمان أن تُستخدَم الموارد على النحو الأكثر فعالية.

وفي بنغلاديش، تساعد مبادرة ريتش الحكومة على ترتيب أولويات النهوض بسبع عشرة مبادرة للتغذية ومراعية للتغذية على المستوى الوطني. وقد أنجز الميسرون في مبادرة ريتش في بنغلاديش رسم خرائط أصحاب المصلحة في مقاطعة ساتخيرا، وهم يستعدون لتطبيق التحليل في مقاطعة غايبندا أيضاً. وتشكل عملية رسم خرائط أصحاب المصلحة جزءاً مهماً من مرحلة تحليل الحالة في نهج ريتش. كذلك، تدعم مبادرة ريتش الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني الدولي والمحلي في عملية تحديد شامل "لمن يفعل ماذا، وأين". وفي بنغلاديش، سوف تشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى الثغرات في التدخلات السبعة عشرة بشأن التغذية على مستوى المقاطعة. ومن جهة أخرى، سوف تسهم النتائج المتأتية عن رسم خرائط أصحاب المصلحة في بنغلاديش في مشروع أوسع نطاقاً بين مبادرة ريتش، ومبادرة الأمن الغذائي والتغذوي في جنوب أفريقيا، والبنك الدولي. وسوف يترافق تحليل النتائج بتقديرات للتكاليف المجرأة لكل تدخل على مستوى المقاطعة، وبيانات عن التغذية على المستوى الأسري. وبذلك، سوف توفر هذه النتائج لصانعي القرارات صورة أكثر واقعية عن التكاليف والتأثيرات المترتبة على النهوض بتدخلات خاصة بالتغذية.

حاء- حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات



يرتهن استئصال الجوع والفقر، والاستخدام المستدام للموارد والخدمات البيئية إلى حد كبير بالكيفية التي يحصل بها السكان، والمجتمعات المحلية وغيرهم، على الأراضي، وعلى مصايد الأسماك والغابات. وتنبني سبل معيشة الكثيرين، وبخاصة فقراء الريف، على الحصول الآمن والعادل على هذه الموارد، والسيطرة عليها. فهي مصدر الغذاء والمأوى، وأساس الممارسات الاجتماعية، والثقافية والدينية، وعامل رئيسي في النمو الاقتصادي.

وتُعرّف الكيفية التي يحصل بها السكان، والمجتمعات المحلية وغيرهم، على الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات، وتُنظم بواسطة المجتمعات عن طريق نظم الحيازة. وتحدّد نظم الحيازة من يستخدم أي موارد ولأي مدة، وبأية شروط. ويمكن للنظم أن تنهض على سياسات وقوانين مكتوبة، وكذلك على عادات وممارسات غير مكتوبة. وتواجه نظم الحيازة بصورة متزايدة الكرب حيث أن سكان العالم المتزايدين يحتاجون إلى الأمن الغذائي ذلك أن التدهور البيئي والتغير المناخي يُقللان من توافر الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات. كما أن الانتقال إلى حقوق حيازة ملائمة وأمنة يزيد من مستوى الهشاشة، ومن الجوع والفقر، ويمكن أن يفضي إلى حدوث النزاعات وإلى التدهور البيئي عندما يتصارع المستخدمون المتنافسون من أجل السيطرة على تلك الموارد.

تشكل حوكمة الحيازة عنصراً حاسماً في تحديد مدى وكيفية تمكن الأشخاص والمجتمعات المحلية وغيرهم من حيازة الحقوق، والواجبات المرتبطة بها لاستخدام الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات والسيطرة عليها وكيفية ذلك. فالحوكمة الضعيفة تنال من الاستقرار الاجتماعي، ومن الاستخدام المستدام للبيئة، ومن الاستثمار ومن النمو الاقتصادي. فقد يُكتب على الناس أن يعيشوا بين براثن الجوع والفقر طوال حياتهم في حال فقدوا حقوقهم في حيازة مساكنهم، وأراضيهم، ومصايد الأسماك والغابات، وسبل عيشهم بسبب الممارسات الفاسدة في الحيازة، أو إذا أخفقت وكالات التنفيذ في حماية حقوق حيازتهم. بل وقد يفقد الناس حياتهم عندما تؤدي الحوكمة الضعيفة للحيازة إلى نزاعات عنيفة. أما الحوكمة المسؤولة للحيازة فتُعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة التي قد تساعد على القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتشجع على الاستثمار المسؤول.

وتوصي الخطوط التوجيهية لدعم الأعمال المطّرد للحق في الغذاء بأنه يتعيّن على الدول تيسير الحصول المستدام وغير التمييزي والأمن على الموارد واستخدامها بما يتماشى مع قانونها الوطني ومع القانون الدولي وحماية الأصول المهمة لسبل معيشة الناس. ويتعيّن على الدول احترام حقوق الأفراد وحمايتهم فيما يتعلق بالموارد مثل الأراضي والمياه والغابات ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية دون أي تمييز. وحيثما كان الأمر ضرورياً وملائماً، ينبغي على الدول إجراء إصلاحات للأراضي وأية إصلاحات أخرى في السياسات، بما يتسق مع واجباتها بشأن حقوق الإنسان ووفقاً لسيادة القانون، لضمان الحصول الفعال والمنصف على الأراضي ولتعزيز النمو لصالح الفقراء. وينبغي توجيه اهتمام خاص لبعض المجموعات مثل الرعاة والشعوب الأصلية وعلاقتها بالموارد الطبيعية⁷³.

وتسعى الخطوط التوجيهية بشأن حيازة الأراضي إلى تحسين حوكمة حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات. وهي تسعى إلى القيام بذلك لمصلحة الجميع، مع التشديد على السكان المستضعفين والمهمشين لتحقيق الأمن الغذائي والإعمال المطّرد للحق في غذاء كافٍ، واستئصال الفقر، وتوفير سبل معيشة مستدامة، والاستقرار الاجتماعي، والأمن السكني، والتنمية الريفية، وحماية البيئة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.



لذلك تُوصى الدول بتنفيذ الخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، وتقضي خطوطها التوجيهية العامة بما يلي⁷⁴:

- (أ) الاعتراف بجميع أصحاب حقوق الحيازة المشروعة وبحقوقهم، واحترامهم. وينبغي لها اتخاذ تدابير رشيدة لتحديد وتسجيل واحترام أصحاب حقوق الحيازة المشروعة وحقوقهم، سواء كانت الحقوق مسجلة أو غير مسجلة رسمياً؛ والامتناع عن انتهاك حقوق الحيازة للآخرين؛ والوفاء بالواجبات المرتبطة بحقوق الحيازة؛
- (ب) صون حقوق الحيازة القانونية من التهديدات والانتهاكات. ويتعين على الدول حماية أصحاب حق الحيازة من فقدان حقوقهم في الحيازة بصورة تعسفية، بما في ذلك حالات الإخلاء القسري التي تتعارض مع موجباتها المرعية بموجب القانون الوطني والدولي؛
- (ج) تعزيز وتيسير التمتع بحقوق الحيازة المشروعة. ويتعين على الدول اتخاذ تدابير نشطة لدعم وتسهيل الأعمال الكاملة بحقوق الحيازة، أو إجراء المعاملات التي تشمل هذه الحقوق، مثل ضمان أن تكون الخدمات متاحة للجميع؛
- (د) توفير إمكانية الوصول إلى العدالة لمعالجة انتهاكات حقوق الحيازة المشروعة. ويتعين على الدول توفير أساليب فعالة ومتاحة للجميع، من خلال السلطات القضائية أو نهج أخرى، لتسوية المنازعات حول حقوق الحيازة؛ وتوفير الإنفاذ السريع والميسور للأحكام القضائية. وينبغي للدول أن توفر تعويضاً ناجزاً، وعادلاً في حالة الاستيلاء على حقوق الحيازة لأغراض عامة؛
- (هـ) الوقاية من نشوب المنازعات على الحيازة والنزاعات العنيفة والفساد. ويتعين على الدول اتخاذ تدابير فعالة للحيلولة دون نشوب نزاعات حول الحيازة أو تصعيدها إلى مواجهات عنيفة. وعليها أن تعمل جاهدة على مكافحة الفساد بجميع أشكاله، وعلى جميع المستويات، وفي جميع الأحوال.

يُشجّع جميع أصحاب المصلحة القانونيين على الترويج للخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، واستخدامها، ودعمها عند وضع الاستراتيجيات، والسياسات والبرامج بشأن الأمن الغذائي، والتغذية، والزراعة، وحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات⁷⁵.

وتقع على كاهل الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك شركات الأعمال، مسؤولية احترام حقوق الإنسان وحقوق الحيازة المشروعة. ويتعين على هذه الشركات التجارية التصرف بالعناية الواجبة لتفادي انتهاك حقوق الإنسان وحقوق الحيازة المشروعة الخاصة بالآخرين. كما عليها اعتماد نظم ملائمة لإدارة المخاطر من أجل الحد من الآثار السلبية على حقوق الإنسان وحقوق الحيازة المشروعة ومعالجتها⁷⁶.

حوكمة حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات

إن الوصول إلى الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات أمر حيوي بالنسبة إلى الأمن الغذائي، وبخاصة بالنسبة لفقراء الريف. وتتأتى عنه أيضاً انعكاسات مهمة على صعيد المساواة بين الجنسين نظراً إلى دور المرأة في القوة العاملة الزراعية، وفي العمالة في مجال الصيد، والأنشطة ذات الصلة؛ وإلى أنها مستخدمة أساسية للغابات. ولكن حقوق الحيازة غير الآمنة، أو التي لا يتم الاعتراف بها وحمايتها على الصعيد القانوني، تشكل عبئاً خاصاً على الفقراء الذين يواجهون خطر خسارة إمكانية حصولهم على الموارد التي تعتمد عليها سبل معيشتهم. وتتفاقم المشكلة بفعل الحوكمة الضعيفة إذ يفتقر الفقراء إلى القوة السياسية للتأثير على القرارات والموارد المالية من أجل حماية حقوقهم في الحيازة.



والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن حوكمة حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني هي بمثابة استجابة لمشاكل الحيازة والحوكمة الضعيفة التي تواجهها البلدان. وتوفر هذه الخطوط التوجيهية مبادئ وممارسات معترف بها دولياً لتحسين حوكمة الحيازة. وتضم أمثلة عن ممارسات مسؤولة في مجال الحيازة تجارب في موزامبيق ونيبال.

ففي موزامبيق، ورداً على زيادة التنافس على الأراضي، أُجريت إصلاحات لتعزيز الحيازة العرفية وتم توفير فرص للاستثمار في الوقت ذاته. وأعدت سياسة وطنية للأراضي من خلال عملية تشاركية عام 1995، كما صدر قانون الأراضي عام 1997 لتأمين حقوق الشعب الموزامبيقي في الأراضي وموارد طبيعية أخرى، ولتشجيع الاستثمارات والاستخدام المستدام والمنصف للموارد. ويوفر قانون الأراضي إقراراً قانونياً بحقوق استخدام الأراضي المكتسبة من خلال الشغل العرفي للأراضي؛ ويُنشئ "مجتمعات محلية" معرّفة قانوناً تُدار حقوق حيازتها وفقاً لمعايير وممارسات محلية؛ ويتولى إجراء مشاورات بين المجتمعات المحلية والمستثمرين الذين يريدون الحصول على أراضٍ.

وفي نيبال، صدر قانون للغابات عام 1993 لمواجهة التحدي المتنامي بفعل إزالة الغابات، وبخاصة الغابات الخاضعة لمراقبة الدولة. وقد منحت الدولة حقوقاً قانونية في مجال إدارة الغابات إلى مؤسسات محلية خاضعة لإدارة ذاتية، معروفة بمجموعات مستخدمي الغابات في المجتمع المحلي. وفي حين تحتفظ الدولة بملكية الغابات، تتمتع المجتمعات المحلية بحقوق الحيازة لاستخدام الغابات، وبيع المنتجات، واتخاذ قرارات متصلة بالإدارة، بما في ذلك قواعد العضوية والإقصاء. وفي عام 2009، كان قد تم تسليم أكثر من 25 في المائة من مساحات الغابات في نيبال إلى أكثر من 14 500 مجموعة مستخدمي الغابات في المجتمع المحلي لغاية إدارتها، وهذا ما يسمح للمجتمعات المحلية بالحصول على منافع اقتصادية من الغابات وضمان إدارة مستدامة لموارد الغابات في الوقت ذاته.

طاء- معالجة الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة⁷⁷

يكون الجوع شديداً ومستحكماً في البلدان التي تعاني من أزمات ممتدة. وتتسم هذه البلدان بتكرار حدوث الكوارث الطبيعية أو النزاعات، وبالقدر غير الكافية لمؤسساتها على التصدي لهذه الأزمات. أما البلدان التي تعاني من الأزمات الممتدة فإنها غالباً لا تتعافى من ظواهر الساعة. وينبغي الإقرار بأن هذه البلدان غالباً ما قد تواجه دورات من الكوارث تكون مستمرة أو متكررة وممتدة، وتمثل تهديدات ليس فقط على حياة الناس وإنما أيضاً على سبل معيشتهم. ولم تتمكن مساعدات الطوارئ والإغاثة قصيرة الأجل التي تُقدّم عادة إلى تلك البلدان من جانب الأسرة الدولية حتى الآن من كسر دورة الأزمات تلك. وتستوجب الأزمات الممتدة مساعدات موجهة ومصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الفورية لإنقاذ الأرواح؛ وكذلك لمواجهة المسببات الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي، وخطط التخفيف من مخاطر الكوارث. وكذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى التأثيرات الخاصة على النساء والأطفال، وإلى أهمية المنظور الجنساني في الاستجابات للأزمات.

لذلك، تُوصى الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، بالقيام بالأمر التالي، من بين أمور أخرى⁷⁸:



الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية

- (أ) دعم المزيد من التحليل والفهم الأعمق لسبل معيشة الأشخاص، وآليات التكيف أثناء الأزمات الممتدة، وذلك من أجل تعزيز صمودهم وتعزيز فعالية برامج المساعدة؛
- (ب) دعم حماية، وتعزيز وإعادة بناء سبل المعيشة والمؤسسات التي تدعم سبل المعيشة وتُتيح توفيرها، داخل البلدان التي تعاني من أزمات ممتدة؛
- (ج) بحث إجراءات الحصول على المساعدة الخارجية بالنسبة للبلدان التي تعاني من أزمات ممتدة وذلك لضمان تناسبها مع الاحتياجات، والتحديات والمعوقات المؤسسية على الميدان مع مراعاة أفضل الممارسات؛
- (د) اعتماد نهج شامل إزاء الأمن الغذائي أثناء الأزمات الممتدة يضم كلاً من الاستجابة للطوارئ ودعم سبل المعيشة المستدامة؛
- (هـ) توجيه منظومة الأمم المتحدة لتشجيع المشاركة الأفضل تنسيقاً والمتعددة أصحاب المصلحة في وضع وتنفيذ خطط عمل شاملة موجهة قطرياً في عدد صغير من البلدان المتضررة من الأزمات الممتدة؛
- (و) تطوير آليات للتعامل مع المنظمات المحلية من أجل تعزيز المؤسسات الرئيسية (مثل الأسواق، وصلات القربى الاجتماعية)؛
- (ز) إنشاء آليات لبناء شراكات أقوى وتعاون وتضافر مع المؤسسات الإقليمية؛
- (ح) دعم آليات المشاورات والحوار السياساتي من أجل زيادة الفهم، والجهود المتضافرة للتعامل مع الأمن الغذائي والتغذوي في ظل الأزمات الممتدة.



ياء- الحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

الحماية الاجتماعية عبارة عن قائمة تضم أدوات السياسات التي تتصدى للفقر ولأوجه الضعف من خلال المساعدات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والجهود الرامية إلى الإدماج الاجتماعي. والأشخاص الذين يعانون بالفعل من الفقر يكونون عرضة للجوع نظراً لافتقارهم إلى الموارد اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية على أساس يومي. كما أنهم معرضون بدرجة كبيرة إلى مواجهة الصدمات، حتى الصغيرة منها، فهي ستدفع بهم إلى شفير الفاقة والجوع، بل وحتى إلى الموت المبكر. وعن طريق منع استنفاد الأصول وتقليل المخاطر الشخصية للاستثمار لصالح الفقراء، يمكن لتدخلات الحماية الاجتماعية الحسنة التصميم أن تمثل استراتيجية ناجحة في جميع الأحوال: لصالح الفقراء ولصالح النمو⁷⁹.

لذلك، توصي الدول بما يلي⁸⁰:

- (أ) تصميم ووضع وتعزيز نظم للحماية الاجتماعية تكون شاملة ووطنية ومتماشية مع محيطها للأمن الغذائي والتغذية، أخذاً بعين الاعتبار ما يلي:
- التنسيق ما بين الوزارات والقطاعات، بما في ذلك قطاع الزراعة لضمان دمج الحماية الاجتماعية مع وضع البرامج الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية بشكل عام؛
 - التطوير التدريجي لحافظات وطنية شاملة للحماية الاجتماعية، وخطط عمل تضمن مشاركة شاملة وهادفة لأصحاب المصلحة وتأخذ بعين الاعتبار الفروقات بين الدول من حيث السياسات والمؤسسات والقدرات المالية؛
 - عمليات التقييم الوطنية المناسبة بما في ذلك عمليات تقييم الأمن الغذائي والتغذية والمساواة بين الجنسين، لضمان إدراج أساليب الاستهداف المراعية لقضايا انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وأساليب التسجيل الفعالة ووضع البرامج المراعية للمساواة بين الجنسين، والترتيبات المؤسسية، وآليات التنفيذ، والرصد الفعال، والمساءلة، والتقييم؛
 - التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان الأقل نمواً والدول الضعيفة والبلدان التي تشهد أزمات ممتدة، بما في ذلك الروابط القائمة بين التحويلات الاجتماعية القصيرة الأجل وبرامج الحماية الاجتماعية الطويلة الأجل، مع مراعاة دور التعاون الدولي في تعزيز الإجراءات الوطنية لتنفيذ نظم وبرامج الحماية الاجتماعية المستدامة؛
 - المكونات المختلفة للحماية الاجتماعية الفعالة بما في ذلك عمليات التحويل الاجتماعية من دون مساهمات أو شبكات الأمان وآليات التأمين والحصول على الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الاعتراف بآليات الرعاية الاجتماعية غير الرسمية/التقليدية وتعزيزها.

توصي الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، بما يلي:

- (أ) ضمان اعتماد نظم الحماية الاجتماعية لإستراتيجية "مزدوجة المسار" لتعزيز الأثر على القدرة على المواجهة وعلى الأمن الغذائي والتغذوي، وذلك من خلال:
- توفير المساعدة الأساسية في الأجل القصير مع حماية أو بناء أصول منتجة وبنية تحتية لدعم سبل المعيشة والتنمية البشرية في الأجل الطويل؛



- تعزيز البرامج المتكاملة التي تدعم مباشرة سبل المعيشة والإنتاجية الزراعية للفقراء لا سيما المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وصغار منتجي الأغذية بما في ذلك من خلال دعم مدخلات الإنتاج، والتأمين ضد مخاطر الطقس والمحاصيل والماشية، وعبر منظمات المزارعين والتعاونيات للنفوذ إلى الأسواق، وتأمين وظائف لائقة، والأشغال العامة التي توفر الأصول الزراعية، وتوفير الغذاء المزروع محلياً للمدارس عبر شرائه من صغار المزارعين المحليين، والتحويلات العينية (الأغذية والبذور)، والقسائم وعمليات التحويل النقدي، وحزم سبل المعيشة الزراعية، وخدمات الإرشاد الزراعي؛
- إقامة روابط متينة في ما بين القطاعات مثل التعليم والصحة والزراعة لضمان العمل اللائق والرفاه الاجتماعي في المناطق الريفية والحضرية، بما في ذلك النهوض بفرص وصول الأشخاص، لا سيما النساء، إلى الأسواق والخدمات المالية اللازمة لضمان الحماية الاجتماعية الفعالة؛
- ضمان توفير الدعم الفني والمالي وفي مجال بناء القدرات، وكذلك إجراء بحوث وتبادل نتائجها بشأن الحماية الاجتماعية، بما في ذلك من خلال توطيد أو اصر التعاون في ما بين بلدان الجنوب.

(ب) تحسين تصميم واستخدام التدخلات في مجال الحماية الاجتماعية للتصدي لمدى التعرض لمخاطر انعدام الأمن الغذائي المزمن والحاد، مع مراعاة ما يلي:

- أهمية توفير النفاذ للحماية الاجتماعية على أن يكون قابلاً للتوقع ويمكن التعويل عليه لجميع أولئك الذين يحتاجون إليها في أي وقت من السنة لا سيما في مراحل الحياة الحرجة؛
- الحاجة المحتملة للأفراد الذين يعانون من ضعف مزمن، وغير القادرين على الانخراط في القوة العاملة، إلى المساعدة الدائمة، مع الاعتراف بأنه لا يمكن للجميع الخروج من الفقر ومن انعدام الأمن الغذائي؛
- وفقاً للنهج الخاص بدورة الحياة في مجال التغذية، ينبغي إعطاء الأولوية للحماية الاجتماعية التي تتصدى "للأيام الألف الأولى" الحرجة من الحمل وحتى بلوغ سنتين من العمر، بما في ذلك وضع السياسات التي تشجع وتدعم الرضاعة الطبيعية، وعبر توفير الحصول على الخدمات الاجتماعية، لا سيما الرعاية الصحية، وضمان اكتساب المعرفة الكافية لجميع أوجه العناية بالطفل، والحصول على المنتجات الغذائية المغذية بأسعار معقولة ومقبولة من خلال الأسواق حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً ومستداماً؛
- وجود آليات مرنة لرصد السمات والإجراءات المعتمدة وتصحيحها حسب الاقتضاء؛
- ضرورة تصميم نظم الحماية الاجتماعية على نحو يتيح لها الاستجابة بسرعة للصدمات كموجات الجفاف والفيضانات والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية.

(ج) ضرورة أن تستند برامج الحماية الاجتماعية للأمن الغذائي والتغذية إلى معايير حقوق الإنسان ومواصفاتها، وأن تُستكمل بالسياسات والخطوط التوجيهية المناسبة، بما في ذلك التشريعات لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي في إطار الأمن الغذائي الوطني، هذا بالإضافة إلى الضمان الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتمكين من خلال جملة أمور منها:



- النظر في الأحكام التي أوصى بها مؤتمر العمل الدولي حول الحد الأدنى للحماية الاجتماعية. ويمكن للحماية الاجتماعية أن تكون المحرك لإعمال الحقوق الدولية الأخرى ذات الصلة؛
- توفير الأسس للحماية الاجتماعية في الأطر المؤسسية والتشريعات الوطنية، عند الاقتضاء، عبر تحديد الأهداف والمعايير القياسية والمؤشرات والمسؤوليات المؤسسية؛
- اعتماد سياسات واستراتيجيات متكاملة يدعم بعضها البعض في مجالات الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتغذية بالاستناد إلى معايير ومبادئ حقوق الإنسان، بما فيها عدم التمييز والمساواة (بما في ذلك المساواة بين الجنسين) والمشاركة الهادفة والشفافية والمساءلة.

أعمال اللجنة الجارية بشأن التقريب بين السياسات ذات الصلة بهذه المسألة:

- اقترح أن تقوم اللجنة، وفقا للتوصيات الواردة أعلاه، ونظرا إلى جدول الأعمال الحافل أصلا بالبنود وإلى الموارد المحدودة، بتقديم الدعم للحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، وذلك من خلال جملة أمور منها:
- تسهيل تنظيم فعاليات لتقاسم الدروس المستفادة حول الحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك استكمال البرامج العالمية والإقليمية القائمة؛
 - مواصلة تدارس آفاق المستقبل بشأن إدراج قضايا الأمن الغذائي والتغذية في الحد الأدنى للحماية الاجتماعية بالتشاور مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والمنظمات والهيئات ذات الصلة كفريق المهام الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي؛
 - مواصلة مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد والتابعة للجنة العمل على إيضاح الدعم الذي يمكن أن تقدمه اللجنة إلى أصحاب المصلحة في مجال رصد برامج الحماية الاجتماعية ورفع التقارير عنها وتقييمها لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، مع الأخذ بعين الاعتبار أدوار سائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة وآليات الرصد القائمة.



كاف- الأمن الغذائي وتغير المناخ⁸¹

إن التأثيرات المعاكسة لتغير المناخ يمكن أن تشكل تهديدات خطيرة على الأمن الغذائي، لا سيما على حياة صغار منتجي الأغذية وسبل معيشتهم، وعلى الأعمال التدريجي للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، وبالتالي فإن اتخاذ إجراءات في هذا الشأن لأمر ملج.

وفي هذا الإطار، اعترفت اللجنة بما يلي:

- مسؤولية الدول الأعضاء المتمثلة في ضمان أن تكون سياساتها وبرامجها وإجراءاتها واستراتيجياتها متسقة اتساقاً تاماً مع الالتزامات الدولية الحالية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالأمن الغذائي؛
- دور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ باعتبارها المنتدى الرئيسي للتعاطي مع مسألة تغير المناخ وصندوق القرارات هذا لا يقوّض الجهود المبذولة في الاتفاقية الإطارية للتصدي لمسألة تغير المناخ؛
- نتائج الوثيقة التي صدرت عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+20) وعلى الأخص في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة.

ومع مراعاة الحاجة الماسة إلى التصدي لتأثيرات تغير المناخ على الأمن الغذائي، بالإضافة إلى الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي بصورة متسقة مع الأعمال التدريجي للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، دعت اللجنة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين في اللجنة، حسب الاقتضاء، ومع الإقرار بدور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلى:

(أ) مراعاة الشواغل المتعلقة بتغير المناخ في سياسات وبرامج الأمن الغذائي، وزيادة قدرة المجموعات المستضعفة والنظم الغذائية على مواجهة تغير المناخ، مع التركيز على التكيف مع تغير المناخ كشاغل رئيسي وهدف لجميع المزارعين ومنتجي الأغذية، لا سيما صغار المنتجين، بما في ذلك من خلال:

- زيادة الاستثمارات الخاصة والعامة والتعاون الدولي للنهوض بالأمن الغذائي لمواجهة تهديدات تغير المناخ، لا سيما من أجل التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وإدارة المياه، وصون التربة؛
- بناء القدرات الوطنية والمحلية للتصدي للتحديات المرتبطة بالأمن الغذائي وتغير المناخ، بما في ذلك تحسين خدمات الإرشاد وجعلها متوافرة وفي متناول الجميع، وتوفير أدوات لتوقع الأحوال الجوية والمناخ وإدارة المخاطر المتصلة بها لدعم شبكات ومنظمات المزارعين وصغار منتجي الأغذية (الدول الأعضاء والمنظمات الدولية)؛
- إجراء عمليات تقييم للمخاطر وأوجه الضعف والقدرات، مع مراعاة المساواة بين الجنسين والأبعاد التغذوية، وتحسين نظم الإنذار المبكر وتنفيذها، لا سيما بطريقة منسقة (الدول الأعضاء والمنظمات الدولية)؛
- وضع سياسات متكاملة لاستخدام الأراضي من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ، والإسهام في الحد من تأثيرات المناخ عندما يكون ذلك مناسباً، مع مراعاة "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة



- الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني " وفقا للأولويات المحددة على المستوى الوطني؛ (الدول الأعضاء)؛
 - دمج التكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث في سياسات الأمن الغذائي وبرامجها
 - (الدول الأعضاء والمنظمات الدولية)؛
 - تنفيذ المبادرات ذات الصلة، مثل "التكيف داخل المنظمة" (FAO-Adapt) بحسب مقتضى الحال، تعزيزاً للدعم المقدم للجهود التي تبذلها البلدان في سبيل التكيف مع تغير المناخ (المنظمات الدولية).
 - (ب) توفير الظروف المناسبة لتيسير الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم الفوائد الناجمة عن استخدامها بصورة عادلة ومتساوية، عن طريق ما يلي على سبيل المثال:
 - الإقرار بأهمية المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وبروتوكول ناغويا الذي اعتمده الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛
 - دعوة هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في المنظمة إلى مواصلة وتعزيز عملها في مجال تغير المناخ والموارد الوراثية لصون الموارد الوراثية واستخدامها بغرض التكيف مع تغير المناخ (الدول الأعضاء).
 - (ج) وضع استراتيجيات زراعية تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:
 - (1) ضرورة الاستجابة إلى تغير المناخ وصون الأمن الغذائي؛
 - (2) تنوع الظروف والنظم الزراعية؛
 - (3) وتفاوت مستويات التنمية والاحتياجات والظروف والأولويات الخاصة بكل من البلدان والأقاليم،
- بما في ذلك عن طريق:
- مراعاة المنظور الجنساني والنهج التشاركية التي تسمح لكل من الرجل والمرأة على حد سواء بالحصول على فرص متساوية لاستخدام الأراضي، والحصول على المعلومات والموارد عند معالجة قضايا الأمن الغذائي في سياق تغير المناخ؛
 - تشجيع المزارعين على الأخذ بالممارسات الجيدة، بما فيها ممارسات الزراعة والرعي للحؤول دون تدهور التربة وفقدان الكربون منها، وزيادة كفاءة استخدام النتروجين وزيادة إنتاجية الثروة الحيوانية، واستخدام الروث، وتحسين إدارة المياه، وتكثيف استخدام الزراعة المختلطة بالغابات؛
 - القيام بعمليات تقييم قطرية لأصحاب المصلحة المتعددين وإجراء بحوث حول استراتيجيات التنمية الزراعية بغرض مواجهة الآثار المعاكسة لتغير المناخ، مع مراعاة الاختلافات بين نظم الزراعة، والممارسات الزراعية، والظروف الإقليمية والوطنية والمحلية؛
 - تشجيع الكفاءات في سلسلة الأغذية والحد من خسائر ما بعد الحصاد والفاقد من الأغذية بطريقة مستدامة (البلدان الأعضاء بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني).



(د) النهوض بالأبحاث، بما فيها الأبحاث التي يجريها المزارعون، وتحسين عملية جمع المعلومات وتقاسمات ونقاساتها، من خلال:

- توطيد التعاون الدولي، والاستثمارات الخاصة والعامة في مجال الأبحاث بشأن التكيف مع تغير المناخ والحد من تأثيره بغية التوافق مع التنمية المستدامة والأمن الغذائي والتغذوي، بما في ذلك احتياجات التكيف لدى صغار المنتجين؛
- تشجيع تبادل المعلومات بين برامج الأبحاث المتعلقة بتغير المناخ والأمن الغذائي (الدول الأعضاء والمنظمات الدولية).

(هـ) تيسير مشاركة جميع أصحاب المصلحة في سياسات وبرامج الأمن الغذائي، حسب الاقتضاء، من أجل التصدي لتغير المناخ، مع الاعتراف بإسهام المزارعين ومنتجي الأغذية كافة، وعلى الأخص صغار المنتجين، في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال:

- تشجيع إقامة منتديات تضم أصحاب مصلحة متعددين على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية تشجيعاً لتوسيع مشاركة المجتمعات المحلية والمجموعات الأضعف، وكذلك القطاع الخاص، في عمليات صنع القرارات؛
- دعم منظمات المجتمع المدني، لا سيما تلك التي تمثل أكثر السكان معاناة من الجوع، ومنظمات صغار المنتجين، ومنظمات المزارعات من أجل المشاركة في صنع القرارات وتنفيذ سياسات وبرامج الأمن الغذائي للتصدي لتغير المناخ.

(و) دعم مزيد من الاعتراف بالأمن الغذائي في أنشطة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ طبقاً للولاية الموكلة إليها وفي سياق أهداف الاتفاقية ومبادئها وأحكامها، وذلك من خلال:

- دعوة المنظمة إلى مواصلة التعاون مع أمانة الاتفاقية، بما في ذلك من خلال تقديم معلومات فنية سليمة عن قضايا الأمن الغذائي؛
- دعوة أمانة اللجنة إلى رفع تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي وتغير المناخ، وكذلك الوثيقة الحالية للجنة، إلى الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وإلى أمانة الاتفاقية، للإحاطة.

لام – الوقود البيولوجي والأمن الغذائي⁸²

إن اللجنة في دورتها الأربعين المنعقدة في عام 2013:

- (أ) سلّطت الضوء على أن الطاقة والأمن الغذائي مسألتان مترابطتان وأقرت بالتحديات المتصلة بتحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة على حد سواء، مع مراعاة الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي (التوافر والحصول والاستقرار والاستخدام)؛
- (ب) أخذت علماءً بمختلف محركات تنمية الوقود البيولوجي، بما في ذلك أمن الطاقة والتكيف مع تغير المناخ وتطوير أسواق التصدير والتنمية الريفية؛
- (ج) اعترفت بأن تنمية الوقود البيولوجي تنطوي على فرص ومخاطر على حد سواء من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تبعاً للسياق والممارسات المحيطة بها؛



- (د) شددت على أن يشكل الأمن الغذائي والإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني شواغل ذات أولوية بالنسبة إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين في مجال تطوير الوقود البيولوجي الذي لا ينبغي أن يقوض الأمن الغذائي وينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار بشكل خاص النساء وأصحاب الحيازات الصغيرة نظراً إلى أهميتهم الكبيرة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية مع مراعاة مختلف السياقات الوطنية؛
- (هـ) وأقرت بما يلي:
- (1) ثمة روابط كثيرة ومعقدة بين الوقود البيولوجي والأمن الغذائي ويمكن أن تطرأ بأشكال مختلفة وعلى مستويات جغرافية مختلفة (محلياً ووطنياً وإقليمياً وعالمياً) وفي أزمنة مختلفة. وعليه، فإنّ تقييمها لا بد أن يكون متعدد الجوانب وأن يدرج في سياقه الصحيح، وينبغي اعتماد مقاربة متكاملة قائمة على البراهين ومراعية للمسائل الجنسانية وللبيئة عند وضع سياسات الوقود البيولوجي والاستثمارات في هذا المجال؛
- (2) يؤثر إنتاج الوقود البيولوجي واستهلاكه، ضمن عوامل أخرى كثيرة، في أسعار السلع الزراعية الدولية. ويتسم التفاعل بين أنواع الوقود البيولوجي وأسعار الأغذية واستجابات العرض بالدينامية والتعقيد، ويقتضي إقامة تمييز بين الآثار القصيرة والطويلة الأجل؛
- (3) يؤدي إنتاج الوقود البيولوجي في بعض الحالات إلى المنافسة بين المحاصيل الغذائية والمحاصيل الموجهة لإنتاج الوقود البيولوجي. وهناك توجيهات وافية وثمة حاجة ماسة إلى مزيد منها لضمان تماشي سياسات الوقود البيولوجي مع الأمن الغذائي من أجل الحد قدر المستطاع من المخاطر وللإستفادة على النحو الأمثل من الفرص التي يتيحها الوقود البيولوجي بالنسبة إلى الأمن الغذائي. وهذا يشمل الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية الصادر عن اللجنة، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، ومؤشرات الوقود البيولوجي المستدام الصادرة عن الشراكة العالمية بشأن الطاقة الحيوية ونهج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالوقود البيولوجي والأمن الغذائي.
- (و) أكدت على أهمية اتخاذ إجراءات دولية ووطنية منسقة لتشجيع تماشي تنمية الوقود البيولوجي وسياساته مع هدف القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والمساهمة في التنمية الريفية المستدامة، بما في ذلك احترام حقوق حيازة الأراضي المشروعة، والحد من الفقر، مع مراعاة مختلف السياقات الوطنية.
- (ز) وشجعت الحكومات على تنسيق استراتيجياتها الخاصة بالأمن الغذائي وأمن الطاقة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
- (ح) وأوصت باتخاذ الإجراءات التالية وبلورتها وتطبيقها من قبل أصحاب المصلحة المعنيين.

الإجراءات الرامية إلى تعزيز تناسق السياسات في مجالي الأمن الغذائي والوقود البيولوجي

تُشجّع الحكومات ومنظمة الأغذية والزراعة ونظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية والشراكة العالمية بشأن الطاقة الحيوية، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية والمنظمات الدولية الأخرى على أن تتشاطر بصورة منتظمة مع اللجنة نتائج عملها في مجال الروابط القائمة بين الوقود البيولوجي والأمن الغذائي.



وتُشجّع الحكومات ومنظمة الأغذية والزراعة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على الترويج لتبادل المعلومات والتعاون بشأن العلاقات بين الوقود البيولوجي والأمن الغذائي. ويشمل هذا التحليلات وعمليات التقييم والإسقاطات فضلاً عن إعطاء معلومات شفافة عن الفرضيات والطرق والأدوات والبيانات الموزعة بحسب نوع الجنس.

وتُشجّع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون على تطبيق سياسات واستثمارات لإنتاج الوقود البيولوجي والأغذية تتماشى مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والاتفاقات المتعددة الأطراف المطبقة على الأمن الغذائي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لوضع الفئات المستضعفة وصغار منتجي الأغذية.

وتُشجّع الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيون الآخرون على مراجعة سياسات الوقود البيولوجي – حيثما ينطبق ذلك وحسب المقتضى – وفق عمليات تقييم متوازنة ومستندة إلى العلم للفرص والمخاطر التي قد تنطوي عليها بالنسبة إلى الأمن الغذائي، ولكي يتسنى إنتاج الوقود البيولوجي وفقاً لركائز التنمية المستدامة الثلاث.

وإنّ منظمة الأغذية والزراعة مدعوة إلى إطلاع اللجنة على التقدم المحرز في مجال بناء القدرات في الدول الأعضاء في ما يتعلق بسياسات الوقود البيولوجي تماشياً مع الأمن الغذائي ومبادرات الوقود البيولوجي على مختلف المستويات. وسوف يستند هذا إلى الأعمال والمواد المتاحة مثل مؤشرات الوقود البيولوجي المستدام الصادرة عن الشراكة العالمية بشأن الطاقة الحيوية، ومقاربة منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بمشروع الطاقة البيولوجية والأمن الغذائي إضافة إلى الخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، التي تشجع الحكومات وجميع أصحاب المصلحة على الترويج لها واستخدامها وعلى دعم تنفيذها.

وإنّ منظمة الأغذية والزراعة مدعوة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين وبالتشاور مع الدول الأعضاء حسب الاقتضاء، إلى اقتراح برنامج عمل لتعزيز قدرة البلدان والمشغلين المهتمين على تقييم أوضاعهم في ما يتعلق بالوقود البيولوجي، مع مراعاة الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وعلى مستوى الحقوق المشروعة لحيازة الأراضي، من أجل إدارة المخاطر والفرص المتصلة بها ومراقبة تأثيراتها. ويمكن لهذا البرنامج أن يستفيد من برنامج بناء القدرات في الشراكة العالمية بشأن الطاقة الحيوية.

إجراءات لتشجيع البحوث والتطوير في مجال الوقود البيولوجي والأمن الغذائي

ينبغي إدراج الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي وأصحاب الحيازات الصغيرة وبالمساواة بين الجنسين حسب الاقتضاء عند تصميم ورصد وتقييم البحث والتطوير في مجال الوقود البيولوجي. فالبحث والتطوير مهمان لتحسين كفاءة الوقود البيولوجي بالنسبة إلى الموارد والعمليات على حد سواء ولاستكشاف تكنولوجيات جديدة بما في ذلك الوقود البيولوجي من الجيلين الثاني والثالث. ويُشجّع الشركاء في البحوث على إيجاد حلول مكيّفة مع احتياجات جميع أصحاب المصلحة، لا سيما الموجودون في البلدان الأقلّ نمواً ومع احتياجات النساء وأصحاب الحيازات الصغيرة الأشد حاجة إلى الحصول على خدمات الطاقة الحديثة.



الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية

ويضطلع التعاون الدولي (بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب) والقطاع العام والشراكات بين القطاعين العام والخاص بدور مهم في دعم هذه المواضيع البحثية. ومن المهم ضمان إبراز الدروس المستخلصة من هذه الشراكات في التعاون في المستقبل.

وينبغي للبحث والتطوير، حسب الاقتضاء، تعزيز القدرات وتكييف وحدات إنتاج الوقود البيولوجي وتجهيزه بما يمكنها من تكييف سلسلة العرض لديها مع الأغذية والعلف والطاقة.



إجراءات تتعلق بالروابط بين الطاقة والأمن الغذائي

يُشجّع أصحاب المصلحة الآخرون على دعم تعزيز كفاءة الطاقة واستخدام الموارد الأخرى والتوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة وزيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة المستدامة، بما في ذلك ضمن جملة أمور أخرى، في سلاسل الزراعة الغذائية بحسب خصائص كل بلد.

ويتعيّن على الحكومات والمشغلين دعم مشاركة المزارعين، لا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء، في برامج الأمن الغذائي وأمن الطاقة (بما في ذلك إنتاج الوقود البيولوجي واستهلاكه)، عند الاقتضاء استناداً إلى شروط عادلة ومنصفة.

وشجّعت اللجنة القطاعين العام والخاص على دعم إدراج الإنتاج المستدام للطاقة البيولوجية في السياسات الزراعية والحرجية بحسب خصائص كل بلد.

ميم- الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية⁸³

إنّ المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والعديد منهم من النساء، يؤدون دوراً مركزياً بالنسبة إلى الأمن الغذائي محلياً وفي العالم ككلّ. وهم المستثمرون الرئيسيون في زراعتهم. وتساهم زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في مجموعة من الفوائد الأخرى مثل المساعدة على المحافظة على فرص العمل والحد من الفقر وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

وإنّ اللجنة، حرصاً منها على مواجهة القيود المفروضة على الاستثمارات الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة بشكل عام، مع التركيز بشكل خاص على القيود التي تواجهها النساء والشباب، وبالتالي حرصاً على النهوض بالأمن الغذائي والتغذية، شجّعت الحكومات ومنظمات أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المصلحة الآخرين على المستويين الوطني والدولي (منظمات المجتمع المدني والمنظمات المحلية والقطاع الخاص ومؤسسات الأبحاث والشركاء الدوليين في التنمية) على ما يلي:

التشجيع على وضع سياسات وطنية والحوكمة الزراعية والبراهين التي تستند إليها

تكوين رؤية قطرية لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة تندرج في إطار التنمية والنمو الزراعي على نطاق وطني واسع وتضع زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بصورة راسخة ضمن سياسات واستراتيجيات متكاملة تضمّ وتربط بين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسواق وتحدد معالمها بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني لا سيما المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، علماً أنّ غالبيتهم من النساء في العديد من البلدان، والمنظمات التابعة لها وممثليهم، في سياق التنمية المستدامة وعمليات وخطوط توجيهية شفافة وقائمة على الحقوق.

وانطلاقاً من هذه الرؤية ومن الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، النظر في إمكانية مراجعة السياسات القطاعية الزراعية والحضرية والريفية والاستراتيجيات والميزانيات، مع إيلاء عناية خاصة لتمكين أصحاب



الحيازات الصغيرة – لا سيما النساء منهم – من النفاذ إلى أصول الإنتاج وإلى الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية وحصولهم على التدريب الكافي والبحوث والتكنولوجيا وخدمات الدعم في المزارع.

دعم استعراض السياسات والاستراتيجيات المراعية للمساواة بين الجنسين والمتعددة القطاعات والشاملة لأصحاب الحيازات الصغيرة، وتمويلها وتطبيقها، على أن تكون مرتبطة بالتنمية الزراعية المستدامة وأن يؤدي الشركاء الدوليون في التنمية دوراً داعماً خاصاً، لا سيما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي ووكالات التمويل الثنائية ومصارف التنمية الإقليمية.

إدراج مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الرؤية القطرية وفي الإستراتيجية الخاصة بالتنمية الزراعية. وإضافة إلى ذلك، تشجيع خدمات الدعم المراعية للفئات الجنسانية نظراً إلى الدور الحيوي للنساء وتلبية الاحتياجات المحددة والتصدي للقيود التي تعترض النساء والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على حد سواء.

التصدي للقيود التي تمنع الشباب من رجال ونساء من الخوض في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وفي القطاعات الريفية غير الزراعية المتصلة بها، وذلك من خلال التدخلات الهادفة على مستوى السياسات. ويشمل هذا تعزيز نظم التثقيف والتدريب وكفالة فرص متساوية للنفاذ إليها.

استكشاف التنمية الميدانية الشاملة جغرافياً كمقاربة للتنسيق الفعال للاستثمارات العامة والخاصة المشتركة بين القطاعات، لا سيما زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، فضلاً عن الاقتصاد خارج المزرعة.

تحسين الحوكمة الزراعية من خلال مقارنة منسقة متعددة القطاعات تركز بصورة خاصة على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، بما يكفل مشاركة جميع المنظمات المعنية لا سيما تلك التي تمثل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويقوم هذا على ابتكار حلول مناسبة لكل سياق من السياقات بالنسبة إلى الاستثمارات العامة والخاصة للمراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة. ودراسة التجارب على غرار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي وغيرهما من برامج.

وضع عمليات تشاركية شاملة لأصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والشباب والقطاع الخاص والمنظمات المعنية الأخرى. وتشجيع الاعتراف القانوني بحقوق المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة واحترام تلك الحقوق – بما في ذلك حق التنظيم الديمقراطي وإسماع صوتهم في الحوارات بشأن السياسات، مع تأمين التمثيل الجنساني والعمرى المتوازن والحاجة إلى تعزيز منظمات المزارعين من أجل تحقيق ذلك.

تحسين عملية إدارة المعلومات (جمع البيانات وشفافيتها والإبلاغ عنها وفرص النفاذ إليها، بما يشمل البيانات الموزعة بحسب الجنسين). وإجراء عمليات تحليل قائمة على البراهين لتوثيق حالة زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بمختلف أنماطها والحوافز والقيود المتصلة بها، ومسارات تطورها ومساهماتها في تحقيق مختلف النتائج لا سيما الأمن الغذائي والتغذية.



تشجيع الحصول على الأصول والسلع العامة والخدمات الاجتماعية والبحوث والإرشاد والتكنولوجيا

الحصول على الأصول

الإحاطة علماً بمساهمة المزارعين والمربين في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتطويرها. والتشجيع على حصول أصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما المزارعات، على البذور التي يحتاجون إليها، بما في ذلك الأنواع المحلية الأصلية والأنواع الحديثة، وتعزيز قدرتهم على الحصول عليها وتربيتها وإنتاجها وصونها وشرائها وتبادلها وبيعها واستخدامها. وتعزيز عملية تبادل المعلومات والمعارف بغرض تطبيقها العملي داخل المزرعة وتحفيز الابتكار المحلي. ودعم عملية صون الموارد البيولوجية الزراعية من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة إلى جانب نظم البحوث والإرشاد، بما يتسق مع التنمية الزراعية المستدامة وأفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال مقاربات زراعية إيكولوجية والتكثيف المستدام. وينبغي لجميع التدابير المذكورة في هذه الفقرة أن تكون متماشية مع القوانين الوطنية والدولية المرعية.

السعي بشكل حثيث إلى تشجيع الحوكمة المسؤولة للأراضي والموارد الطبيعية مع التركيز على كفاءة فرص النفاذ والحيازة لأصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما النساء منهم، طبقاً للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني فضلاً عن تدابير أخرى تقودها البلدان وتسعى إلى الأهداف نفسها. وينبغي أن تكون الحلول خاصة بكل بلد وبكل سياق ومتسقة مع الالتزامات الموجودة التي نصت عليها القوانين الدولية والوطنية. ويتصل بهذا أيضاً الحاجة إلى تعزيز المؤسسات المحلية المعنية بتنظيم النفاذ إلى الموارد الطبيعية واستخدامها، لا سيما من قبل أصحاب الحيازات والنساء.

الحصول على السلع العامة والخدمات الاجتماعية والبحوث والإرشاد والتكنولوجيا

وضع سلم بالأولويات بالنسبة إلى الاستثمارات العامة وتشجيع الاستثمارات الخاصة، لا سيما من أجل دعم الاستثمارات التي يقوم بها أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم في ميادين عدة منها: إدارة المياه، الإدارة المستدامة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، صون التربة، الغابات، النقل والبنى التحتية مثل الطرقات الفرعية والطاقة والبنى التحتية للمناولة ما بعد الحصاد؛ والإمدادات الكهربائية وشبكات الاتصالات اللاسلكية في المناطق الريفية.

توفير استثمارات عامة مراعية للمساواة بين الجنسين وتشجيع الاستثمارات الخاصة في مجال الرعاية الصحية ورعاية الطفل والتغذية والتعليم وتنمية القدرات والحماية الاجتماعية والمياه والصرف الصحي لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والحد من الفقر في أوساط أصحاب الحيازات الصغيرة.

تعزيز النظم التشاركية للبحوث والإرشاد والخدمات الزراعية لا سيما تلك التي تلبي الاحتياجات الخاصة لأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعات من أجل زيادة إنتاجيتهم وتنويع إنتاجهم وتعزيز القيمة التغذوية وبناء قدرتهم على المقاومة، بما في ذلك لمواجهة تغير المناخ، طبقاً لأسس التنمية المستدامة. وتمثل المقاربة المثالية في التوفيق حسب الاقتضاء بين المعارف التقليدية للمزارعين وللشعوب الأصلية ونتائج البحوث العلمية.



تشجيع الحصول على التكنولوجيا المتاحة للمساعدة في النهوض بجودة إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة. ومراعاة القيود المحددة المفروضة على أصحاب الحيازات الصغيرة في ما يتعلق بأنظمة الصحة والصحة النباتية وتمكينهم من النفاذ إلى البرامج والإمدادات اللازمة للائتمان لها.

تشجيع الاستثمارات والنفاذ إلى الأسواق والخدمات والموارد الإنتاجية

تشجيع الاستثمارات من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة ولصالحهم. تحسين السياسات والأسواق والمؤسسات لخلق فرص اقتصادية لأصحاب الحيازات الصغيرة. والحد من تأثيرات التقلب المفرط في الأسعار والمخاطر على أصحاب الحيازات الصغيرة غير القابلة للنقل باستخدام صكوك السياسات العامة طبقاً للالتزامات الدولية. وتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من المشاركة بصورة كاملة في سلاسل القيمة التي يختارونها. والحرص على وجود ممارسات تجارية عادلة وقانونية بين الأطراف كافة وتعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على التفاوض. ويتطلب هذا العمل باستمرار وضع تدابير على مستوى السياسات وخطوط توجيهية تقنية وأدوات، بما في ذلك للزراعة التعاقدية والشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتشاور مع منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة وخبرة المنظمات المعنية في الأمم المتحدة ومراكز الخبرة الأخرى.

النفاذ إلى الأسواق. انطلاقاً من الالتزامات الدولية، دعم تطوير الأسواق ونظم التوزيع والآليات المربحة لأصحاب الحيازات الصغيرة واقتصادات الريف، وتعزيز القدرة على النفاذ إليها. والإقرار بأهمية عمليات التبادل غير النقدية للسلع والخدمات وأهمية النظم الغذائية المحلية لأصحاب الحيازات الصغيرة بما في ذلك قدرتهم على توفير برامج للتغذية داخل المدارس والمؤسسات. وإقامة العلاقات المناسبة وإشراك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، نساء ورجالاً، على امتداد سلسلة القيمة خاصة في الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية. وتشجيع وتحفيز التعاون بين أصحاب الحيازات الصغيرة مثلاً من خلال التعاونيات أو غيرها من المقاربات لتنظيم الأسواق بما يعود بالنفع على أصحاب الحيازات الصغيرة مع مراعاة الالتزامات الدولية.

الخدمات المالية. تحسين الشروط التنظيمية والبنى التحتية المالية لكي يحصل أصحاب الحيازات الصغيرة على مجموعة كاملة من الخدمات المالية التي تناسب احتياجاتهم مع إيلاء عناية خاصة للتحديات التي تعترض النساء والشباب بهذا الخصوص. وتشمل الخدمات المالية المعنية الودائع المأمونة، التحويلات النقدية والتحويلات المالية، الخدمات المالية الجوال، الائتمانات المستدامة والصغيرة في الأجلين القصير والطويل، (منتجات التأمين)، تبادل السلع ونظم إيصال الإيداع في المستودعات. الحد من المخاطر المالية وخفض تكاليف المعاملات وتيسير الاستثمارات الطويلة الأجل، على غرار التجهيزات للعمليات الحقلية وتجهيز الأغذية وغيرها من أنشطة زيادة القيمة في مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة. وينبغي حسب الاقتضاء، تخفيف القيود على السيولة بالنسبة إلى نفقات رأس المال العامل فضلاً عن الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل بموازاة تجنب إقبال عبء الدين بالنسبة إلى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. ودعم هذه التدابير من خلال اتخاذ إجراءات ضريبية حسنة التصميم ومحددة زمنياً وموجهة نحو هدف محدد. وينبغي تطبيق جميع التدابير الواردة في هذه الفقرة طبقاً للالتزامات الدولية.

الاستثمارات التي تتخطى المزرعة. تشجيع الاستثمارات من أجل بناء اقتصاد ريفي لا مركزي وغير زراعي لدعم حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على مصادر دخل بديلة، مما يعزز أكثر



الاقتصاد الزراعي ويساهم في النهوض بالأمن الغذائي والتغذية. ويشمل هذا الاستثمار في بناء القدرات وتشجيع المبادرات الفردية، حيثما يكون ذلك مناسباً، على أن تكون موجهة بشكل خاص إلى الشباب من رجال ونساء، وخلق فرص عمل في زراعة حديثة وفي أنشطة أخرى ذات الصلة وفي أسواق العمل. ويقتضي هذا أيضاً تشجيع الاستثمارات لتطوير أعمال تجارية جديدة.

نون- الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق نظم الأغذية المستدامة⁸⁴

يؤثر الفاقد والمهدر من الأغذية على استدامة نظم الزراعة والأغذية وقدرتها على الصمود وقدرتها على ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع لهذا الجيل وللأجيال المقبلة (فريق الخبراء الرفيع المستوى، 2014^(أ)). كما أن الفاقد والمهدر من الأغذية يدعم تحسين استخدام الموارد الطبيعية.

وسلّمت اللجنة بأن مسألة الفاقد والمهدر من الأغذية هي نتيجة لكيفية عمل نظم الأغذية. وهي تدعو إلى أن يقر جميع أصحاب المصلحة- الدول، بما في ذلك مستويات الحوكمة الأخرى ذات الصلة، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني- بالأمن الغذائي والتغذية على أنهما أهداف مركزية لنظم الأغذية المستدامة وإلى أن تقوم بشكل فردي وجماعي بمعالجة مسألة الفاقد والمهدر من الأغذية لتحسين استدامتها، وإمكانات الأمن الغذائي والتغذية. ويمكن تحديد الأسباب الكامنة للفاقد والمهدر من الأغذية وحلولها على مستويات مختلفة (محددة في تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى (2014^(أ)) على أنها "الجزئي"، و"المتوسط"، و"الكلي"). وهذه المستويات الثلاثة مفيدة في تحديد الأدوار المحتملة لمختلف أصحاب المصلحة.

وأوصت اللجنة بأن يقوم جميع أصحاب المصلحة، وفقاً لأولوياتهم ووسائلهم، باتخاذ إجراءات فعالة من حيث التكلفة وعملية ومراعية للبيئة تحت إطار المسارات الأربعة التالية التي يدعم بعضها البعض، وذلك بطريقة شاملة ومتكاملة وتشاركية:

تحسين جمع البيانات وتبادل المعرفة بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية

(أ) جميع أصحاب المصلحة:

- النهوض بفهم مشترك لطبيعة الفاقد والمهدر من الأغذية ونطاقهما، وهو ما قد يؤدي إلى بلورة تعريف مشترك للفاقد والمهدر من الأغذية.
- تحسين جمع البيانات، المفصلة عند الاقتضاء، بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية، وشفافيتها وتبادلها فضلاً عن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بخفض الفاقد والمهدر من الأغذية في نظم الأغذية.

(ب) منظمة الأغذية والزراعة إضافة إلى المنظمات المعنية الأخرى:

- النظر في وضع بروتوكولات ومنهجيات مشتركة، وتحسين التماسك بين القائم منها، لقياس الفاقد والمهدر من الأغذية وتحليل الأسباب الكامنة وراء ذلك. وينبغي أن يتم ذلك من خلال عملية شاملة وتشاركية، مع أخذ المنتج والبلد، وخصوصيات ومبادرات أصحاب المصلحة بعين الاعتبار، والاستفادة من تجارب منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمات أخرى حسب الاقتضاء.





وضع استراتيجيات فعالة للتقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية

(أ) الدول:

- تنظيم عملية شاملة، حسب الاقتضاء، تمكّن أصحاب المصلحة من المشاركة مشاركة واسعة، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني والسلطات المحلية ودون الوطنية، لتمكينهم من تحديد أسباب الفاقد والمهدر من الأغذية، والحلول الممكنة، والجهات الفاعلة الرئيسية، وأولويات العمل الفردي والجماعي. وهذا يقتضي تحديد أصحاب مصلحة ينبغي إشراكهم في تحديد وتنفيذ الحلول، بما في ذلك على المستويين دون الوطني والمحلي وعلى امتداد نظم الأغذية، وأثار التكاليف والجهة التي ستتحملها، إضافة إلى الفوائد المحتملة. كما يقتضي تحديد المعوقات والتحديات ووضع استراتيجيات لمعالجتها.

(ب) منظمة الأغذية والزراعة إضافة إلى المنظمات المعنية الأخرى:

- دعم هذه العمليات الوطنية بالتعاون مع الشركاء من خلال تشجيع مقاربات منهجية مكيّفة مع خصوصيات البلدان ومستندة إلى نهج منتظمة ومشاركة بين القطاعات لأخذ التكامل المحتمل بين السلاسل الغذائية بعين الاعتبار.

اتخاذ خطوات فعالة للتقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية

(أ) استنادا إلى الأولويات والاستراتيجيات المحددة، تشجع الدول، حسب الاقتضاء، والسلطات دون الوطنية والمحلية، على تهيئة بيئة تمكينية للتقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية من خلال السياسات المراعية للفوارق بين الجنسين، والاستثمارات، وتبادل الخبرات، والحوافز في امتثال للالتزامات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وفقا للوائح الوطنية والدولية الخاصة بصحة الإنسان والحيوان، مع التركيز بشكل خاص على:

- تشجيع الاستثمارات والابتكارات القائمة على المعارف التقليدية والعلمية للتقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية، مع النظر في مختلف نهج الزراعة المستدامة التي تذكر بالمبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية وعلى وجه الخصوص المبدأ 6-سادسا.
- الاستثمار في البنية التحتية والسلع والخدمات العامة الأخرى للتقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية وتعزيز نظم الأغذية المستدامة (مثل مرافق التخزين والتجهيز، وإمدادات الطاقة الموثوقة، والنقل والتكنولوجيات الملائمة) وتحسين وصول منتجي الأغذية والمستهلكين إلى الأسواق (مثل تحسين معلومات السوق ومعرفة المنتج).
- تنفيذ سياسة ملائمة وإطار تنظيمي لتشجيع القطاع الخاص والمستهلكين على اتخاذ خطوات نحو التقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية، على سبيل المثال من خلال تصميم صكوك مناسبة وتنفيذها وتعزيز تنوع السلاسل الغذائية.
- دعم صغار منتجي ومجهزي الأغذية ومنظماتهم لتحسين فرص الوصول إلى المعرفة والابتكار والأسواق والخدمات المالية والخدمات اللوجستية (مثل التخزين والتجهيز والتعبئة والنقل) والخدمات الأخرى التي تعتبر مهمة للتقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية.
- دعم وتشجيع المبادرات الرامية إلى التقليل من المصيد المرتجع وخسائر ومهدر ما بعد الصيد في جميع مراحل سلسلة القيمة السمكية.



- تقييم وتحسين، حيثما كان ذلك مناسباً، إدارة المشتريات الغذائية العامة وسياسات وممارسات التوزيع ذات الصلة للتقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية مع ضمان سلامة الأغذية وجودتها، وحماية البيئة، وتحسين الكفاءة الاقتصادية، والسعي إلى تحقيق المنافع الاجتماعية، كتنسيق إمكانية الوصول بالنسبة إلى صغار منتجي الأغذية، حيثما يكون ذلك مناسباً، على سبيل المثال.
- مواصلة استكشاف أثر سلاسل الإمداد القصيرة، والزراعة المدعومة من المجتمع المحلي والأسواق المحلية، في محاولة للتقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية بأكملها، خاصة بالنسبة للمنتجات القابلة للتلف.

(ب) جميع أصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء:

- إجراء التدريب وبناء القدرات لتعزيز استخدام الممارسات والتكنولوجيات الملائمة وأفضل الممارسات للتقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية.
- تشجيع الابتكار وتبادل أفضل الممارسات والمعرفة والنقل الطوعي للتكنولوجيا بشروط متفق عليها بشكل متبادل من من أجل التقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية.
- النهوض بالتنسيق بين أصحاب المصلحة لتحسين حوكمة السلسلة الغذائية وكفاءتها وتنظيم الفهم والعمل الجماعيين للتقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية.
- تشجيع المستهلكين على التقليل من مستوى المهدر من الأغذية في الأسر من خلال تقديم المشورة ونشر المعلومات القائمة على الأدلة والمعرفة العلمية والتقليدية.
- تشجيع مشاركة جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما النساء، في الحملات العامة، وتنقيف الشباب وزيادة وعي المستهلكين بأهمية التقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية وطرائق القيام بذلك.
- تشجيع تعزيز تنظيم السلسلة الغذائية للتقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية، والإقرار بآثار الإجراءات المتخذة على امتداد نظم الأغذية.

(ج) القطاع الخاص:

- الاضطلاع بدور قيادي في القطاعات التابعة له في الحؤول دون حدوث الفاقد والمهدر من الأغذية والتقليل منهما، من خلال البحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية، ومن أجل التقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية، في إطار نظم الإنتاج والتوزيع التابعة له ووفقاً للوائح الوطنية.
- جمع وتبادل البيانات بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية والجهود المبذولة للتقليل منهما، وتغيير الممارسات لتعزيز التقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية لدى الشركاء في الأعمال والأسر، وإدراج هذه الإجراءات في الممارسات التجارية والسياسات المتعلقة بمسؤولية الشركات.
- وضع وتحسين ممارسات ومعايير القطاع المتعلقة بمصادر المنتجات وبيعها بالتجزئة للتقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية، وخاصة المعايير المستخدمة لقبول منتجات الأغذية أو رفضها (مثل المعايير الجمالية للفاكهة والخضار، والمنتجات الحيوانية والسمكية). ويمكن القيام بذلك، على سبيل المثال، من خلال اعتماد أسعار متباينة لمنع الخسائر الاقتصادية والخسائر في القيمة التغذوية.

(د) الدول والمنظمات الوطنية والدولية المعنية بالبحث والتطوير:

- زيادة الاستثمار في البحوث والابتكارات التكنولوجية والاجتماعية، مع إيلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات ومعرفة صغار منتجي الأغذية، في جميع مراحل السلسلة الغذائية، للتقليل بشكل فعال من الفاقد والمهدر من الأغذية ولزيادة قيمة المنتجات الزراعية في سلسلة القيمة الغذائية.



ككل، مثلاً من خلال تمديد مدة الصلاحية مع حماية سلامة الأغذية والقيمة التغذوية في الوقت ذاته.

- المساهمة في تقديم خدمات الإرشاد المناسبة والتدريب المناسب، بالتركيز بشكل خاص على نظم النقل والتخزين والتجهيز والتعبئة والتوزيع الصغيرة النطاق، للتقليل من الفاقد والمُهدر من الأغذية.
- إجراء البحوث عن الفاقد والمُهدر من الأغذية من أجل وضع إطار تحليل منهجي أو منهجية لتحديد كمية الفاقد والمُهدر من الأغذية وتخفيضهما، ولتقييم تأثير الاستخدامات البديلة للفاقد والمُهدر من الأغذية، مثل العلف والطاقة والاستخدامات الصناعية، وغيرها.
- التعاون ودعم اتخاذ الإجراءات لتشجيع البحوث التشاركية، جنباً إلى جنب مع صغار منتجي الأغذية للتقليل من الفاقد والمُهدر من الأغذية.

تحسين تنسيق السياسات والاستراتيجيات والإجراءات من أجل التقليل من الفاقد والمُهدر من الأغذية

(أ) الدول، وحسب الاقتضاء، السلطات دون الوطنية والمحلية وكذلك الآليات الحكومية الدولية:

- إدراج الشواغل والحلول المتعلقة بالفاقد والمُهدر من الأغذية، ونهج للنظم الغذائية، حسب الاقتضاء، في السياسات الزراعية والغذائية وغيرها من السياسات ذات الصلة وبرامج التنمية.
- استخدام آليات لقياس التحسن مع مرور الوقت، وتحديد الغايات حسب الاقتضاء، وتهيئة بيئة تمكينية من خلال السياسات والحوافز للتقليل من الفاقد والمُهدر من الأغذية، وفقاً للأولويات الوطنية، واستناداً إلى التسلسل الهرمي "لاستخدام الأغذية وليس هدرها" (أي الوقاية، استرداد الأغذية وإعادة توزيع أغذية سليمة ومغذية على الناس).
- تشجيع جميع أصحاب المصلحة على الاستخدام الأمثل للموارد، والتقليل من الفاقد والمُهدر من الأغذية، والبحث عن الحلول لفرز المُهدر من الأغذية والتقليل من المخلفات في مكبات القمامة.
- دعم الجهود الرامية إلى تبسيط معنى توسيم الأغذية واتساقه وتوضيحه وتنسيقه، واستخدامه، مع ضمان سلامة الأغذية على المستويين الوطني والدولي مع مراعاة مبادئ الدستور الغذائي وعمله الجاري.
- دعم تنسيق الجهود من خلال دعم مبادرات التقليل من الفاقد والمُهدر من الأغذية المتعددة أصحاب المصلحة على جميع المستويات.
- الإقرار بالأدوار المهمة للسلطات الوطنية ودون الوطنية والمحلية ذات الصلة والهيئات المتعددة أصحاب المصلحة ومبادراتها للتقليل من الفاقد والمُهدر من الأغذية.

وأخيراً شجعت اللجنة:

- منظمة الأغذية والزراعة، بالشراكة مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، على دعم الحكومات في التقليل من الفاقد والمُهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة، بما في ذلك من خلال مساعدتها في تقييم النظم الغذائية الخاصة بها وتشجيع تبادل الخبرات الناجحة، والتحديات التي تمت مواجهتها، والدروس المستفادة من مبادرات التقليل من الفاقد والمُهدر من الأغذية.
- أعضاء اللجنة والمشاركين فيها، إلى جانب أصحاب المصلحة، على رفع مستوى الوعي بأهمية التقليل من الفاقد والمُهدر من الأغذية من خلال نشر تقرير فريق الخبراء الرفيع



المستوى عن "الفاقد والمُهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة"، وتبادل هذه التوصيات مع المنظمات والهيئات الدولية.

سين- مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية⁸⁶

أقرت اللجنة بمساهمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية كمصدر رئيسي للبروتين والمغذيات الأساسية وكموفر للدخل وسبل كسب العيش.

وأقرت بأن استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية تشكل شرطاً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

وسلّمت اللجنة بالنتائج التي توصل إليها تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن "مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية" (فريق الخبراء الرفيع المستوى، 2014(ب)(87) باعتبارها مساهمة مهمة في التوصيات التالية الصادرة عن اللجنة.

كما أوصت بأن يتخذ أصحاب المصلحة الإجراءات التالية لمعالجة التحديات المتعلقة بالتنمية والسياسات والإدارة والإنفاذ من أجل الحفاظ على مساهمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز هذه المساهمة:

إعطاء الأسماك المكانة التي تستحقها في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية

- جعل الأسماك جزءاً بارزاً ولا يتجزأ من الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، مع إيلاء اهتمام خاص للنهوض بالأسماك كمصدر للبروتينات والمغذيات الدقيقة الجيدة.
- تشجيع استهلاك الأسماك، لا سيما من قبل النساء الحوامل والمرضعات والأطفال، بما في ذلك من خلال التغذية المدرسية، ومن قبل المسنين.
- تعزيز سلامة الأغذية باعتبارها عنصراً مهماً من عناصر الأمن الغذائي والتغذية.
- دعم كل الجهود الرامية إلى معالجة المسائل المتعلقة بالطاقة المفرطة والصيد المفرط في سياق الأمن الغذائي والتغذية، بما يتماشى مع الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +20 المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه".
- دعم المبادرات الهادفة إلى التقليل إلى أقصى حد من المصيد المرتجع من الأسماك، والفاقد والمهدر منها في مرحلة ما بعد المصيد في جميع مراحل سلسلة القيمة السمكية.
- تعزيز الإحصاءات الدولية ودعم البحوث الرامية إلى تحسين المعرفة بشأن أثر إنتاج الأسماك واستهلاكها على التغذية.
- الإقرار بمعارف مجتمعات الصيد المحلية والأصلية وتعزيز استخدامها في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

تعزيز السياسات بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة وإدارتها وتصميم استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية



- تعزيز تنفيذ "مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد" الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة لزيادة مساهمة مصايد الأسماك في الأمن الغذائي.
- جمع المعلومات والبيانات لتحسين المعرفة بشأن آثار تغير المناخ على استزراع الأسماك وصيدها، ورصد أثر تغير المناخ على الموارد السمكية.
- تعميم التكيف مع تغير المناخ وإدراجه في السياسات الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وإدراج الاعتبارات المرتبطة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في السياسات المتعلقة بتغير المناخ، حسب الاقتضاء.
- تحديد السياسات والبرامج والأنشطة الرامية إلى معالجة أثر الزراعة القائمة على الأراضي وتعزيزها، بما في ذلك من خلال إدارة طرح الملوثات والرواسب والمغذيات في المياه الساحلية والداخلية.

اغتنام الفرص التي تتيحها تنمية تربية الأحياء المائية ومعالجة التحديات المرتبطة بها

- النهوض بالبحث والابتكار، ومبادرات التنمية الرامية إلى تعزيز مساهمة تربية الأحياء المائية المستدامة في الأمن الغذائي والتغذية، مع إيلاء العناية الواجبة إلى تحسين كفاءة الأعلاف ومكافحة الأمراض.
- تشجيع إقامة التعاون في ما بين بلدان الجنوب إلى جانب التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وتنفيذ هذا التعاون، لتشجيع تبادل التجارب والتعلم منها في مجال تربية الأحياء المائية.

الإقرار بمساهمة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم

- الإقرار بمساهمة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.
- تعزيز تنفيذ "الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر" ودعمها، في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية.
- مراعاة احتياجات مصايد الأسماك الصغيرة الحجم عند تصميم السياسات والبرامج الوطنية والدولية المتعلقة بمصايد الأسماك وتنفيذها، بما في ذلك خطط الاستثمار، حسب الاقتضاء.
- دعم المنظمات المحلية في تعزيز إدراج مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في عمليات صنع القرار.

تعزيز مساهمة أسواق الأسماك والتجارة بها في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

- تعزيز إدراج الأمن الغذائي والتغذية في أهداف السياسات والآليات المتعلقة بتجارة الأسماك.
- السعي إلى تنمية التجارة بالأسماك وتعزيزها وتيسيرها دعماً للأمن الغذائي والتغذية، مع تجنب إنشاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية.
- السعي إلى تفادي التدابير التجارية التي قد تضر بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الصغيرة الحجم.
- تعزيز تحقيق عائدات عادلة على امتداد سلسلة القيمة السمكية، وتشجيع الروابط التجارية المباشرة بين المنتجين والمستهلكين مع إيلاء العناية الواجبة إلى سلامة الأغذية.



تحسين الحماية الاجتماعية وحقوق العمل

- السعي إلى تحسين ظروف العمل في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك السلامة في البحر، والنهوض بالعمل اللائق، والقضاء على العمل القسري وعمالة الأطفال، وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية.
- استكشاف طرق إدماج إنفاذ اللوائح الخاصة بالصيد والعمل.

معالجة البعد المتعلق بالمساواة بين الجنسين بشكل كامل في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

- إسناد أولوية قصوى إلى دعم النساء العاملات في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال التخطيط والتشريع والإقرار أو تخصيص الحقوق والموارد بشكل ملائم، وتعزيز مساهمتهن في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وتعزيز مشاركتهن في السياسات والاستثمارات والمشاريع والنظم المتعلقة بحقوق الصيد، ووصولهن إليها.
- تعزيز الحصول على التدريب المراعي لنوع الجنس وجمع البيانات المناسبة والمصنفة بحسب نوع الجنس.
- الإقرار بعمل النساء العاملات في مجال صيد الأسماك والمعنيات بعمليات الصيد الساحلية والداخلية وبمساهمتهن، وتأمين حماية حقوقهن في هذا السياق.

إدراج شواغل الأمن الغذائي والتغذية في السياسات والبرامج المرتبطة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

- تعزيز تنفيذ "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني" (الخطوط التوجيهية الطوعية)، مع الإقرار بالأهمية الخاصة التي تتسم بها المادة 3-8 بشأن "أراض، ومصايد أسماك، وغابات مملوكة بشكل عام وتستخدم وتدار بشكل جماعي".
- تعزيز مشاركة المجتمعات القائمة على صيد الأسماك والعاملين في قطاع صيد الأسماك في جميع القرارات التي تؤثر على سبل كسب عيشهم وتمتعهم بالحقوق في الغذاء بحسب التعريف الذي تنص عليه القوانين الوطنية.
- تعزيز حماية الحقوق القائمة والحيازة الجارية للمواقع الخاصة بالأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمجتمعات القائمة على صيد الأسماك والشعوب الأصلية والقبلية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخطوط التوجيهية الطوعية.
- النظر في آثار السياسات والتدخلات والاستثمارات التي تؤثر في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والمجتمعات المحلية ذات الصلة، على الأمن الغذائي والتغذية.
- تعزيز التعاون الدولي لبناء قدرات البلدان النامية على القيام بما يلي:

- إدارة الموارد المائية الحية الخاصة بها بصورة مستدامة؛
- منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه؛
- تعزيز ودعم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم؛



الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية

- تسهيل الوصول إلى التمويل والأسواق، خاصة بالنسبة إلى مصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية الصغيرة النطاق؛
 - تعزيز جمعيات الصيادين ومربي الأسماك بما يزيد من مساهمة الأسماك في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.
- اتخاذ الإجراءات الملائمة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه بما يتماشى مع القانون الوطني والصكوك الدولية ذات الصلة، حسب الاقتضاء، مع الإقرار بالآثار السلبية للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على الأمن الغذائي والتغذية على المستويين المحلي والعالمي.

وعلاوة على ذلك، دعت اللجنة منظمة الأغذية والزراعة إلى القيام بما يلي:

- الأخذ بزمام القيادة في مجال تحسين أدوات تقييم الأرصدة السمكية، وتعزيز نهج إدارة مصائد الأسماك المستدامة وتنمية تربية الأحياء المائية لتحسين مساهمة الأسماك في الأمن الغذائي والتغذية.
- المساعدة في تسهيل تحسين السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة بمصائد الأسماك، من خلال تعزيز الشفافية والشمولية، ولا سيما المشاركة الفعالة لمصائد الأسماك الصغيرة الحجم وإدراج القضايا المتعلقة بمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البرامج والمبادرات الدولية الرئيسية، مع إيلاء العناية الواجبة للأمن الغذائي والتغذية والتخفيف من وطأة الفقر.
- الإشارة بشكل صريح في جميع الوثائق ذات الصلة المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية إلى أن الموارد السمكية ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية تكتسي أهمية حيوية في مكافحة الجوع وتأمين الأغذية المغذية للجميع.

دعت اللجنة أعضائها والمشاركين وأصحاب المصلحة فيها ولجنة مصائد الأسماك⁸⁸ إلى القيام بما يلي:

- الارتقاء بمستوى الوعي بأهمية مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، لا سيما خلال المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، ولغرض إعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015، ونشر تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن "مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية" والتوصيات التي رفعتها اللجنة إلى المنظمات والهيئات الدولية.



عين- المياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية⁸⁹

ذكَرت اللجنة بأنّ المياه والأمن الغذائي والتغذية مسائل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض؛ والمياه أساسية للإعمال المطرد لكل من الحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني والحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي؛ وأنّ مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالنسبة إلى المياه عاملان أساسيان لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. فالمياه هي شريان حياة النظم الإيكولوجية التي يعتمد عليها تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للأجيال الحالية والمقبلة. وتوافر المياه بكميات ونوعية مناسبة أمر لا غنى عنه لإنتاج الأغذية (مصايد الأسماك والمحاصيل والثروة الحيوانية)، وتجهيزها وتحويلها وإعدادها. وتؤثر جودة مياه الشرب على امتصاص جسم الإنسان بشكل فعّال للمغذيات. وتدعم المياه النمو الاقتصادي وفرص العمل وتوليد الدخل، وتساهم في إتاحة الإمكانيات الاقتصادية للحصول على الغذاء بالنسبة إلى مليارات الأشخاص.

وأقرت بأنّ أقاليم مختلفة تواجه تحديات متصلة بسياقات محددة وترتبط بما يلي: شحّ المياه؛ وإنتاج ما يكفي من الأغذية لعدد متزايد من السكان؛ واحتدام المنافسة على المياه بين السكان والقطاعات؛ وتغير المناخ؛ وزيادة تدهور الموارد المائية والنظم الإيكولوجية؛ وعدم وجود آليات توزيع منصفة وشفافة تفر بمصالح جميع المستخدمين وحقوقهم وتحميها، لا سيما الأشد ضعفاً والمهمشين منهم.

وشددت على الدور الرئيسي الذي تؤديه المياه في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعلى أهمية الإدارة السليمة للمياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

وشجعت الدول وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين على توحيد جهودها، ضمن إطار ولايتها وكفاءتها ومسؤولياتها، لمواجهة التحديات المتعلقة بمساهمة المياه في الأمن الغذائي والتغذية من خلال اعتماد نهج للنظام الإيكولوجي ونهج محوره الإنسان على حد سواء. وقد عرضت اللجنة، على وجه التحديد، التوصيات التالية:

تعزيز الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية وصونها بما يضمن توافر المياه وجودتها وموثوقيتها بشكل مستمر لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

- تشجيع اعتماد نهج النظام الإيكولوجي وآليات تشاركية لصون النظم الإيكولوجية، واستصلاحها، وإدارتها بطريقة مستدامة، مع إشراك الأطراف الفاعلة عند المستويات المناسبة؛
- تشجيع جمع المعلومات عن المياه في جميع القطاعات وعند المقتضى إجراء عمليات تقييم مستندة إلى الأدلة للوضع الحالي والتوقعات بشأن الطلب على الموارد المائية وعرضها والتخطيط والاستثمار بفعالية للاستفادة إلى أقصى حد من المنافع الطويلة الأجل للمياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛
- الوقاية من التلوث وخفضه إلى حد كبير، واستصلاح المسطحات المائية وإزالة التلوث عنها وحمايتها من التلوث وضمان الحفاظ على جودة المياه للاستخدامات المنزلية والزراعية والغذائية، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير تحفيزية وراعية وهادفة.

تحسين الاتساق بين السياسات والاستراتيجيات والخطط ذات الصلة بالمياه والأمن الغذائي والتغذية



- استعراض وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمياه، حسب المقتضى، بحيث تكون شاملة وتدرج الشواغل ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية في مختلف القطاعات، وتعزز الشفافية والمساءلة من قبل جميع الجهات المعنية عن تأثير أنشطتها على المياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، مما يساهم في الأعمال المطرد لكل من الحق في مياه شرب مأمونة وخدمات الصرف الصحي والحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني؛
- مراعاة المياه بشكل صريح عند وضع واستعراض الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية؛
- تعزيز اتساق السياسات القطاعية المتصلة بالمياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛
- تنسيق سياسات جميع القطاعات الرئيسية المتعلقة باستخدام المياه، بما في ذلك الزراعة والأراضي والطاقة والتعدين لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية.

إتاحة فرص متكافئة للحصول على المياه للجميع، وإعطاء الأولوية للفئات الأشد ضعفاً وتهميشاً،

من شتى الأعمار وتمكين النساء والشباب

- تنفيذ سياسات تضمن تكافؤ الفرص والأمن في الحصول على المياه والأراضي لمنتجي الأغذية، نساء ورجالاً، وتشجيع الاستثمارات المسؤولة بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات والمبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية بما يمكنهم من استخدام المياه بطريقة فعالة لتحسين سبل معيشتهم وتلبية احتياجاتهم المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؛
- احترام حقوق الأفراد والمجتمعات الأشد ضعفاً وتهميشاً من خلال اتخاذ تدابير يمكن أن تشمل اعتماد تشريعات وسياسات وبرامج؛
- وضع آليات تكفل مراعاة السياسات أو الإصلاحات أو الاستثمارات أو الإجراءات ذات الصلة من أي من الأطراف، الأمن الغذائي والتغذية للسكان المعنيين، مع إيلاء عناية خاصة للفئات الأشد ضعفاً وتهميشاً؛
- عدم استخدام المياه كأداة للضغط السياسي أو الاقتصادي؛
- تلبية الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات في ما يتعلق بالمياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية ومراعاة المساواة بين الجنسين من خلال تمكين المرأة على جميع مستويات ومراحل الحوكمة الوطنية والمحلية للمياه ومن خلال اتخاذ إجراءات هادفة، مع الأخذ بعين الاعتبار أدوارهم ومسؤولياتهم المحددة؛
- تخصيص وتشجيع الاستثمارات من أجل: تحسين توافر المياه المأمونة للشرب للأسر وخدمات الصرف الصحي وإمكانية الحصول عليها؛ والحد من مشقة وعبء جمع المياه والتخلص منها بالنسبة إلى الجميع، لا سيما النساء والفتيات؛ والحد من حدوث المخاطر الصحية المرتبطة بالمياه؛ وتحسين شروط النظافة وسلامة الأغذية؛ وتعزيز الحالة التغذوية؛ وتوفير إمكانية الحصول على مياه شرب مأمونة لجميع العاملين في مراكز العمل.

تحسين كفاءة وتنوع استخدام المياه وإنتاجية النظم الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية



- إدراج مياه الأمطار ومياه الجريان السطحي والمياه الجوفية والمياه العادمة بعد معالجتها على النحو اللازم ورطوبة التربة في الاستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز كفاءة استخدام المياه المخصصة للزراعة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛
- الاستثمار في تحديث النظم الزراعية البعلية والمروية والتكنولوجيات ذات الصلة وتحسينها وتوسيع نطاقها
- على نحو مستدام، بما يتماشى مع الظروف المحلية، مع إيلاء اهتمام خاص لتلك المستخدمة من قبل منتجي الأغذية من أصحاب الحيازات الصغيرة، لتعزيز إنتاجية المياه مع مراعاة، عند الاقتضاء، الشراكات بين القطاعين العام والخاص في ظل وجود الأنظمة المناسبة لحماية المصلحة العامة؛
- زيادة كفاءة استخدام المياه على مستوى الأحواض والتقليل من الآثار السلبية لاستخدام المياه على خيارات استخدام الأراضي، وتوافر المياه ونوعيتها لأنشطة المراحل النهائية والسكان والبيئة؛
- تعزيز قدرة المجتمعات المحلية ومنظمات مستخدمي المياه على اعتماد ممارسات وتكنولوجيات موفرة للمياه لأغراض تخزين المياه، وإعادة استخدام المياه العادمة ومياه الأمطار والتخلص منها بشكل آمن، وتيسير الاستخدامات المتعددة للمياه.

إدارة المخاطر وزيادة القدرة على الصمود في وجه تقلب المياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

- تعزيز قدرة الزراعة، لا سيما النظم البعلية والرعية، على الصمود لما فيه خير جميع منتجي الأغذية، لا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة، في ظلّ تغير المناخ وتقلبات المياه، وذلك من خلال الإدارة المتكاملة للموارد المائية والنظم الإيكولوجية والممارسات الزراعية المستدامة وأدوات إدارة المخاطر؛
- الوقاية من المخاطر الناجمة عن التقلبات الملحوظة في أسعار الأغذية والحد منها إلى أقصى درجة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية في البلدان المعنية، لا سيما البلدان المستوردة الصافية للأغذية التي تعاني من الإجهاد المائي
- من خلال اعتماد استراتيجيات تشمل جميع مصادر المياه، وأدوات تشمل من بين جملة أمور التأمين ضد المخاطر وآليات الحماية الاجتماعية ونظم الإنذار المبكر والاحتياطات الغذائية لحالات الطوارئ والمساعدة، طبقاً للالتزامات الدولية؛
- احترام المعارف التقليدية بشأن الإدارة المستدامة للمياه والمحافظة عليها والتكيف مع الصدمات وعوامل الضغط لتعزيز قدرة سبل العيش على الصمود.

استحداث المعارف والتكنولوجيات والأدوات المتعلقة بالمياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتبادلها

- دعم البرامج والعمليات المستقلة والتشاركية المتعددة أصحاب المصلحة والمشاركة بين القطاعات للبحوث وتبادل المعارف والنقل الطوعي للتكنولوجيا بحسب الشروط المتفق عليها، وبمشاركة المجتمعات المحلية ومنظمات المزارعين لتحسين إدارة المياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛
- الاستثمار في الابتكارات التكنولوجية والمؤسسية في الممارسات والمنتجات الزراعية لاستخدام المياه على نحو مستدام وكفؤ لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛ وإدارتها



- تعزيز القدرات الوطنية بالنسبة إلى الأنشطة والبرامج الخاصة بالمياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية بما يسهل الابتكار واستخدام التكنولوجيا واعتماد ممارسات مكيّفة محلياً لاستخدام المياه من قبل أصحاب المصلحة، الأمر الذي يعزز المعارف على مستوى المجتمع المحلي؛
- الاستثمار في نظم المعلومات عن المياه وفي آليات الرصد المحلية والوطنية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها لدعم صنع القرارات على المستويين المحلي والوطني المناسبين، بما يشمل البيانات المصنفة بحسب الجنس والمؤشرات التي تراعي الفوارق بين الجنسين؛
- البحث في إمكانية إطلاق حملات توعية ودعوة ذات كفاءة من حيث التكلفة موجهة إلى جميع أصحاب المصلحة للتوصل إلى توافق في الآراء حول حجم التحديات المتصلة بالمياه، خاصة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية.

تشجيع التعاون والحوكمة الشاملتين والفعاليتين على المستويين الوطني والمحلي للمياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

- استحداث آليات حوكمة شاملة وشفافة على المستويين الوطني والمحلي لمعالجة المقايضات والتأزر وأوجه في استخدام المياه وتخصيصها، مع مراعاة أهمية ذلك بالنسبة إلى الاستخدام المحلي والتأثيرات على الأمن الغذائي والتغذية، وتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛
- تشجيع المشاركة الفعالة لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في وضع السياسات وآليات الحوكمة الوطنية والمحلية لإدارة المياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتمكين منظمات مستخدمي المياه والمجتمعات المحلية، لا سيما السكان الأصليون، من المشاركة بفعالية في القرارات التي تؤثر فيها والمتعلقة بالتخطيط في مجال المياه، وإدارتها، واستخدامها والحفاظ عليها؛
- العمل على ضمان الإدارة المستدامة للمياه الجوفية، مع مراعاة معدلات التجديد، وإنشاء نظم وطنية قائمة على المجتمع المحلي لرصد العمليات الفردية لسحب المياه ومراقبتها؛
- تشجيع الإدارة التعاونية للمياه وأفضل الممارسات للاستخدام المستدام لأحواض المياه والبحيرات والأنهار والمياه الجوفية العابرة للحدود، مع الإقرار بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، ومع مراعاة الآثار المترتبة على الأمن الغذائي والتغذية مع احترام السيادة الوطنية احتراماً كاملاً وحسب المقتضى، الاتفاقات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف الموجودة المرعية.

تشجيع التنفيذ الكامل والمجدي للالتزامات والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان من حيث صلتها بالمياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

- الوفاء على أكمل وجه بالالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان من حيث صلتها بالمياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية والإقرار بالروابط بين الحق في مياه شرب مأمونة وخدمات الصرف الصحي والإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني؛
- تقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة للسياسات والإجراءات ذات الصلة بالمياه والأراضي، بما في ذلك عمليات حيازة الأراضي الواسعة النطاق، على الأعمال المطرد لكل من الحق في مياه شرب مأمونة وخدمات الصرف الصحي والحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني. وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المستخدمين المهمشين والمستضعفين وحقوق



الاستخدام والحيازة الخاصة بهم، وتلك المتعلقة بالشعوب الأصلية وتلك الخاصة بالذين ترد حقوقهم في الترتيبات العرفية، بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الطوعية؛

- مراعاة المياه عند تطبيق صكوك السياسات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي حسب الاقتضاء.

وأبدت اللجنة اهتمامها في الأخذ في الاعتبار على أكمل وجه المياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في مداولاتها المقبلة. ويجدر باللجنة التوعية على أهمية المياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية ونشر تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى عن المياه لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية والتوصيات التي رفعتها اللجنة إلى المنظمات والأجهزة الدولية، بما في ذلك متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030.



الفصل الخامس: الاتحاد والتنظيم لمحاربة الجوع⁹⁰

تُعتبر الحوكمة الجيدة للأمن الغذائي والتغذية على كافة المستويات - العالمية، والإقليمية، والوطنية على وجه الخصوص - مطلباً أساسياً لإحراز تقدم في محاربة الجوع وسوء التغذية. وتتطلب الحوكمة الجيدة من الحكومات تحديد أولويات الاستراتيجيات والسياسات، والبرامج، والتمويل من أجل التصدي للجوع وسوء التغذية. كما تتطلب من المجتمع الدولي أن ينسق ويحشد دعماً مجدياً، سواء عن طريق المساعدات الإنسانية أو الإنمائية، الوطنية أو الثنائية أو المتعددة الأطراف، والتي تتماشى مع الأولويات القطرية.

إن استمرار تفشي الجوع على نطاق واسع، وظهور الأزمة الاقتصادية والتقلب المفرط في أسعار الأغذية خلال السنوات الأخيرة قد أظهر مدى هشاشة الآليات العالمية للأمن الغذائي والتغذية. كما أن التنسيق بين الجهات الفاعلة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لم يكن كافياً. وسوف يتطلب التغلب على الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية الترويج لاتساق جميع السياسات الوطنية والدولية المعنية بالحقوق في الغذاء، والسياسات المتقاربة، واستراتيجيات وبرامج تعطي الأولوية العاجلة لتلبية كل من الاحتياجات طويلة الأجل، ومتطلبات الطوارئ ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية. ويتطلب نجاح المساعي لتحقيق هذه الأهداف دعماً متشعب القطاعات من جانب الحكومة، كما يتطلب إرادة سياسية، وتدابير منسقة طويلة الأجل. وينبغي تمويل التدخلات بصورة ملائمة، والاستفادة من قدرات ملائمة لتنفيذها ورصد تأثيرها⁹¹.

ألف- الإجراءات الأساسية على المستوى القطري

تم التأكيد مجدداً في العديد من المناسبات على المسؤولية الرئيسية التي تقع على كاهل الدول لضمان الأمن الغذائي لمواطنيها، بما في ذلك تأكيد مبدأ روما الأول للأمن الغذائي المستدام، والتركيز على الخطط التي تملكها وتوجهها البلدان، والتي تنصّ على ما يلي:

"نحن نؤكد من جديد أن الأمن الغذائي مسؤولية وطنية وأن أية خطط لمواجهة تحديات الأمن الغذائي ينبغي أن تصاغ وطنياً، وتُصمم وتُتمتلك وتُدار وتُبنى على التشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وسوف نجعل الأمن الغذائي أولوية عليا وسنعكس ذلك في برامجنا وميزانياتنا الوطنية"⁹².

والتوصيات التالية توطد أهم الدروس للتدابير على المستوى القطري، وهي تشمل من بين غيرها:

- (أ) ينبغي للدول أن تنشئ وتعزز آليات مشتركة بين الوزارات مسؤولة عن الأمن الغذائي الوطني واستراتيجيات، وسياسات وبرامج التغذية؛
- (ب) ينبغي أن تُشكّل وتُنسّق تلك الآليات، بشكل مثالي، على مستوى حكومي رفيع، وأن تُوحّد في قانون وطني، وأن تشرك ممثلي الوزارات أو الوكالات الوطنية من جميع المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك الزراعة، والحماية الاجتماعية، والتنمية والصحة، والبنية التحتية، والتعليم، والمالية، والصناعة والتكنولوجيا؛
- (ج) ينبغي للاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي والتغذية، سواء كانت واردة في استراتيجيات إنمائية أوسع نطاقاً أو في استراتيجيات الحد من الفقر، أن تكون شاملة وأن تعزز النظم الغذائية المحلية والوطنية، وأن تتناول جميع ركائز الأمن



الغذائي والتغذية، بما في ذلك توافرها، وسبل الوصول إليها، واستخدامها، واستقرارها؛

(د) ينبغي للأليات أن تُنشأ أو تُعزز من أجل تنسيق الاستراتيجيات والتدابير مع المستويات المحلية الحكومية؛ ويجب أن تنظر الدول في إقامة منابر وأطر متعددة الأطراف على المستويين المحلي والوطني من أجل تصميم، وتنفيذ، ورصد استراتيجيات الأمن الغذائي والتغذية، والتشريعات، والسياسات والبرامج ذات الصلة، ربما من خلال دمج الآليات المتعددة الأطراف مع آليات تنسيق وطنية. ويجب أن يضم أصحاب المصلحة، كيفما هو ملائم، الحكومات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومنظمات المزارعين، وصغار منتجي الأغذية التقليديين، ومنظمات النساء والشباب، وممثلين عن المجموعات الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي، وحينما يكون ملائماً، الجهات المانحة والشركاء في التنمية؛

(هـ) تطوير و/أو تعزيز عملية رسم الخرائط، وآليات الرصد من أجل زيادة تنسيق التدابير التي يتخذها مختلف أصحاب المصلحة، وتشجيع المساءلة؛

(و) ولدى تصميم الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للأمن الغذائي والتغذية، يجب أن تسعى الدول إلى النظر في التأثيرات المحتملة اللا متوقعة أو السلبية التي قد تتأتى عنها على الأمن الغذائي والتغذية في دول أخرى.

ألف- 1 تنفيذ الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء

وبالإضافة إلى التوصيات الواردة في القسم السابق، فإن الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني تقدّم للبلدان توجيهات عملية لوضع أطر مؤسسية وقانونية فعالة وملائمة، وإنشاء آليات رصد مستقلة، وتنفيذ هذه الأطر.

ويوصى بالخطوات السبع التالية لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني⁹³:

الخطوة الأولى: تحديد من هم الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأين يعيشون، ولماذا يعانون من الجوع. واستخدام بيانات مجزأة، وتحليل الأسباب الكامنة وراء انعدام أمنهم الغذائي لتمكين الحكومات من توجيه جهودها بشكل أفضل.

الخطوة الثانية: إجراء تقييم دقيق، بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، للسياسات، والمؤسسات، والتشريعات، والبرامج، ومخصصات الميزانية القائمة وذلك لتحديد المعوقات والفرص بشكل أفضل من أجل تلبية الاحتياجات والحقوق المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي.

الخطوة الثالثة: وعلى أساس هذا التقييم، اعتماد استراتيجية وطنية للأمن الغذائي والتغذية قائمة على حقوق الإنسان باعتبارها خارطة طريق للعمل الحكومي المنسق من أجل الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجية غايات، وأطراً زمنية، ومسؤوليات، ومؤشرات للتقييم معروفة للجميع، وينبغي أن تشكل الأساس لتخصيص موارد الميزانية.

الخطوة الرابعة: تحديد أدوار ومسؤوليات المؤسسات العامة ذات الصلة على جميع المستويات لضمان الشفافية، والمساءلة، والتنسيق الفعال، وإذا اقتضت الضرورة ذلك، إنشاء وإصلاح أو تحسين تنظيم هذه المؤسسات العامة وهيكلها.



الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية

الخطوة الخامسة: النظر في إمكانية إدماج الحق في الغذاء ضمن التشريعات الوطنية، مثل الدستور، أو قانون إطاري، أو قانون قطاعي، وبذلك يوضع معيار ملزم وطويل الأجل للحكومة وأصحاب المصلحة.

الخطوة السادسة: رصد تأثير ونتائج السياسات، والتشريعات، والبرامج، والمشاريع، بغية قياس إنجازات الأهداف المعلنة، وسدّ الثغرات المحتملة، وتحسين العمل الحكومي بصفة مستمرة. ويمكن أن يشمل هذا تقييمات تأثير السياسات والبرامج في ما يتعلق بالحق في الغذاء. ويلزم إيلاء اهتمام خاص إلى رصد حالة الأمن الغذائي للفئات المستضعفة، وخاصة النساء والأطفال والمسنين، ووضعهم التغذوي، بما في ذلك انتشار حالات نقص المغذيات الدقيقة.

الخطوة السابعة: إنشاء آليات للمساءلة والمطالبات، قد تكون قضائية، أو خارج نطاق القضاء، أو إدارية، لتمكين أصحاب الحقوق من مساءلة الحكومات، وضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي دون تأخير عندما لا تُنفذ السياسات أو البرامج، أو لا تُقدّم الخدمات المتوقعة.



البرازيل - قصة نجاح في إعطاء الطابع المؤسسي للتنسيق بين وزارات متعددة ومشاركة المجتمع مع المواجهة انعدام الأمن الغذائي، وتعزيز الحق في الغذاء⁹⁴

على خلفية استمرار انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية والجوع، رغم حيوية قطاع تصدير الأغذية، أطلق البرازيل عام 2003، برعاية الرئيس لولا، استراتيجية القضاء التام على الجوع. ومنذ ذلك الحين، عززت البلاد الأمن الغذائي والحق في الغذاء على عدة جبهات، من خلال قوانين فعالة، ومؤسسات قوية، وسياسات سليمة، وعبر تمكين المجتمع المدني.

وتم إنشاء مجلس وطني للأمن الغذائي والتغذوي عام 2003 كهيئة استشارية للرئيس. وتألّف في تاليه من ممثلي المجتمع المدني في حين شكّل التلث الأخير ممثلون حكوميون، وترأسه ممثل عن المجتمع المدني. وورد هذا المجلس في القانون كجزء من إطار مؤسسي وطني للأمن الغذائي والتغذوي ضمّ أيضاً مجالس مماثلة متعددة أصحاب المصلحة للأمن الغذائي والتغذوي على مستوى الدولة والبلدية. ويقدم المجلس الوطني المشورة إلى غرفة مشتركة بين الوزارات للأمن الغذائي والتغذوي، وهي آلية تنسيق حكومية مكلفة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي. ويتراأس هذه الغرفة وزير التنمية الاجتماعية ومكافحة الجوع، في حين اعتمدها 19 وزارة ووكالة بما فيها وزارات المالية، والتخطيط، والزراعة، والعمل، والتربية.

وشكّل التنسيق العميق بين الوزارات، والحوار الوثيق مع المجتمع المدني على كافة المستويات عوامل أساسية من أجل إنجاز عملية تصميم مجموعة واسعة من البرامج الحكومية التي تشمل استراتيجية القضاء التام على الجوع، وتنفيذها والإشراف عليها. والأهم من بين هذه البرامج هو برنامج بولسا فاميليا Bolsa Família لتحويل المال النقدي المشروط، الذي يستند إلى قاعدة بيانات شاملة عن الأسر والمستفيدين، تنفذه الحكومات المحلية ويشرف عليه المجتمع المدني. والمكونات الرئيسية الأخرى هي الائتمان، والمدخلات، والتأمين، وبرامج الدعم الفني لصغار منتجي الأغذية؛ وبرنامج لشراء الأغذية يطال منتجات الزراعة العائلية؛ والبرنامج الوطني للتغذية المدرسية الذي يشمل جميع تلامذة المدارس الابتدائية، ويوفر التنوع في النظم الغذائية واقتناء منتجات محلية من الحيازات الصغيرة.

وقد أُطلقت استراتيجية القضاء التام على الجوع من منظور حقوق الإنسان. وفي عام 2010، تكرّس الحق في الغذاء في الدستور كحق أساسي. وبناءً عليه، تقوم الهيئة الدائمة المعنية بالحق الإنساني في غذاء كاف، التي أنشأها المجلس الوطني، بالنظر في البرامج والسياسات العامة. وأثبتت استراتيجية القضاء التام على الجوع فعاليتها في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، بما يساعد البرازيل في تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية لجهة الحد من الفقر المدقع والجوع ووفيات الأطفال، قبل المدة الزمنية المحددة في عام 2015، وإخراج ملايين الأشخاص من حالة الفقر المدقع. وتشكّل النماذج المؤسسية والبرامج التي أنشأتها استراتيجية القضاء التام على الجوع مصدر إلهام لمبادرات مماثلة تتخذها عدة بلدان في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية.

باء- تحسين الدعم الإقليمي للتدابير الوطنية والمحلية

على الرغم من أن المستوى القطري هو المستوى الأكثر حيوية، فإن معظم البلدان أمامها فرصة الاستفادة من تحسين التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي. وتتمثل بعض أدوار المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، وفقاً لولاياتها، في تقديم حوافز سياسية وتوجيهات تقنية لتعزيز الاستجابة على المستوى القطري، والمساعدة في بناء أسواق إقليمية، مع تجميع مخاطر



واستجابات أعضائها. وقد طوّر الكثير من المنظمات الإقليمية أطراً سياساتية توفر أساساً مفاهيمياً لوضع سياسات وطنية، وتقديم توجيهات عملية بشأن عمليات التخطيط الشامل. وتُعتبر هذه العمليات أساسية لتشجيع ودعم الشراكات اللازمة على المستوى القطري من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

وبإمكان الهيئات الإقليمية، وفقاً لولاياتها، أن تؤدي دوراً مهماً في وضع السياسات الإقليمية للتعامل مع أبعاد الأمن الغذائي والتغذية عبر الحدود، وبناء أسواق إقليمية قوية. وتستند مثل هذه السياسات إلى عوامل التكامل الإقليمية القوية بين الإيكولوجيا والإنتاج والاستهلاك. وهي تلبي الحاجة إلى إدارة مشتركة للموارد العابرة للحدود مثل الأنهار، وأحواض الأنهار، وطبقات المياه الجوفية، والأراضي الرعوية، والموارد البحرية، والإدارة المشتركة للآفات العابرة للحدود. وتشمل مثل هذه السياسات استثماراً إقليمياً لتعزيز الجهود الوطنية، ومعالجة قضايا معينة مثل إزالة الحواجز التجارية بين الأقاليم، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، ومواءمة نظم المعلومات، وتنسيق نظم الرصد لحالات الطوارئ الغذائية، وتعبئة الموارد.

وتوفر المنابر الإقليمية، وفقاً لولاياتها، حيزاً للحوار بين التجمعات الإقليمية، والحكومات، والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة. وهي تيسر الاتفاق المشترك على المبادئ المشتركة والتدابير المقترحة، وتمهد الطريق لتحسين التوافق بين السياسات. وبإمكانها أيضاً أن تتيح الفرص أمام رصد الأداء وتقييمه، ومتابعة المصروفات الحكومية وتدفقات المعونة، مما يشجع على تنسيق أفضل بين الجهات المانحة، ومصارف التنمية الإقليمية المتعددة الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة. وعلى الرغم من كونها غير إقليمية بالمعنى الصارم، فإن تلك المنابر التي تستخدمها البلدان النظيرة أو المتماثلة التفكير مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي⁹⁵ ومجموعة العشرين، تقوم بالعديد من الأدوار ذاتها.

وفي النهاية، يمكن للمنظمات والمنابر الإقليمية أن توفر سطحاً بينياً مفيداً بين المستويين العالمي والوطني، من خلال الإسهام في نشر وتكييف الممارسات والدروس المقبولة دولياً في سياق إقليمي مناسب، وعن طريق مؤسسات أقوى هي أقرب إلى الحكومات الوطنية.



ومن أجل التحقيق الكامل للمزايا الواردة أعلاه وتحسين الدعم من جانب الأجهزة الإقليمية إلى التدابير الوطنية، حيثما هو مناسب، يُوصى باتباع الإجراءات التالية، من جملة إجراءات أخرى:

- (أ) تطوير أو تعزيز آليات التنسيق الإقليمية التي تشرك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، لتطوير أو تحديث استراتيجيات أو أطر إقليمية للأمن الغذائي والتغذية، والتي سوف تستفيد من خصائص الإقليم وتفعّل جوانب القوة والمزايا المقارنة لدى المؤسسات الإقليمية الحالية؛
- (ب) التقريب بين مختلف الجهود الإقليمية والإقليمية الفرعية، وتوحيدها أو تنسيقها لوضع استراتيجيات، وسياسات وملكية إقليمية واضحة للأمن الغذائي والتغذية؛
- (ج) تشجيع الارتباطات بين الآليات والأطر الإقليمية واللجنة، وذلك بعدة طرق من بينها تشجيع الاتصال المتبادل الرامي إلى تحسين التقارب بين السياسات واتساقها؛
- (د) تعزيز التوافق والتماسك بين المساهمات التقنية والمالية التي تقدمها المعونة الدولية، والمصارف الإقليمية والوكالات الإقليمية التقنية والمنابر الإقليمية للمزارعين، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لدعم الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية؛
- (هـ) زيادة الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة لعمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي، واستخدام الكيانات الإقليمية كشركاء فعالين لدعم تطوير وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج وطنيَّة

للأمن الغذائي والتغذية؛

- (و) اتساق السياسات الإقليمية بشأن التجارة في المدخلات والمنتجات الزراعية، ومراعاة المعايير المتفق عليها إقليمياً ودولياً من أجل تيسير التجارة الإقليمية؛
- (ز) النظر في الحاجة، من بين أمور أخرى، لاحتياطات استراتيجية من الأغذية لغايات الطوارئ الإنسانية، وشبكات أمان اجتماعي، أو أدوات أخرى لإدارة المخاطر تشجّع الأمن الغذائي وتفيد النساء والرجال في المجتمعات الفقيرة والمهمشة؛
- (ح) ينبغي تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، وبخاصة من أجل تطوير البنية التحتية، حيث أن لتلك السلاسل القدرة على توسيع الأسواق عن طريق تقديم الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب في القطاع الخاص لكي يقوموا باستثمارات طويلة الأجل في عمليات التجهيز الزراعي والأعمال التجارية الزراعية، مع مراعاة التشريعات الوطنية.

أعمال اللجنة الجارية بشأن التنسيق ذي الصلة بهذه المسألة:

تناقش الجلسة العامة للجنة، بصورة منتظمة، مسألة تعزيز الروابط مع المبادرات والعمليات الإقليمية، وقد ناقشت هذه الجلسة حتى الآن أكثر من عشر مبادرات إقليمية، أو تلقت معلومات عن تطوراتها الأخيرة⁹. وتمت متابعة الأقسام الخاصة باللجنة في جميع المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة منذ 2010، وأوصت هذه المؤتمرات بضرورة مواصلة استكشاف جوانب هذه الروابط والتآزر.

البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا هو برنامج زراعي تابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD). وتحول هذا البرنامج، منذ إنشائه عام 2003، إلى إطار على نطاق القارة ركز الاهتمام في رؤيته وخطوطه التوجيهية على الحاجة الماسة إلى استثمارات مستدامة من أجل تسريع عجلة النمو الزراعي والتقدم باتجاه الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا جنوب الصحراء. ويتمثل هدف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في القضاء



على الجوع والحد من الفقر، وهو يقوم على أربع ركائز رئيسية: (1) توسيع نطاق المساحة الخاضعة للإدارة المستدامة للأراضي؛ (2) تحسين البنية التحتية الريفية والقدرات المتصلة بالتجارة للوصول إلى السوق؛ (3) زيادة الإمدادات الغذائية والحد من الجوع؛ و(4) البحوث الزراعية، ونقل التكنولوجيا واعتمادها.

ويقضي البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بالجمع بين عدة أطراف رئيسيين - على المستوى القاري، والإقليمي، والوطني - من أجل تحسين التنسيق، وتقاسم المعارف، وتعزيز الجهود المشتركة والمنفصلة الرامية إلى تحقيق أهداف البرنامج. وقد أفضت جهود التعاون إلى اتساق ملحوظ لدعم الجهات المانحة لأنشطة البرنامج وبرامجه الاستثمارية، مع الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الأفريقي، ومع عدد من الجهات المانحة والحكومات الأفريقية، للعمل على اتساق أكبر للدعم الموجه إلى التنمية الزراعية والحد من الفقر. وكذلك، تم حشد شركاء في التنمية ومؤسسات متعددة الأطراف حول البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وقد قام كل من منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي بتوفير دعم ملحوظ لتقديم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

ومنذ عام 2009، نجح 29 بلداً وجماعة اقتصادية إقليمية واحدة (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) في إنجاز ميثاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، في حين انتهى 22 بلداً من وضع خطط وطنية للاستثمار الزراعي وتلقّت ستة بلدان مبلغ 270 مليون دولار أمريكي من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. ولكي يظل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا منطلقاً مرجعياً وإطاراً منسقاً لتنمية النظم الزراعية والغذائية في الإقليم، يتم التركيز على نحو أكبر على تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لربط الميثاق وخطط الاستثمار بعمليات السياسات والميزانيات وآليات التمويل.

جيم- تحسين الدعم العالمي للتدابير الإقليمية والوطنية، والاستجابة للتحديات العالمية

سيطلب التغلب على آفة الجوع تضافر جهود العالم بأسره. ويتوجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بدورين رئيسيين في هذا الصدد: الدور الأول هو تحسين دعمه للجهود الإقليمية والوطنية؛ والثاني هو تنسيق الاستجابات للتحديات العالمية ذات الصلة بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

وقد أكد المجتمع الدولي مراراً وتكراراً التزامه بدعم الحكومات الوطنية في جهودها الرامية إلى مكافحة الجوع. ويشمل التأكيد على مبدأ روما الأول للأمن الغذائي العالمي المستدام التزاماً "بتكثيف الدعم الدولي لتعزيز الاستراتيجيات الإقليمية الموجهة قطرياً، ولوضع خطط استثمار موجهة قطرياً، ولتشجيع المسؤولية المتبادلة والشفافية والمساءلة". أما المبدءان 2 و4 فيتصلان مباشرة بتحسين الدعم الدولي الذي يُقدم للبلدان⁹⁷. ويتناول هذه القضية أيضاً بيان "لاكويل" المشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي لعام 2009 وإعلان باريس بشأن فاعلية المعونة، وجدول أعمال أكر.

والجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية الدولية كثيرة ومتنوعة. وهي تتراوح بين بلدان مانحة فردية، ووكالات دولية متعددة الأطراف، ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية، ومنظمات دولية غير حكومية، ومؤسسات للقطاع الخاص. ويتمثل التحدي بالنسبة للحكومة العالمية في ضمان ألا تقوم هذه الجهات الفاعلة المختلفة بأنشطة مزدوجة، وألا تلقي متطلباتها الإدارية أعباء غير معقولة على



عائق البلدان المستفيدة. ويعني التجزؤ الشديد أن الكثير من البلدان النامية لا تزال تعمل جاهدة للتوفيق بين احتياجاتها الاستراتيجية وأولوياتها الخاصة مع الإجراءات، والشروط، والأطر الزمنية، والحدود القصوى، وملفات طائفة واسعة جداً من الشركاء. وتزداد هذه المشكلة حدة لدى أقل البلدان نمواً، والتي تفتقر عادة إلى الموارد وإلى القدرات لإدارة عدد كبير من الشراكات وتعتمد على المساعدات الدولية بدرجة أكبر.

وتبذل منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة جهوداً كبيرة لتبسيط وتنسيق مساعداتها من خلال ما تقوم به الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، ومن خلال البرمجة المشتركة، وعن طريق بعض الأنشطة من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية، والمفهوم التجريبي الخاص بتوحيد الأداء⁹⁸ وقد طوّرت أيضاً إطار العمل الشامل المحدّث التابع للأمم المتحدة لتوجيه وتنسيق تدابيرها.

وفي ما يتعلق بالتصدي للتحديات العالمية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، فقد تم إحراز بعض التقدم في تناول القضايا التي تتطلب جهوداً عالمية من قبيل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والموارد الوراثية، وتقلبات الأسعار، والصيد الدولي، والتجارة، ومعايير الأغذية، وغيرها. وعلى الرغم من أن الاهتمام السياسي والأولويات قد تسارعت منذ أزمة الغذاء عام 2008، فسوف يتطلب تحقيق مزيد من التقدم، في كثير من الحالات، إيجاد توافق في الآراء والتغلب على بعض الاختلافات السياسية والاقتصادية الصعبة (انظر الفصل السادس).

ومع ذلك، يقوم توافق واسع في الآراء حول استراتيجية تهدف إلى تحقيق دعم عالمي محسّن للجهود القطرية والإقليمية، وللتصدي بصورة أفضل للتحديات العالمية، وهي تشمل العناصر الرئيسية التالية، من بين غيرها:

تحسين الدعم العالمي للمستويين الإقليمي والقطري

(أ) **اعتماد النهج الاستراتيجي والبرامجي:** ينبغي للمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، ووكالات التنمية وغيرها أن تنأى عن المشروعات المنعزلة وتتجه نحو نهج استراتيجي وبرنامجي يشتمل على استراتيجيات موجهة قطرياً كركيزة أساسية لها، ويُفضّل أن يتم ذلك من خلال شراكة مع جهات مانحة أخرى ترمى إلى توسيع نطاق المبادرات؛

(ب) **التعاون التقني:** ينبغي للبلدان المتقدمة، والبلدان النامية، والوكالات المتعددة الأطراف أن تتعاون من أجل زيادة التأزر في جهودها الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية وذلك عن طريق التعاون التقني، بما في ذلك تطوير القدرات المؤسسية ونقل التكنولوجيا، وزيادة الإنتاجية الزراعية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية؛

(ج) **التعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي**⁹⁹ ينبغي لهذا التعاون أن يحظى بالدعم حيث أنه يوفر فرصاً حقيقية لنقل الخبرات السياسية والتكنولوجيات اللازمة لدعم الإنتاجية الزراعية لدى البلدان النامية. وهو يفتح أيضاً آفاق الاستثمار وفرص السوق في ميدان نشاط أكثر يسراً مما هو قائم حالياً بالنسبة لكثير من المنتجين؛

(د) **الشراكات:** ينبغي للبلدان، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وجميع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، وأصحاب المصلحة الآخرين تشجيع تعزيز الشراكات، والعمل المنسق في الميدان، بما في ذلك برامج مشتركة وبذل الجهود لتنمية القدرات؛ كما يتوجب على منظمات دولية أخرى، وبخاصة وكالات الأغذية التابعة للأمم المتحدة ومقرها روما، أن تعزز أكثر شراكاتها في إطار مبادئ "التسليم كمنظمة واحدة" ومبادرة توحيد الأداء في الأمم المتحدة؛



- (هـ) رسم خرائط الأمن الغذائي والتغذية وتدفقات الموارد: دعم التدابير على المستوى القطري التي تسهم في رسم خرائط شاملة لتدابير الأمن الغذائي والتغذية وتدفقات الموارد، تحت إشراف البلد المستفيد، من أجل تشجيع زيادة المواءمة والتقارب¹⁰⁰؛
- (و) المساعدة الإنمائية الرسمية¹⁰¹: ينبغي أن تبذل البلدان المانحة جهوداً ملموسة من أجل بلوغ الأرقام المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية ومعدلها 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي¹⁰²، إلى البلدان النامية ككل، ومن 0.15 إلى 0.2 في المائة إلى أقل البلدان نمواً، حسب الاقتضاء.
- (ز) المساعدة الغذائية: ينبغي للبلدان التي تقدم المساعدة الغذائية أن تضعها على أساس تقييم سليم للاحتياجات، تشارك فيه الجهات المستفيدة وأصحاب شأن آخرون، حيثما أمكن، وأن تستهدف بشكل خاص الفئات المحتاجة والمستضعفة. ويجب أن تُقدّم المساعدة الغذائية فقط حين تشكّل الوسيلة الأكثر فعالية وملاءمة لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية لدى الشعوب الأضعف. ويمكن أن تؤدي المساعدة الغذائية دوراً حيوياً في إنقاذ الأرواح، وحماية سبل المعيشة، وبناء قدرة الناس على الصمود. وعلى غرار كافة أشكال المساعدة، ينبغي للمساعدة الغذائية أن تتلافى خلق حالة تبعية واطكال لدى المتلقين. وينبغي شراء الأغذية، حيثما كان ذلك ممكناً وملائماً، على أساس محلي وإقليمي، أو أن تُوفّر على شكل مال نقدي أو قسائم تحويل.
- (ح) الدين الخارجي: ينبغي للبلدان والمنظمات الدولية أن تنظر في إمكانية مواصلة تدابير تخفيف أعباء الديون الخارجية من أجل تحرير الموارد لمكافحة الجوع، والتخفيف من وطأة الفقر في الريف والحضر، وتعزيز التنمية المستدامة¹⁰³.

التصدي للتحديات العالمية

- (ي) التجارة: يمكن أن تؤدي التجارة المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية دوراً رئيسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر، وكذلك في تحسين الأمن الغذائي والتغذية على المستوى الوطني؛ وينبغي للبلدان أن تشجّع التجارة الإقليمية والدولية باعتبارها إحدى الأدوات الفعالة اللازمة للتنمية؛ ومن المهم ضمان اتساق السياسات التجارية والإنمائية والبيئية، والوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على نتائج استراتيجيات مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي؛
- (ك) تغير المناخ: زيادة القدرات الوطنية لدى البلدان النامية، وتعزيز التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا الأيالة إلى تحسين التكيف مع التأثيرات السلبية لتغير المناخ، وكفاءة نظم الإنتاج؛
- (ل) البحوث: تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وكذلك البحوث الزراعية الوطنية والدولية، وبما في ذلك التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال البحوث، وبخاصة تحت مظلة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وبالتنسيق مع المؤتمر العالمي المعني بالبحوث الزراعية من أجل التنمية¹⁰⁴.

دال- لكي يحدث ذلك: ربط السياسات والبرامج بالموارد

تتوقف استدامة الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع في المقام الأول على الإنفاق العام للبلدان. وفي ما يتعلق بالتمويل القطاعي في البلدان النامية، هناك توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى زيادة حصة الإنفاق العام المركز على الزراعة، والأمن الغذائي والتغذية. وعلى الرغم من وجود تفاوتات ملحوظة بين تقديرات المتطلبات التمويلية العالمية، فإن هناك اتفاقاً عاماً على ضرورة عكس التراجع في الاستثمار في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتغذية خلال



السنوات الخمس والعشرين الماضية والتعويض عنه، وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في الماضي.

ينبغي للحكومات والجهات الفاعلة الأخرى أن تأخذ في الاعتبار العناصر التالية، من بين غيرها، عند اتخاذ قرار بشأن وضع استراتيجيات التمويل:

- (أ) ينبغي للميزانيات الوطنية أن تُخصص بوضوح موارد مستقرة ومجدية لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية، وينبغي أن يُخصَّص استخدامها بصورة شفافة وقابلة للمساءلة. وينبغي للدول أن تسعى جاهدة لضمان ألا تؤثر التخفيضات في الميزانية سلباً على حصول الفئات الأشد فقراً في المجتمع على غذاء كافٍ¹⁰⁵؛
- (ب) يجب أن تشمل التقديرات العالمية تكلفة تطوير وتنفيذ برامج اجتماعية محسنة وأكثر استدامة وشبكات أمان، كعنصر ملازم لجدول أعمال الأمن الغذائي والتغذية¹⁰⁶؛
- (ج) الأهمية الرئيسية للاستثمار الخاص المحلي في الزراعة ولاسيما استثمارات المزارعين، وضرورة إيجاد طرق لحشد وتحرير قدرات إضافية من قدرات الاستثمار المحلي، وذلك عن طريق زيادة إمكانيات الحصول على الخدمات المالية والوصول إلى الأسواق؛ فقد يتطلب ذلك نهج تمويل ابتكارية من أجل: تقليص مخاطر الإقراض للزراعة؛ وتطوير النواتج المالية المناسبة للمزارعين؛ وتحسين أداء الأسواق الزراعية؛ وزيادة إلمام المزارعين بالمسائل المالية¹⁰⁷؛
- (د) لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دوراً مهماً في تنسيق وتسريع تخطيط وتنفيذ خطط الاستثمار الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية؛ ولا يجب أن تتقيد مكافحة نقص التغذية والجوع بالدخول الحالية المتوافرة لدى البلدان النامية. كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية ذات أهمية حاسمة لدعم الاستثمارات الرئيسية العامة بما في ذلك البرامج الاجتماعية، وشبكات الأمان، والبنية التحتية، والبحوث والإرشاد الزراعي، وتطوير القدرات؛ وينبغي تحسين الشفافية والمساءلة في الوفاء بالالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛
- (هـ) يُعتبر الاستثمار الخاص مصدراً مهماً لتمويل الاستثمار، ويُعدّ مكملاً للاستثمار العام الذي يركز على المساعدة الإنمائية الرسمية، ولكن يجب أن يتم هذا الاستثمار في سياق يضمن الاتساق مع الأهداف الوطنية للأمن الغذائي والتغذية؛
- (و) تشكل التحويلات مصدراً مهماً لتمويل التنمية والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية. ويجب أن تُبذل جهود لتيسير تعبئة موارد التحويلات لغاية التنمية، والأمن الغذائي والتغذية؛
- (ز) ويُعدّ رسم خرائط تدابير الأمن الغذائي والتغذية، وارتباطها بتدفقات الموارد مهما لتعزيز زيادة مواءمة الموارد دعماً للاستراتيجيات والبرامج الوطنية والإقليمية.

البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي

تتمثل إحدى التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان في الحصول على أموال لدعم الخطط الوطنية للاستثمار في الأمن الغذائي. وقد ساهم البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، الذي أُطلق في أبريل/نيسان 2012، في مواجهة هذا التحدي من خلال تيسير عملية تنفيذ التعهدات التي قامت بها بلدان مجموعة الثمانية في بيتسبرغ ولاكويلا عام 2009 تجاه الزراعة والأمن الغذائي. ويستند هذا البرنامج إلى مبادئ فعالية المعونة، وينسق دعم الجهات المانحة للخطط الاستراتيجية التي توجهها البلدان في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. ويمول البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي



الاستثمارات الضرورية في الأجل المتوسط إلى الطويل لزيادة الإنتاجية الزراعية؛ وربط المزارعين بالسوق؛ وخفض المخاطر وأوجه الهشاشة؛ وتحسين سبل المعيشة الريفية خارج المزارع؛ والنهوض بتوفير المساعدة الفنية، وبناء المؤسسات، وتطوير القدرات.

ويتم تنفيذ البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي كصندوق مالي وسيط، مع قيام البنك الدولي بدور الوصي وبإستضافة وحدة تنسيق صغيرة توفر الدعم للجنة التوجيهية في البرنامج. ويتألف البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي من نافذة تمويل للقطاع العام والخاص على السواء. وإن نافذة القطاع العام، التي تديرها لجنة توجيهية تتألف من ممثلين عن الجهات المانحة وعن المتلقين، وممثلين آخرين ليس لهم حق التصويت، تساعد البرامج الاستراتيجية التي يوجهها البلد، أو البرامج الإقليمية التي تتألف عن مشاورات وتمارين تخطيط على نطاق القطاع، أو قطرية، أو إقليمية من قبيل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وأمّا نافذة القطاع الخاص، التي تجري إدارتها بشكل منفصل من جانب المؤسسة المالية الدولية، فهي مصممة لتوفير قروض طويلة وقصيرة الأجل، وضمانات ائتمانية، وأسهم لدعم أنشطة القطاع الخاص من أجل تحسين التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

وبدأ من يونيو/حزيران 2012، بلغت الأموال التي تمّ التعهد بها للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي 1.2 مليار دولار أمريكي. وتبلغ التمويلات التي تلقتها البلدان حتى الآن 752 مليون دولار أمريكي، منها 702 مليون دولار أمريكي لنافذة القطاع العام، و50 مليون دولار أمريكي لنافذة القطاع الخاص. وفي إطار النداء الأول لتقديم المقترحات لنافذة القطاع العام، تمّ تخصيص 481 مليون دولار أمريكي لاثني عشر بلداً، بما فيها بنغلاديش، وكمبوديا، وإثيوبيا، وهاتي، وليبيريا، ومنغوليا، ونيبال، والنيجر، ورواندا، وسيراليون، وطاجيكستان، وتوغو. وأمّا النداء الثاني لتقديم المقترحات الذي أُغلق في 31 مارس/أذار 2012 فقد أدى إلى تخصيص مبلغ إضافي قدره 177 مليون دولار أمريكي لستة بلدان.

هاء- الرصد والمتابعة

تنص وثيقة إصلاح اللجنة على أن أحد أدوار هذه اللجنة يقضي "بتعزيز المساءلة وتقاسم الممارسات الفضلى على المستويات كافة". وبهذا المعنى، "من شأن اللجنة أن تساعد البلدان والأقاليم، حسب الاقتضاء، على النظر في ما إذا كان يتمّ تحقيق الأهداف، وفي سبل الحد من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي على نحو أسرع وأكثر فعالية. وسيطلب ذلك وضع آلية مبتكرة، بما في ذلك تحديد مؤشرات مشتركة، لرصد التقدم المحرز نحو الأهداف والتدابير المتفق عليها، مع الأخذ في الاعتبار للدروس المستخلصة من عملية اللجنة ذاتها ومحاولات الرصد الأخرى". وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأ مكتب اللجنة مجموعة عمل مفتوحة العضوية لوضع مقترحات لأجل الرصد الفعال، سوف تُدرج في النسخ اللاحقة من الإطار الاستراتيجي العالمي فور اعتمادها من جانب اللجنة.

ويتطلب وضع استراتيجية شاملة وقابلة للمساءلة للأمن الغذائي والتغذية العديد من المكونات المستقلة، والتي تتفاوت من حيث أهدافها، والنهج الذي تتبّعه، والمستوى المفضل للتنفيذ. وترد في ما يلي المواصفات الأساسية والخطوط التوجيهية لبعض أهم هذه العناصر.



(أ) المساءلة بشأن الالتزامات والنتائج

إن المساءلة بشأن الالتزامات والنتائج جوهرية، وبخاصة للمضي قدماً في الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان التي تحرز التقدم الأكبر في مجالي الأمن الغذائي والتغذية هي البلدان التي أظهرت الإرادة السياسية الأكبر، إضافة إلى التزام سياسي ومالي قوي ومفتوح وشفاف بالنسبة إلى جميع أصحاب المصلحة. ويجب أن تشمل الأهداف الواجب رصدها النواتج التغذوية، والحق في مؤشرات غذائية، وأداء القطاع الزراعي، والتقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الهدف 1، والغايات المنققة عليها إقليمياً.

المبادئ الخمسة التي ينبغي تطبيقها على نظم الرصد والمساءلة هي كالتالي:

- (1) يجب أن تستند إلى حقوق الإنسان، مع إشارة خاصة إلى الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ؛
- (2) يجب أن تسمح بمساءلة صانعي القرارات؛
- (3) يجب أن تكون تشاركية، وأن تشمل عمليات تقييم يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة والمستفيدين، بما فيهم الأكثر عرضة؛
- (4) يجب أن تكون مبسطة، إنما مفهومة، ودقيقة، وجيدة التوقيت، ومفهومة من الجميع، على أن تضم مؤشرات مجزأة حسب الجنس، والفئة العمرية، والإقليم، إلخ، تبين الأثر، والعملية، والنواتج المتوقعة؛
- (5) ينبغي ألا تكون نسخة عن النظم القائمة، بل أن تستفيد من القدرات الإحصائية والتحليلية الوطنية وتعززها.

ويجري حالياً رصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق غايات الأمن الغذائي والتغذية في العديد من المنتديات، بما في ذلك الأجهزة الدولية والإقليمية والوطنية. وفي حين تواصل الأجهزة الدولية عملها في مجال الرصد العالمي للجوع وسوء التغذية، والتقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تضع البلدان آلياتها الخاصة لإشراك أصحاب شأن متعددين في رصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها، ورفع تقارير بشأنها، والنظر في خيارات من أجل حوكمة فعالة وشاملة للأمن الغذائي والتغذية على الصعيد الوطني.

(ب) رصد انعدام الأمن الغذائي والجوع ونقص التغذية

يتعلق هذا المكون برصد الجوع الفعلي، أكان قصير الأجل أو طويل الأجل. وينبغي أن يمثل ذلك المسؤولية الرئيسية للبلدان، بدعم من المنظمات الإقليمية والدولية. وينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أن يضطلعاً بأدوار مهمة في هذا الصدد، تشمل إلى جانب أمور أخرى، نشر تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم بشكل سنوي، وهو التقرير الذي يوحد البيانات التحليلية الواردة من البلدان الأعضاء؛ لدعم نظم المعلومات الوطنية؛ وتوفير تحليل أوجه التعرض، وإعداد خرائط¹⁰⁸ وعمليات تقييم احتياجات الأمن الغذائي المهمة لمساعدة البلدان على الحيلولة دون حدوث أزمات غذائية وعلى مواجهتها⁽²⁾ ويرد وصف لرصد المعلومات وأعمال التحليل الجارية حالياً في إطار العمل الشامل المحدث التابع للأمم المتحدة¹⁰⁹.

إن وجود نظم معلوماتية جيدة الأداء، ونظم رصد ومساءلة مزودة بمعلومات مجزأة حسب الجنس والفئة العمرية، مهم لتحديد الحالة الراهنة للتنمية الزراعية، والأمن الغذائي والتغذية، وممارسة الحق في الغذاء في بلد معين؛ وتحديد نطاق الاحتياجات وتوزيعها فيما بين مجموعات سبل المعيشة المختلفة؛ وتشجيع مزيد من الفعالية، والمساءلة، والشفافية وتنسيق الاستجابات لهذه الاحتياجات.



ويبقى الكثير للقيام به على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية لتحسين نظم المعلومات، وجمع البيانات، واتساق المنهجيات والمؤشرات لتقدير معدلات الجوع ونقص التغذية.

وفي هذا الصدد، وافقت اللجنة على التوصيات التالية¹¹⁰:

- (أ) صادقت على المقترح الذي ينص بإنشاء مجموعة من المؤشرات الأساسية للأمن الغذائي، بما في ذلك وضع معايير مقبولة دولياً، واعتمادها، والترويج لها؛
- (ب) أوصت بشدة بأن تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتحسين قياسها لنقص التغذية مع التركيز بصفة خاصة على تحسين التوقيت ودقة البيانات والبارامترات القياسية الأساسية المدرجة في المنهجية؛
- (ج) شجعت بقوة منظمة الأغذية والزراعة والوكالات الأخرى ذات الصلة على تعزيز جهودها في مجال تنمية قدراتها من أجل النهوض بكل من إحصاءات الأغذية الأساسية والإحصاءات الزراعية، والنظم الخاصة برصد الأمن الغذائي؛
- (د) حثت البلدان على تعزيز نظمها الخاصة بالمعلومات الوطنية بشأن الأمن الغذائي والتغذية؛
- (هـ) شددت على ضرورة إدماج جميع التدابير المتعلقة بمعلومات الأمن الغذائي والتغذية على جميع المستويات على نحو أفضل، وشجعت على حشد الموارد من أجل تحقيق هذه الغاية؛
- (و) أوصت بتكثيف الحوار بين صانعي السياسات، والوكالات الإحصائية، ومزودي البيانات من أجل تحسين عملية تحديد وربط الاحتياجات من المعلومات لأجل تصميم سياسات الأمن الغذائي وتنفيذها ورصدها لتوفير هذه المعلومات

(ج) رسم خارطة تدابير الأمن الغذائي والتغذية

ويتمثل مكوّن آخر في استراتيجية الرصد في رسم خارطة التدابير والمبادرات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية على المستويات كافة.



وفي هذا الصدد، صادقت اللجنة على التوصيات التالية¹¹¹:

- (أ) حثت أصحاب المصلحة المعنيين والقطاعات ذات الصلة على المشاركة في مساعدة البلدان في عملية رسم خرائط لتدابير الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذها، وعلى إقامة شراكات مناسبة متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة والعمل على اتساق الأساليب؛
- (ب) ينبغي توفير موارد كافية لتمويل أنشطة المتابعة وذلك لإمداد البلدان المهمة بدعم تقني من أجل وضع وتنفيذ نظم رسم خرائط للأمن الغذائي والتغذية كجزء من جهودها الوطنية لرصد التنمية؛
- (ج) يجب أن تشكل عملية رسم خرائط لتدابير الأمن الغذائي والتغذية جزءاً لا يتجزأ من نظم المعلومات الوطنية التي تشمل قطاع الأغذية والزراعة، كما ينبغي استخدام منهجية معيارية على المستوى القطري.

(د) رصد ومتابعة حالة تنفيذ توصيات اللجنة

تماشياً مع الولاية الممنوحة للجنة، ينبغي إيجاد سبيل ما لرصد حالة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن هذه اللجنة، بما يسمح بتعزيز دوري التنسيق والتقارب بين السياسات لدى اللجنة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أوكل إلى الأمانة إعداد تقارير، بالتعاون مع الجماعة الاستشارية، بشأن حالة تنفيذ القرارات والتوصيات المتعددة الصادرة عن اللجنة، بما في ذلك الخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي¹¹².

وقرر الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالرصد، والذي أنشأه مكتب اللجنة، أن يركز جهوده الأولى على هذا المكوّن، وسوف يواصل مناقشة الخيارات المحتملة والأساليب والموارد المطلوبة لمتابعة حالة تنفيذ توصيات اللجنة من جانب الأمانة، وفقاً لدور اللجنة في تعزيز المساءلة كما تنصّ عليه وثيقة الإصلاح. ومن خلال توفير مجموعة موحدة من نتائج اللجنة، جنباً إلى جنب مع الخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومع الصكوك المشابهة المستقبلية، سوف يساهم الإطار الاستراتيجي العالمي في مهمة تحديد التوصيات الواجب رصدها.



الفصل السادس: المسائل التي قد تستوجب مزيداً من الاهتمام

نظراً إلى تنوع وجهات النظر، قد تتطلب بعض القضايا مزيداً من الاهتمام من جانب الأسرة الدولية سيما حين تكون هذه المسائل ذات الصلة بالنقاش الدولي حول الأمن الغذائي والتغذية. وترد أدناه قائمة غير شاملة بهذه المسائل، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنه يتوجب على اللجنة أن تنظر إليها:

- (أ) السبل لتحسين اندماج صغار المنتجين، ولا سيما النساء منهم، في الأسواق ووصولهم إليها؛
- (ب) السبل للدفع قديماً بالتنمية الريفية من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذية في سياق الهجرة من الريف إلى الحضر؛
- (ج) الطلب على المياه للإنتاج الزراعي، ولاستخدامات أخرى، وسبل تحسين إدارة المياه؛
- (د) ضرورة أن يعترف النظام التجاري الدولي والسياسات التجارية على نحو أفضل، بالشواغل المتصلة بالأمن الغذائي؛
- (هـ) إدارة سلسلة الأغذية وتأثيراتها على الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك سبل تشجيع الممارسات العادلة والتنافسية، وللتخفيف من خسائر ما بعد الحصاد ومن الهدر في الأغذية؛
- (و) تأثيرات المعايير الغذائية، بما فيها المعايير الخاصة، المتصلة بالإنتاج، والاستهلاك، والنماذج التجارية، وبخاصة في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية؛
- (ز) استخدام التكنولوجيات الملائمة ونقلها في مجال الزراعة، ومصائد الأسماك، والغابات، بما في ذلك الأخذ في الاعتبار لتأثيرات نظم الملكية الفكرية على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية؛
- (ح) نهج تراعي التغذية وتشكل جزءاً لا يتجزأ من وضع الخطط والبرامج الخاصة بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة؛
- (ط) تعزيز حوار السياسات وتشجيع القرارات المستندة إلى العلم حول التكنولوجيا الحيوية، بطريقة تروج للزراعة المستدامة وتحسن الأمن الغذائي والتغذية.



حواشي ختامية

¹ إن تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، الذي تنشره منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي سنوياً، يعمق الوعي بشأن قضايا الجوع العالمية، ويناقش الأسباب الأساسية للجوع وسوء التغذية. ويعرض تقرير عام 2015 - <http://www.fao.org/publications/sofi/en/> - آخر التقديرات المتعلقة بقصور التغذية والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والغايات المتعلقة بالجوع التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ويبين استعراض لما حققناه في الحد من الجوع وسوء التغذية أن إجازات التقدم في مجال الحد من الجوع على الصعيد العالمي وفي العديد من البلدان قد استمر، ولكن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية كبيرة في بلدان أخرى.

² يصف تقرير 2011 التأثيرات المتفاوتة التي أحدثتها أزمة الغذاء العالمية في 2007-2008 على مختلف البلدان، والتي لحق أسوأ تأثير لها بالفئات الأكثر تضرراً من الفقر. وبينما تمكنت بعض البلدان الكبيرة من التعامل مع الجانب الأسوأ من الأزمة، فإن السكان في الكثير من البلدان الصغيرة المعتمدة على الواردات شهدوا زيادات كبيرة في الأسعار، وهي زيادات، وإن كانت مؤقتة فقط، يمكن أن تترتب عليها آثار مستديمة على قدرتهم المستقبلية على الكسب وعلى استطاعتهم الإفلات من براثن الفقر. ويركز تقرير هذا العام على التكلفة المتكبدة نتيجة لتقلب أسعار الأغذية، وعلى الأخطار والفرص المتمثلة في ارتفاع أسعار الأغذية.

³ وثيقة إصلاح اللجنة:

http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs0910/ReformDoc/CFS_2009_2_Rev_2_E_K7197.pdf

⁴ وثيقة إصلاح اللجنة، الفقرة 4.

⁵ لتوضيح واف لهذه الأدوار، يرجى الرجوع إلى الفقرتين 5 و6 من وثيقة إصلاح اللجنة.

⁶ <http://www.fao.org/docrep/003/w3613e/w3613e00.htm>

⁷ http://www.fao.org/fileadmin/templates/wsfs/Summit/Docs/Final_Declaration/WSFS09_Declaration.pdf

⁸ http://www.fao.org/righttofood/publi_01_en.htm

⁹ http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs1112/VG/VG_Final_EN_May_2012.pdf

¹⁰ <http://www.fao.org/3/a-au866a.pdf>

¹¹ <http://www.fao.org/3/a-bc852a.pdf>

¹² <http://www.un.org/en/issues/food/taskforce/cfa.shtml>

¹³ إعلان لأكويلا المشترك بشأن الأمن الغذائي لعام 2009. انظر:

http://www.g8italia2009.it/static/G8_Allegato/LAquila_Joint_Statement_on_Global_Food_Security%5B1%5D.0.pdf

¹⁴ <http://www.agassessment.org/> ينص القسم الخاص بالمعلومات الأساسية في موجز صناعات السياسات التابع للتقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية على أن يتناول التقييم القضايا الحاسمة المتعلقة بصياغة السياسات ويقدم معلومات مستندة إلى العلوم والأدلة لصانعي القرار الذين يتولون تقييم وجهات النظر المتضاربة بشأن قضايا خلافية من قبيل العواقب البيئية للزيادات الإنتاجية، وآثار المحاصيل المهجنة على صحة الإنسان وعلى البيئة، وعواقب تنمية الطاقة الحيوية بالنسبة للبيئة ولتوافر الأغذية وأسعارها على الأمد الطويل، وكذلك تداعيات تغير المناخ على الإنتاج الزراعي. وينص هذا القسم كذلك على أن التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية لا ينحاز إلى سياسات أو ممارسات بعينها، وإنما يجري تقييماً للقضايا الرئيسية التي تواجه المعرفة الزراعية والعلم والتكنولوجيا، ويشير إلى طائفة من خيارات العمل التي تقي بأهداف التنمية والاستدامة. والتقييم الدولي وثيق الصلة بالسياسات، ولكنه لا يقترح سياسات.

¹⁵ <http://www.scalingupnutrition.org/>

أطلقت حركة تحسين مستوى التغذية في سبتمبر/أيلول 2010 للتشجيع على زيادة الالتزام السياسي بالإسراع في الحد من الجوع ونقص التغذية في العالم في سياق الحق في الأمن الغذائي الكافي للجميع. وتشهد هذه الحركة نمواً سريعاً: فقد التزمت حكومات 27 بلداً تسجل فيها معدلات عالية من نقص التغذية بتحسين مستوى التغذية. وهي تحظى بدعم مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المحليين من شتى القطاعات ومن شبكات عالمية من المانحين والمجتمع المدني وشركات الأعمال وأجهزة البحوث ومنظومة الأمم المتحدة. وتعتمد الحكومات وشركاؤها في هذه الحركة إلى زيادة الموارد



المخصصة للتغذية وإلى الموازنة بين الدعم المالي والتقني الذي تقدمه وبين أولوياتها الوطنية. وهي تساعد البلدان في تنفيذ برامجها الغذائية الخاصة واستراتيجياتها الإنمائية المراعية للبعد التغذوي. كما أنها تعمل مع البلدان المعنية بحركة تحسين مستوى التغذية ضمن نهج حكومي جامع يسعى إلى ضمان تحسين النتائج الغذائية في قطاعات مختلفة كالزراعة والصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم والبيئة. وتعمل الأطراف المشاركة في هذه الحركة بدأ بيد للحد من التشتت على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ولتحفيز الاتساق والموازنة في سياسات الأمن الغذائي والتغذية وتقديم الدعم اللازم لتحقيق النتائج المنشودة.

http://www.fao.org/sd/dim_in1/in1_060701_en.htm ¹⁶

<http://www.nepad.org/foodsecurity/agriculture/about> ¹⁷

¹⁸ حسب التعريف الوارد في الوثيقة لإصلاح اللجنة:

http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs0910/ReformDoc/CFS_2009_2_Rev_2_E_K7197.pdf

<http://www2.ohchr.org/english/law/cescr.htm> ¹⁹

تلتزم الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باحترام وتشجيع وحماية الحق في الغذاء الكافي واتخاذ الخطوات الملائمة لإعماله على نحو كامل ومطرد. ويشمل ذلك احترام السبل الحالية للحصول على الغذاء الكافي وذلك عن طريق الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تسفر عن إعاقة هذا الحصول، وحماية حق كل فرد في الغذاء الكافي عن طريق اتخاذ الخطوات لمنع المشروعات والأشخاص من حرمان الأفراد من حصولهم على الغذاء الكافي. وينص العهد الدولي على أن البلدان ينبغي لها أن تشجع السياسات، وأن تسهم في التحقيق المُطرد لحق الشعوب في الحصول على الغذاء الكافي عن طريق المسارعة بالمشاركة الفعالة في الأنشطة الرامية إلى تعزيز حصول الأشخاص على - والاستفادة من- الموارد والوسائل التي تكفل لهم سبل معيشتهم، بما في ذلك الأمن الغذائي. وينبغي للبلدان أيضاً، بقدر ما تسمح به مواردها، إقامة شبكات أمان أو أوجه مساعدة أخرى والحفاظ عليها، لحماية أولئك غير القادرين على توفير الغذاء لأنفسهم.

²⁰ الوثيقة E/C.12/1999/5- تعليقات عامة 12، ص 6، 8، و13.

الفصل الثاني

²¹ تم تجميع هذه القائمة، والقائمة التالية في القسم بء، من طائفة واسعة من المصادر من بينها مُدخلات من أصحاب المصلحة أثناء المشاورة العالمية التي جرت مباشرة على الإنترنت ومناقشات المؤتمر الإقليمي.

²² الأعداد والنسب المئوية للأشخاص الذين يعانون من قصور التغذية بناء على المنهجية المنقحة لحساب قصور التغذية التي نشرت في تقرير عام 2015:

| 2016-2014 | 2012-2010 | 2007-2005 | 2002-2000 | 1992-1990 | |
|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-------------------|
| 794.6 | 820.7 | 942.3 | 929.6 | 1010.6 | العالم |
| %10.9 | %11.8 | %14.3 | %14.9 | %18.6 | |
| 14.7 | 15.7 | 15.4 | 21.2 | 20.0 | الأقاليم المتقدمة |
| %5> | %5> | %5> | %5> | %5> | |
| 779.9 | 805.0 | 926.9 | 908.4 | 990.7 | الأقاليم النامية |
| %12.9 | %14.1 | %17.3 | %18.2 | %23.3 | |

²³ مثال. اقتصاديات حفظ الزراعة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2001.

الفصل الثالث

<http://www.fao.org/docrep/003/w3613e/w3613e00.htm> ²⁴

http://www.fao.org/fileadmin/templates/wsfs/Summit/Docs/Final_Declaration/WSFS09_Declaration.pdf ²⁵

²⁶ إن الأهداف الإنمائية للألفية هي ثمانية أهداف إنمائية دولية اتفقت جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها 193 بلداً و23 منظمة دولية على الأقل على تحقيقها بحلول عام 2015. وهذه الأهداف هي: القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ تخفيض معدل وفيات الأطفال؛ تحسين الصحة النفاسية؛ مكافحة مرض الإيدز/ فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ كفاءة الاستدامة البيئية؛ وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.



<http://www.oecd.org/dataoecd/11/41/34428351.pdf> 27

<http://www.oecd.org/dataoecd/54/15/49650173.pdf> 28

الفصل الرابع

29 يستفيد هذا القسم بصورة رئيسية من إطار العمل الشامل المستكمل التابع للأمم المتحدة وإعلان القمة العالمية المعنية بالأمن الغذائي 2009.

30 برنامج مكافحة الجوع - نهج مزدوج المسار إزاء تقليل الجوع. FAO 2003. <http://www.fao.org/docrep/006/j0563e/j0563e00.htm>

31 إن ضمان الحد الأدنى للأجور مكرّس في دستور منظمة العمل الدولية "لضمان حصّة عادلة من ثمار التقدّم للجميع، وحدّ أدنى للأجور لجميع الموظفين والمحتاجين إلى هذه الحماية". ويرد احترام حقوق العمال الأساسيين للعمال الزراعيين في الاتفاقيات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية، وبخاصة حق التفاوض الجماعي في اتفاقية منظمة العمل الدولية 98 (161 مصادقة)، والحق في حرية التّجمع في اتفاقية العمل الدولية 87 (151 مصادقة). شأن تعويضات العمال أن توفر "سبل معيشة لائقة لهم ولأسرهم" وفقاً للمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

32 التقرير النهائي للدورة الحادية والأربعين للجنة، الفقرة 20

33 التقرير النهائي للدورة السابعة والثلاثين للجنة، الفقرات من 24 إلى 29.

34 التقرير النهائي للدورة السابعة والثلاثين للجنة، الفقرتان 25 و26.

35 التقرير النهائي للدورة السابعة والثلاثين للجنة، الفقرة 29 البنود 1-5.

36 التقرير النهائي للدورة 37 للجنة، الفقرة 29 البنود 7، 9، 10.

37 المصدر: برنامج الأغذية العالمي

38 38 التقرير النهائي للدورة السابعة والثلاثين للجنة، الفقرات من 45 إلى 52.

39 التقرير النهائي للدورة السابعة والثلاثين للجنة، الفقرة 45.

40 التقرير النهائي للدورة السابعة والثلاثين للجنة، الفقرة 50 البنود (ي) و(ن).

www.cgiar.org 41

<http://www.amis-outlook.org> 42

<http://www.amis-outlook.org> 43

44 44 التقرير النهائي للدورة السابعة والثلاثين للجنة، الفقرات من 30 إلى 44.

[/http://www.fao.org/publications/sofa/en](http://www.fao.org/publications/sofa/en) 45

46 التقرير النهائي للدورة السابعة والثلاثين للجنة، الفقرات 34-36، 40 و41.

<http://www2.ohchr.org/english/law/cedaw.htm> 47

<http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/plat1.htm> 48

<http://www.unwomen.org/> 49

50 التقرير النهائي للدورة السابعة والثلاثين للجنة، الفقرة 38.

51 سياسة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2012.

52 يستمد هذا القسم مضمونه من عدد من الأطر والوثائق الدولية وبخاصة إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي لعام 2009 والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، وإطار العمل الشامل المحدث التابع للأمم المتحدة، وبخاصة النتيجة 2-2 و3-2.

53 إطار العمل الشامل المحدث التابع للأمم المتحدة، الفقرة 59.

54 إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 19



- 55 إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 25؛ إطار العمل الشامل المحدث التابع للأمم المتحدة، الفقرة 65.
- 56 إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 25.
- 57 إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 7-3.
- 58 إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 17.
- 59 التقرير النهائي للدورة 37 للجنة، الفقرة 29، البند 4، 6 والفقرة 50 (س)؛ إطار العمل الشامل المحدث التابع للأمم المتحدة، النتيجة 2-2.
- 60 التقرير النهائي للدورة 37 للجنة الفقرة 50- (باء).
- 61 خطة عمل مجموعة العشرين لعام 2011 بشأن تقلب أسعار الأغذية والزراعة، الفقرة 14.
- 62 إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 19؛ التقرير النهائي للجنة الزراعة 2010 الفقرتان، 17 و19 (د)، إطار العمل الشامل المحدث التابع للأمم المتحدة، الفقرة 63.
- 63 وثيقة نتائج مؤتمر ريو+20، الفقرة 111.
- 64 التقرير النهائي للاجتماع 21 للجنة الزراعة (2009)، الفقرة 27؛ إطار العمل الشامل المحدث التابع للأمم المتحدة، النتيجة 3-2.
- 65 إطار العمل الشامل المحدث التابع للأمم المتحدة، الفقرة 2-2.
- 66 <http://www.egfar.org/gcard-2012>
- 67 http://www.fao.org/nr/water/landandwater_gsp.html
- 68 استناداً، إلى جانب أمور أخرى، إلى النهج الذي تم تطويره في إطار زيادة الاستفادة من التغذية وأيضاً إطار العمل الشامل المحدث التابع للأمم المتحدة، الفصل 2-10، (5).
- 69 الخط التوجيهي 10 من الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني.
- 70 http://www.who.int/nutrition/publications/code_english.pdf
- 71 شبكة الجهود المتجددة لمكافحة الجوع ونقص التغذية عند الأطفال التي يستضيفها برنامج الأغذية العالمي ويشترك في قيادتها منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، هي شبكة شراكات تقودها الحكومات وتتركز جهودها على إيجاد الحلول في ما بين الحكومات الوطنية، والأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاعات الخاصة، وذلك للإسراع بالتقدم الذي تحرزه البلدان بشأن الهدف الإنمائي للألفية 1، الغاية 2. وترمي هذه الشراكة إلى إنشاء منتدى لمسؤولي الأغذية والتغذية من الحكومات الوطنية للتشارك برواهم وطلباتهم والدروس المستفادة كليات بناء للنظام التغذوي الدولي.
- 72 http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA65/A65_11-en.pdf
- 73 (أنظر الخط التوجيهي 1-8 الخطوط التوجيهية بشأن الحق في الغذاء).
- 74 الخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، الفقرة 1-3 ("المبادئ العامة").
- 75 التقرير النهائي للدورة التاسعة والثلاثين للجنة، المقرر (رابعاً).
- 76 الخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، مقتطف من الفقرة 2-3.
- 77 <http://www.fao.org/publications/sofi-2010/en>
- 78 الفقرتان 24-25 من التقرير النهائي للدورة السادسة والثلاثين للجنة.
- 79 الوثيقة CFS 2012/39/2 Add.1
- 80 الفقرة 8 من التقرير النهائي للدورة التاسعة والثلاثين للجنة.



- 81 الفقرة 9 من التقرير النهائي للدورة التاسعة والثلاثين للجنة.
- 82 الفقرة 9 من التقرير النهائي للدورة التاسعة والثلاثين للجنة.
- 83 الفقرة 29 من التقرير النهائي للدورة الأربعين للجنة.
- 84 الفقرات 12-14 من التقرير النهائي للدورة الحادية والأربعين للجنة.
- 85 فريق الخبراء الرفيع المستوى، 2014 (أ). الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق نظم الأغذية المستدامة. تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة، روما، 2014.
- 86 الفقرات 16-19 من التقرير النهائي للدورة الحادية والأربعين للجنة.
- 87 فريق الخبراء الرفيع المستوى، 2014 (ب). مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة، روما، 2014.
- 88 لجنة مصائد الأسماك
- 89 الفقرات 14-16 من التقرير النهائي للدورة الثانية والأربعين للجنة.
- 90 يستند هذا القسم بدرجة كبيرة إلى إعلان قمة روما بشأن الأمن الغذائي العالمي لعام 2009، والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، وإلى إطار العمل الشامل المحدت التابع للأمم المتحدة، وإلى العديد من الوثائق والصكوك الأخرى التي تعكس توافقاً في الآراء واسع النطاق ومنتاماً بشأن أفضل السبل لتصميم، وتنسيق، وتنفيذ، ودعم وتمويل ورصد استراتيجيات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية.
- 91 الفقرة 8 من إطار العمل الشامل المحدت التابع للأمم المتحدة.
- 92 الفقرة 9 من إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي.
- 93 قامت بصياغتها وحدة الحق في الغذاء لدى منظمة الأغذية والزراعة.
- 94 الحق في الغذاء – لكي يحدث ذلك. منظمة الأغذية والزراعة 2011. ص55
- 95 <http://www.oecd.org>
- 96 المبادرات والتنظيمات التي عُرضت على لجنة الأمن الغذائي حتى الآن تشمل برنامج التنمية الزراعية الشامل في أفريقيا/الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ واستراتيجية الأمن الغذائي والتغذية التابعة لمشروع تشجيع المساواة بين الجنسين والحصول على الأرض والمياه التابع لمجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية؛ "وميثاق غرب أفريقيا لمنع الأزمات الغذائية وإدارتها" التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل؛ والسلطة الحكومية الدولية للتنمية – القرن الأفريقي؛ والاجتماع الوزاري المعني بالأمن الغذائي للتعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومبادرة رابطة جنوب شرق آسيا بشأن الأمن الغذائي، والقمة المعنية بالأغذية في منطقة المحيط الهادئ نيابة عن مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي في منطقة المحيط الهادئ؛ و"مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للتحرر من الجوع بحلول 2025"، والاجتماع المخصص بشأن الزراعة الأسرية لدى السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، ومبادرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية المعنية بالأمن الغذائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والتحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية، ومبادرة تحدي القضاء على الجوع ومبادرة القضاء على الجوع في غرب أفريقيا، وشبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا (ROPPA)، ومنتدى المزارعين الأفريقي؛ ومبادرة نمو أفريقيا (Grow Africa)، والتقارير النهائية للدورات السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين والتاسعة والثلاثين والأربعين والحادية والأربعين للجنة.
- 97 المبدأ 2: "تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتحسين الحوكمة، وتحسين عملية تخصيص الموارد، وتجنب الازدواجية في الجهود، وتحديد الثغرات على صعيد الاستجابة" والمبدأ 4: ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دوراً قوياً من خلال إدخال تحسينات مستدامة على صعيد كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف، وقدرتها على الاستجابة والتنسيق، وفعاليتها.
- 98 <http://www.undg.org/?P=7>
- 99 <http://wbi.worldbank.org/wbi/devoutreach/article/531/triangular-cooperation-opportunities-risks-and-conditions->
http://southsouthconference.org/wp-content/uploads/2009/10/E_Book.pdf effectiveness
- 100 التقرير النهائي للدورة 37 للجنة، الفقرة 54.



¹⁰¹ يجري تحديث الإحصاءات الخاصة بالمعونة الإنمائية الرسمية بصورة منتظمة من جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: http://www.oecd-ilibrary.org/development/development-aid-net-official-development-assistance-oda_20743866-table1

¹⁰² في عام 1970، تم الاتفاق لأول مرة على الرقم المستهدف 0.7 في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية/إجمالي الدخل الوطني وتمت المصادقة عليه مرات عدة على أعلى مستوى أثناء المؤتمرات الدولية للمعونة والتنمية: وفي 2005، اتفقت البلدان الـ 15، التي كانت أعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام 2004، على بلوغ هذا الهدف بحلول 2015.

استخدم الرقم المستهدف 0.7 في المائة كمرجع بالنسبة للالتزامات السياسية لعام 2005 لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من الاتحاد الأوروبي، وقمة جاينجلز للثمانية الكبار والقمة العالمية التابعة للأمم المتحدة. المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

¹⁰³ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996، الفقرة 53، الهدف 2-6، والفقرة 53، البنود (م) و (ن)؛ والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، الفصل الثالث، الفقرة 11.

¹⁰⁴ <http://www.fao.org/docs/eims/upload/294891/GCARD%20Road%20Map.pdf>. أدت إسهامات آلاف أصحاب المصلحة من جميع القطاعات والتفاعلات الدينامية بينهم إلى إنشاء خارطة الطريق للمؤتمر العالمي المعنى بالبحوث الزراعية من أجل التنمية، موفرة مساراً واضحاً إلى الأمام بالنسبة لجميع المعنيين. وتبرز خارطة الطريق التغييرات العاجلة اللازم إدخالها عالمياً على نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية، لتناول الأهداف العالمية لتخفيض معدلات الجوع والفقر، وخلق فرص زيادة الدخل مع ضمان الاستدامة البيئية في نفس الوقت، والوفاء بصفة خاصة باحتياجات المزارعين والمستهلكين الذين يعانون من فقر الموارد.

¹⁰⁵ بالاستناد إلى الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، الخطوط التوجيهية 1-12، و 2-12 و 3-12

¹⁰⁶ توجد فجوة تمويلية قدرها عشرة مليارات دولار أمريكي للتدخلات التغذوية النوعية؛ ومن المهم كذلك تسعير تكاليف التدخلات التي تستجيب لاعتبارات التغذية.

¹⁰⁷ <http://www.agra-alliance.org/section/work/finance>

¹⁰⁸ <http://vam.wfp.org/>

¹⁰⁹ Topic Box 16

¹¹⁰ التقرير النهائي للدورة 37 للجنة، الفقرة 57.

¹¹¹ التقرير النهائي للدورة 37 للجنة، الفقرتان 54-55. صادقت اللجنة كذلك على عدد من التوصيات البرمجية والتقنية المحددة ذات الصلة برسم الخرائط التي يمكن الاطلاع عليها في الملحق بآء من ذلك التقرير.

¹¹² التقرير النهائي للدورة 37 للجنة، الفقرات 29 (11) و 44 و 52. والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، الفقرة 4-26.